شرح مصباح ١

البرد فانه جاز نصب زيداً بضارب وجعل لاماً خاصيةً تصحيح التقديم
لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الورد
اما بالعتيّ بدا فليّ احمدُ الله ما يعضد هذا المذهب فان انتصاب باديّ
على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو يعني احمد فقد عمل مع وقوعه
في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظرف
وفاقاً ولا اعمال المظهر مانع آخر وهو وقوعه في صلة ان وشيء مما في حيزها لا ينتقل
قوله جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين الملح والنحو ظاهر
وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام
صلح والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمراً برفع الفاعل
ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعاً به في تفهيم المراد واذا لم يستعمل
فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لخروجه عن الانتفاع به وجاعل
مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفاً له لكون الاضافة غير
محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام
كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفاً وتنكيراً بخلاف
البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب
بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة
في تقدير الانفصال معنىً لا يقال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد
بالحال او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي
نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر نحو زيد مالك العبيد كانت
الاضافة حقيقة والمعنى ههنا على الماضي لان جعله النحو في الكلام كالملح
في الطعام شيء قد وجد قديماً ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث

شرح مصباح ۱

المبرّد فانه جاز نصب زيداً بضارب وجعل لاما خاصية بتصحيح التقديم رضي عنه
لما يمتنع تقديمه وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعل قول ابي الدرداء
اما بالوادي بدا فليق احمد الله مما يعضد هذا المذهب فان انتصاب بادي
على الحال من الضمير المستكن في احمد والعامل فيه هو يعني احمد فقد عمل مع وقوعه
في حيز ان فيما تقدمها ولا يمكن ان يجعل العامل في الحال اما لانها لا تعمل الا في الظروف
وما فاً ولا لافعال المعنى مانع آخر وهو وقوعه في صلة ان وشيء مما في حيزها لا يتقدمها

جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام وجه التشبيه بين الملح والنحو ظاهر
وهو الصلاح باستعمالهما والفساد باهمالهما فان الملح ان استعمل في الطعام
صلح والا فسد كذا النحو ان استعمل في الكلام نحو ضرب زيد عمراً برفع الفاعل
ونصب المفعول صلح الكلام وصار منتفعاً به في تفهيم المراد واذا لم يستعمل
فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فسد وخرج عن الانتفاع به وجاعل
مجرور على انه بدل من الله ولا يجوز ان يكون وصفاً له لكون الاضافة غير
محضة لانها اضافة اسم الفاعل الى مفعوله على معنى انه يجعل النحو في الكلام
كالملح في الطعام ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابقا تعريفاً وتنكيراً بخلاف
البدل والمبدل منه ونظيره ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شديد العقاب
بعد قوله تعالى من الله العزيز العليم بانه بدل من الله دون الصفة لكونه نكرة
في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة اسم الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد
بالحال او الاستقبال فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي
نحو زيد مالك عبيده امس او زمان مستمر نحو زيد مالك العبيد كانت
الاضافة حقيقية والمعنى ههنا على الماضي لان جعله النحو في الكلام كالملح
في الطعام شيء قد وجد قديماً ونظيره قوله تعالى مالك يوم الدين حيث

او قوع ما للاضافة للمعقة لانا نقول هذا لا يستقيم فيما نحن بصدده لان اسم الفاعل
ههنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى
الحال او الاستقبال فيكون اضافته في حكم الانفصال **واعلم** انه قد عمل
لان جاعل ههنا من الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المستدعية
للمفعولين الممتنعة من الاقتصار على احد المفعولين وقد عمل في الثاني وهو
اما الكاف وحده في قوله كما على ان جعلناه اسما او الجار والمجرور مع المتعلق
المحذوف ان جعلناه حرف جر بشهادة تحري الكلام واذا عمل في الثاني عمل في
الاول والا يلزم الاقتصار على احدهما وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في الاول
وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فان
قلت اجعل جاعل ههنا من الجعل بمعنى الخلق مثله في قوله تعالى وجعل الظلمات
والنور واجعل الكاف منصوب المحل على الحال من المجرور دون المفعول الثاني
فيستاتي لك جعل اضافته محضة معرفة قلت يمكن ان يوجه الكلام
على هذا ولكن التزامه يكاد يعد تعسفا في جهة المعنى والانتصاب جاعل
على الحال او على المدح والارتفاع على انه خبر مبتدا محذوف وجه **قوله**
مؤيدي الاسلام بحجة على الوصفية لاصحابه واسم الفاعل ههنا قد
تعرف بالاضافة لكونه بمعنى الماضي **قوله** لا زال كاسمه مسعودا هذه الجملة
مع سابقتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لهما من الاعراب
والاوجه ان يجعل كاسمه خبرا لا زال ومسعودا بدلا منه اي لا زال كاسمه
كاينا كاسمه او مثل اسمه لا زال مسعودا **قوله** لما استظهر في حفظه وتد
على ظهر القلب ولما هذه ظرف بمعنى حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها
الخبرية لان اي فان اولها الاعز مراد من كله تلميذا او مريد انا تلميذ
واضافة

واضافة المختصر الى الاقناع يشبه ان يكون من قبيل اضافة المسمى
الى اسمه اي المختصر المخصوص بهذا الاسم كما في قولهم سرنا ذات
مرة اي سرنا مدة مختصة بهذا الاسم كما في قولهم سرنا والضمير
المجرور المتصل في حفظه جاز ان يعود الى الولد فيكون من باب
اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظه اياه
ويحتمل ان يعود الى المختصر فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول
وذكر الفاعل متروك **قوله** واحاط عن دلته حفظا انتصاب حفظا على
التمييز اي احاط حفظه عن دلته وكذا انتصاب معنى ولفظا اي اتقن
معنى ما فيه ولفظه وهكذا قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا او ما اسم موصول اي عيون الارض
والجملة الظرفية اعني فيه صلته لسده مسد حصل او كان ومن المخ
بيان له وانه اعني من المخ ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم
الموصول او من الضمير المستكن في فيه والعامل فيه اتقن او ظرف المستقر
اعني فيه كان المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من المخ وانه اعني
من المخ وان كان حالا الا انه يغني غناء التمييز لرفع الابهام لان من
فيه للبيان فان قلت اي فرق بين بينيه في رفع الابهام ههنا وبين التمييز
بعده اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه يعني هو الابهام الكاين
في الاسم الموصول والابهام الرافع اياه التمييز هو الابهام الكاين في
مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعوله لان اتقان الشي قد
يكون باتقان لفظه وقد يكون باتقان معناه وقد يكون باتقانهما
جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل لفظا ومعنى ارتفع
الابهام وتبين المراد **قوله** ان المظه اي اطعمه واذيقه

والتلميظ تتبع اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الاكل لانه
من روادفه وتواليه قوله والحبر المدقق الحبر في الاصل واحد الاحبار
ويقال للرجل العالم تحبير الكلام حبر الفتح والكسر لغتان فيه حكي الجوهري
في الصحاح قوله حتى يعلق بطبعه من لفظ الحلو من لفظ في مستقر
منصوب المحل على الحال من فاعل يعلق وهو الاسم الموصول اعني ما يتحجر
ولا يجوز ههنا ان يكون حالا من الضمير المتصل عن لان شيئا مما في حيز
الصلة لا يتقدم على الموصول قوله توجدت اكثرها تعاورا التعاور
التداول يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه
على التميز قوله كراهة ما فيها من الاشياء المعادة وانتصاب كراهة على
انها المفعول لها وهي مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك اي
كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منها ما تكرر اي عن كل واحد منها والتنوين
عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما وقوله منها
راجع الى الكتب الثلثة المذكورة وما في تكرر مصدرية والمستكن فيه ضمير
كل اي نفيت عن كل واحد منها تكرره ولا يجوز ان يكون موصولة لان
المنفي هو التكرر دون المتكرر قوله استثقالا للمعاد واستقلالا
للمفاد انتصاب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول لهما وانتصابهما
على الحال بمعنى مستثقلا ومستقلا ايضا وجه واراد بالمعاد المتكرر وهو بمعنى المصدر
دون المفعول كمثل ما تقدم والمفاد اسم المفعول والمراد به الصبي المتقدم
ذكره واللام فيه للعهد او كل من يستفيد منه واللام للجنس قوله غير
متحرز فضل النصيحة انتصاب غير على انه حال من ضمير المتكلم المتصل
باستصفيت وجاز مدحر بالدال والذال والدال المدغم فيه منقلب

من تاء

من تاء الافتعال ومثله اذكر اذكر وقد حكي البيان
ايضا نحو اذكر قوله الاما بعد يذر محل الموصول
ههنا اما منصوب على الاستثناء او على البدل من
ذكر شيء اي لم اطو الا ذكر ما يندر بحذف المضاف واما
مجرور على البدلية من شيء او من مسائلها ولا يجوز ان
يكون من الضمير المتصل بالمسائل لفسادا للمعنى
وكذا محل ما في قوله الا ما كان بالزيادة حريا منصوب
اما على الاستثناء او على البدلية من شيء قوله يستغنم
اي يغتنم والمغانم جمع بعض الغنائم واضافته الى
الاثار من باب خاتم فضة اي مغانم من اثاره لان المغانم
هي الاثار اي الثمرات الحاصلة منه قوله وكسرته اي
طويته وجعلته مشتملا عليها مستعار من كسر الطائر
جناحيه اي ان ضمه اليه قوله وانقض الباب الاول في الا
صطلاحات النحوية قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد
بالوضع فهي كلمة لفظة كل ههنا عبر واقعة موقعها
لما فيها من الغرض لاحاطة الافراد والموقع موقع
التعريف والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد
ثم التعريف مشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها وقد احترز
بها عن الدوال الاربع المشاركة للكلمة في الدلالة على المعنى التي
هي الاشارة والعقد والنصب والخط وقد اعترض بان المنوي في
في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به فاجيب بان اللفظة

للوقوع

كلمة

تتناول ما كان ملفوظاً به حقيقة وما كان ملفوظاً والمنوي في زيد ضرب
وان لم يكن ملفوظاً به حقيقة وهو ملفوظ به حكماً بدليل اسناد
الفعل اليه وصحة التاكيد والعطف عليه وغير ذلك من الحامل القيد
الثاني كونها دالة على معنى وقد احترز عن المهملات المشاركة للكلمة
في كونها لفظاً وكذا ذلك نحو مهب ومحب وجسق مثلاً وغير ذلك من
الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كل واحد من القيدين اعني اللفظة
والدلالة يشبه ان يكون كل واحد منهما جنساً للكلمة بالنسبة الى
ما يشاركها فيه وفصلاً لها ايضاً بالنسبة الى التي لا يشاركها فيه القيد
الثالث كون ذلك المعنى الدالة هي عليه مفرداً وقد احترز به عن مثل
الرجل فانه يدل على معنيين احدهما التعريف وثانيهما الذكورة
مع الآدمية فهو كلمتان لا كلمة واحدة هكذا ذكر الزمخشري في حواشيه
فان قلت اليس قد خرج امثال هذا بالافراد المؤذن به التاء في لفظة
قلت ان مثل الرجل لشدة امتزاج الحرف بالاسم واتصاله به ومجاورة
العامل اياه اليه قد تنزل منزلة لفظة واحدة بحيث يصح اطلاق اللفظة
الوحدة عليها فلا يخرج امثال ذلك بقوله لفظة فلا بد من التعرض
لذكر المفرد احترازاً عنها وعلى هذا حكم سيضرب وضربت وضربنا ونحوها
مما يجري فيه الكلمات مجرى كلمة واحدة فان قلت اليس التعرض
لذكر المفرد يغني عن التاء في اللفظة اذ المعنى المفرد لا يكون مدلولاً
الا للفظ مفرد قلنا ان مثل عبد الله علماً يدل على معنى مفرد
مع ان اللفظ متعدد ومثله لا يعد كلمة بل كلمتين بدليل انهم
اعربوا اعراب الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك جاني عبد الله
والكلمة الواحدة لا يكون معربة باعرابين ولا شك انه اذا كان

علماً

علماً كان معناه متحداً فاذاً افراد المعنى مع التعدد اللفظ يكون ممكناً
فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنياً عن التعرض لافراد اللفظ فلا
بد من التاء المؤذن بالافراد في لفظة احترازاً عن مثل عبد
الله وقول من قال ان الحد منقوض لانه ما من اسم الا وهو منطوي
على معنيين احدهما المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني
التعريف او التنكير الطاريان عليه وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان
غير وارد لان مدلول اللفظ هو المستفاد منه بطريق المطابقة ولا
تعدد فيه بل التعدد لو كان لكان في اجزائه واما الذي يفهم منه من
اللوازم الداخلة او الخارجة فلا دلالة للفظ عليه بحسب الوضع ولا
كلام فيه فان قلت اليس الغنية تحصل عن ذكر المفرد بالتنكير القايم
في معنى اذ التنكير في الكلام الواحد يقتضي الافراد فانه اذا قال على معنى
علم ان ذلك المعنى لا يكون مفرداً اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزائه
مثل زيد وقد يكون مركباً كما اذا انقسم اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى
مثل ضربت فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد
فذكر المفرد احترازاً عنه وعن مثله لاسيما وقد ذكرنا انه لم يخرج
بقوله لفظة القيد الرابع كون الدلالة بالوضع قالوا انه احتراز
عما يغلط فيه العامة مثل قولهم ميشوم للمشوم وغير ذلك مما
يحرفونه ويغلطون فيه وقيل انه احتراز عن اخ فانه يدل بالطبع
على الوجع لا بالوضع وكذا اُح اُح فانه يدل على السعال بالطبع
ايضاً لا بالوضع فان امثال ذلك لا تعد كلمات وللقايل ان يقول
على الاول ان المحرف لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى ما

لا يكون الا واحداً قلنا نعم الا
المعنى الواحد قد يكون صح

اوكانت فان كانت الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته
اما بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا ميشوم مثلا لا يدل
بالطبع على المعنى متعين الاول فيكون كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا
عنه والجواب عنه ان المحرف له دلالة على معنى لانه اذا ذكر فهم منه ذلك
المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه محرفا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق استعمال الخطاء فلما كان الفهم حاصلا منه كانت الدلالة حاصلة
وان كان اللفظ خطأ فظهر ان المحرف لا يخرج بقوله دلت على معنى مفرد
وان ذكر الوضع لابد منه من هذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
وانما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة لانه وقع خبر المبتداء متضمن بمعنى
الشرط والمبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك
اما ان يكون اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من
نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل ياتيني او في الدار
فله درهم وقوله كل لفظة دلت على معنى من قبيل الثاني فان قوله كل
لفظة نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن
في دلت وان كان لفظة كل مذكرا اعتبارا لمعناه لانه ابدا ياخذ حكم
المضاف اليه فدخل الفاء في الخبر ايذانا بان استحقاق اللفظة
لتسميتها كلمة انما هو بسبب دلالتها على معنى مفرد بالوضع كما ان
استحقاق الرجل للدرهم انما هو بسبب الاتيان حتى لو لم ياتي
لما استحق به قطعا ولو ترك الفاء لما افاد الكلام هذا المعنى لما
في الفاء من معنى التسبب قوله وجمعها كلمات وكلم الكلم جمع
كثيرة

كثيرة

كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة
فما دونها الى الثلثة قوله وهي ثلثة انواع اسم وفعل وحرف وجه
الانحصار ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران الحدث
باحد الازمنة الثلثة او لم يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان
يكون بحيث يكون له اعراب بوجه ما او لم يكن والاول هو الاسم
والثاني هو الحرف وقد قالوا كل كلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها
او لم يكن والثاني هو الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة
الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل والثاني هو الاسم ثم فسروا
المستقل بانه الذي يتم الجواب به فعلى هذا يلزمهم ان يعد والاسما
الموصولات من قبيل الحرف لان الجواب لا يتم بها قوله الاسم ما
جاز ان يحدث عنه عرف الاسم بصحة جواز الحديث عنه ثم لما علم
ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه كالاسماء اللازمة للظرفية
اردفه بقوله او كان ما يحدث عنه ليكون ذلك شاملا للاسماء اللازمة
للظرفية مثل متى وحيث فانهما وان لم يصح الحديث عنهما الا
انهما في معنى ما يحدث عنه فانك اذا قلت اتيك متى طلع الشمس
كان في معنى اتيك وقت طلوع الشمس وكذلك اذا قلت اجلس
حيث زيد جالس معناه اجلس مكان جلوس زيد والوقت
والمكان مما يحدث عنه نحو طاب الوقت واتسع المكان
وفي ايراده اذ واذا من هذا القبيل نظر لانهما لا يلزمان
الظرفية نص على ذلك سيبويه في الكتاب فاجاز اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو

في نسخ

فاو تع اذا ههنا مبتدأ وخبرا او افتقد غيره شعرا وبعد غد يا لهف نفسي
من غد اذا راح اصحابي ولست برائح وقالوا اذا ههنا مجرور المحل على
البدلية من غد وكذلك اذ فانهم حكموا عليه بانه منصوب المحل لوقوع
الفعل عليه في القرآن في اوائل القصص وهو اذكر مضمرا او ظاهرا نحو
قوله تعالى واذ قال ربك واذ قال الله وغير ذلك وقد اعترض بعضهم على
على هذا باسماء الافعال نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف فانك لا تحدث
عنه ولا عن معناه الدال هو عليه فان صه يدل على السكت ولن يتأتى
الاخبار عن السكت كما لا يتأتى عن مدلول صه وعلى هذا سائر الافعال واجيب الاسماء
عنه بانهم وان قالوا ان هذه الاسماء موضوعة موضع الافعال الا ان ذلك
تجوز منهم فان هذه الاسماء موضوعة مواضع مصادرها سادة مسد
افعالها فاذا قلت صه فمعناه سكوتك ثم اقيم صه مقامه فلما كان هو
سادا مسد الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل قصرا للمسافة والا
فهو اسم المصدر حقيقة وهذا الذي حقق اسميته وقويا كان يختلج
هذا التاويل في صدري حتى ظفرت بنصه الا من قبل ابي اسحاق الزجاج
فانه ذكر في امين انه حرف وضع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع
موضع السكوت والسكوت مما يحدث عنه كما في قولك السكوت حسن
فاذا لا فرق بينه وبين متى في ان كل واحد منهما في معنى ما يحدث
عنه مما لا ينفك عن ضعف ولم يعر عن فساد فان صحة الحديث
ليس من الفصول المقومة للاسم ولا من لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها
انتفاء الاسمية فان قلت احدهما اعني صحة الحديث او كونه في معنى ما
يحدث عنه من لوازمه لامتناع تحققه بدون احدهما قلنا التعريف باحد

بالنصب على معنى اسكت سكوتك

الشيئين

الشيئين غير مناسب ايضا لما فيه من النكارة المنافية للتعريف على ان للقائل
ان يقول الحكم على الاسماء اللازمة للظرفية بانها في معنى الوقت والمكان
مطلقا مما يستشعر الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء اللازمة للظرفية
ليست في معنى الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل
فيهما والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه
لامتناع كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا ومنصوبا
معا فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه فان قلت اذا كانت في معنى الوقت
والمكان مقيدين بالقيد المذكورة فقد اشتملت معناها على معنى مطلق
الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناها قلنا فعلى هذا يلزم ان يكون
عامة الافعال اسما لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر مما يحدث عنه
قوله كزيد والعلم والجهل ايراد هذه الامثلة ايذان منه بان الاسم ينقسم
الى ما عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا
يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل قوله
ومن علامته اللفظية دخول الالف واللام انما اختص دخولهما بالاسم
لانهما لا يفيدان الا التعريف على ما يجيء والتعريف ممتنع الا في الاسم لان
الافعال والحروف انما تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول
الشاعر ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع مما لا
يعتد به لقلته وندرته والذي يجترئ على ادخالهما على يتقصع وهو
فعل مضارع انه رآهما في الصفات بمعنى الذي نحو الضارب غلامه
زيد فاستعملهما على هذا المعنى قوله وحروف الجر وانما اختص
دخول حروف الجر بالاسم لان حرف الجر انما دخل على الكلام ليجر الافعال

التي لا يتعدي بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت منه وغير
ذلك فامتنع دخولها الا علي الاسماء وبعد مجي فعل لفظا او تقديرا وانما
عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا علي الاسم عملت الحركة التي لا يكون
الا في الاسم وهو الجر لا يقال ان الجر قد يدخل في الفعل لو توجه مضافا اليه
لاسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم فعل في محل الجر وان اردت
صورة الجر فهو ايضا مما يدخله نحو لم يكن الذين كفروا لانا نقول ان
الاعراب له اعتبارات ثلاث الاول ان يظهر صورة وتقديرا نحو مررت بزيد
والثاني ان يظهر تقديرا ولا يظهر صورة الحركة لامتناع حرف الاعراب منه
نحو مررت بالقاضي والثالث ان يظهر محلا لا صورة ولا تقديرا اي
كانه في محل لو كان فيه غيره من المعربات لظهرت تلك الحركة نحو مررت
بمن عرفته فاذا تقرر هذا فنقول ان الجر يستفاد من العامل ممتنع
في الفعل علي وجهين الاولين دون الثالث الا يري انهم حكموا علي مثل من
وما والذي وغيرها بانه مبني مع كونه البتة مرفوع المحل او منصوبه
او مجروره فلم يعتدوا بالحركة المحلية فكذا في الفعل لم يعتدوا بالحركة
المحلية قوله والتنوين انما اختص لحاق التنوين بالاسم لانه انما يدخل
علي الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل واحمد وذلك
لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة
والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه بغير التنوين فمعناه افعل السكوت
الآن واذا نونت كان المعني سكوتا ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم واما
عوضا عن مضاف اليه في نحو اذ في يومئذ كان الاصل اذ كان كذا وكذا والاضافة
لا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين حيث الداخل لاجل هذه المعاني وهي

والعبرة في الاعراب بالاولين دون الثالث صح

ولا يتصور

ولا يتصور الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا من حرف الاطلاق
في نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فان
الاصل عتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق وناب التنوين منابه والتنوين
الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في نحو قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن فان الاصل المخترق ساكنا ثم لحقه التنوين فلا اختصاص لهما
بالاسم وقولهم التنوين مختص بالاسم ارادوا الثلثة الاول دون الاخرين
قوله والتنوين انما اختص الفعل ما دخله قد والسين وسوف اعلم
ان للفعل حدا وعلامات فحده علي ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل
علي اقتران حدث بزمان معين واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص
دخولها بالافعال لانه وضع لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة
او لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق فيمتنع دخوله
الا علي الماضي والمضارع ومنها دخول السين وسوف وانما اختص دخولهما
بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال ممتنع الا في الفعل ودخولهما ممتنع
الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف زيادة تنفيس وتاخير بناء
علي ان كثرة الحروف تدل علي كثرة المعاني ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج
ولما يضرب وانما اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم به كاختصاص
الجر بالاسم علي ما يجي من بعد ومنها اتصال الضماير البارزة المرفوعة
نحو اكرمت واكرما واكرموا واحترزنا بالبارزة عن المستكن فانها لا يختص
بالافعال بل تستكن في الصفات نحو زيد ضارب اي ضارب هو كما تقول
زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل الا بالفعل ولم يتعرض المص لذكر البارزة
ولعله اراد بالاتصال في قوله واتصل به الضمير المرفوع العرفي اللغوي

اي ذات [illegible]

دون النحوي وحينئذ لا يتناول هذا الا الضمير البارز الايري انك اذا قلت
ضربت وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت زيد
ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء الا بالاصطلاح النحوي
لان الحس يشهد بانه ما اتصل به شيء واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن
المجرورة والمنصوبة فان المنصوبة المجرورة لا يتصل بالفعل اصلا وانما تتصل
بالاسم ايضا والحروف نحو غلامك ومررت بك واما المنصوبة قد تتصل
بالحروف نحو انني وانك وكذا اخواته وبالاسم ايضا عند الشيخ عبد القاهر
رحمه فانك اذا قلت الضاربك والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب
عنده على ما يجيء بعد ولا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع
البارز من الضمائر من نحو هاتوا مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء الافعال
ليست بافعال حقيقية نحو هاتوا برهانكم في قوله تعالى لانا نقول لا نسلم ان اي تسليم
ما اتصل بها من الحروف ضمير مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب
كالكاف في اياك وهاك ورايتك والتاء في انت وانما اسنادها الى الضمير
المستكن فيها ابدا لانها لو كانت ضميرا لفاعلها لوجب ان يكون جميعها
مسندة اليها كما في الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم
صه ونحوها فلا شك ان اسنادها الى ما استكن فيهما كذلك هاتوا
مسند الى ضمير المستكن وانما الحق الواو ايذانا بان المستكن فيه ضمير
الجمع لا الواحد فهو كنحو الواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا
النجوى الذين ظلموا على احد التاويلات الثلث ومنها لحوق تاء التانيث
الساكنة احترزنا بالساكنة عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو
مسلمة وقائمة واما الساكنة فلا يكون الا في الفعل نحو نصرت ونعمت

وبيثت

وبيثت وانما اختص المتحرك بالاسم والساكنة بالفعل وخفة الاسم وثقل الفعل
للتعادل بينهما قوله وله ثلثة امثلة المفتوح الآخر ويسمى الماضي والماضي
هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب
بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل في الفعل البناء لان المعاني الموجبة للاعراب
اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فبالحري ان يبني ولا
يعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان له
ادنى مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه في نحو مررت برجل قام كما
تقول مررت برجل قائم ففضل بالحركة على فعل الامر الذي لا ايشابه الاسم
بوجه من الوجوه والحاصل ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة
من غير وجه اعرب والماضي لما كانت مضارعة غير تامة لم يعرب
ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون وانما اختيرت الفتحة من بين
الحركات لخفتها وثقل الفعل فهو ابدا مفتوح الآن يعرض ما يوجب سكونه
اوضمه اما السكون فعند الاعلال نحو دعي ورمي والاصل دعو ورمي
وقد ثبت من اصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتحتا ما قبلها
انقلبت الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند لحوق بعض الضماير
نحو ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت وضربنا وضربن وانما اسكن
عند لحوق الضماير فرارا عن توالي اربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة
اعني الفعل وفاعله اذ الفاعل كالجزء من الفعل على ما يجيء واما الضم فمع
واو الضمير نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم ابدا
قوله انا في ما يتعاقب على اوله الزوايد الاربع وانما اعقبت هذه الزوايد
على اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل
اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن الغائب او عن المخاطب

الى الحركة والامر لما لم يضارع بوجه ما ترك على اصل البناء الذي هو السكون صح

فطلبوا حروفا يدل على المضارعة وعلى هذا المعاني جريا على سننهم في طلب
الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها
في كلامهم اذ الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فعمدوا الى الالف
فرأوها لا يتأتى الابتداء بها واختصوها بالمتكلم لموافقتها اياه لانها في الاول
اخف فيستأثر المتكلم بالاخف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا زيادتها اولا
تفضي الى استثقال لان العاطف ربما يقع واوا فلو زيدت عليها واو اخرى ثم
دخلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع الاشغال وكان يشبه نباح الكلب فعدلوا
عنها الى التاء لانها كثيرا ما تبدل منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه
وجعلوها علامة للمخاطب والتانيث لكونها علامة للمخاطب والتانيث في
الماضي ولم يكن الفرق ههنا باسكانها في احد الموضعين لوقوعها اولا لاختلاف
الماضي ولم يكن ضمها ايضا لالتباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني
للمفعول ولا كسرها ايضا لان ذلك يلتبس بلغة من يكسر حروف المضارعة
فيقول تِعلم بالكسر ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها
اولا فزادوها وتعينت للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا للمتكلم
مع غيره حرفا تزاد في اول الفعل فوجدوا اليق الحروف بذلك الموضع النون
لانها علم للمتكلمين في الماضي ولانها اقرب الحروف شبها من حروف المد واللين
لكونها غنة في الخيشوم كما ان الهمزة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة
المضارع بالحاق الزيادات دون الماضي قلنا لان صيغة المزيدة عليها بعد
صيغة المجردة والزمان الحاضرة والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة
السابقة للزمان السابق واللاحقة للاحق قوله ويسمى المضارع وانما سمي
مضارعا لانه يضارع الاسم اي شابهه وذلك عن جهة اللفظ والمعنى والاستعمال
اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد حروفه نحو ضارب

ويضرب

ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فمن وجوه احدها انه
شايع فيختص اعني صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما
بدخول اللام او السين او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته
ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيها انه بذلك قد شابه
الاسم في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه
بواحد منها عند دخول احد من العوامل وثالثها انه بالشيوع قد
اشبه الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم
في كل واحد منهما اعني في الاسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند
الاطلاق نحو زيد مصل و زيد يصلي واما الاستعمال فمن وجهين
احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم و زيد يقوم والثاني دخول اللام
الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا ليقوم فلما
اشبه هذا النوع من الفعل الاسم من هذه الوجوه يسمى مضارعا
واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم مكان الجر على ما سنبين
في موضعه ان شاء الله تعالى قوله واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص
للحال يعني اللام في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا
كان اللام للحال فكيف جامعت مع حروف الاستقبال في قوله تعالى لسوف
اخرج حيا وفي قوله تعالى ولسوف يعطيك قلت ان اللام يفيد التاكيد
والحال وفي الآيتين قد تجرد في النداء لتعويض مضمحلا عنها معنى التعريف
فلهذا اجيز نداؤه مع ان الجمع بين حرف التعريف وحرف النداء ممتنع
ولذا قطع همزته نحو يا الله قوله والثالث الموقوف الآخر ويسمى الامر
الحاضر اعلم ان صيغة الامر للمخاطب تؤخذ من المستقبل اذ لا مخالفة بين

صيغتها الا بنزع الزائدة ثم بعد ذلك ان كانت ثانية ساكنا تجلب
همزة الوصل ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كانت متحركا تركه على
حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تعد عد ومن تجرب جرب وتحاسب
حاسب وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة افعل اي يشتق من مضارعه
كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم في تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل
في تكرم تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاءوا بالامر على الاصل
تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد الثلاثي وبينه من
المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من الاجتماع الهمزتين في
فعل المتكلم نحو أؤكرم وقد حذفوها من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد
ثم اعلم ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في
الافعال البناء على ما سبق الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما اعرب
منها ما اعرب وبني منها ما بني على الحركة لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء
ولا مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان
يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل
في افعل لتفعل كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي عم
فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سننهم في طلب التخفيف فيما
يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة الوصل
وابتدء بها واصحابنا ذكروا بان علة وجود الاعراب في
الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة
ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة

سليمة عن المعارضة وكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله نحو وبذلك فلتفرحوا
وامثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة محذوف في
محل النزاع وكانت علة الاعراب منتفية فيكون الاعراب منتفيا وهو
المطلوب قوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف نحو هل وبل ع
ما دل على معنى في غيره وذلك لان الحروف وصلات وروابط تلاقي بها
المعاني الاسمية والفعلية ولا عبرة لمفهوماتها على الانفراد لان
ان معنى في مثلا لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين نحو زيد في الدار
وعلى هذا سائر الحروف ولا يقال ان في قد يدل على الاشتمال ومن على
الاستعلاء والى على الانتهاء وغير ذلك معان لا تحتاج في تصورها
الى غيرها لانا نقول ان معنى الحروف قد يدل على المعاني التي تكون
بحرفها وكرتها ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال ولا نقول عند الانفراد ع
عليها ولالة الاستقلال اذ لا يصح ان تقال في محل الاشتمال
الاشتمال واقع وعلى هذا سائر الحروف فهذا معنى قوله والحرف
اداة بينهما لا يكون حدثا ولا محدثا عنه قوله واذا قد عرفت
ان كلا من هذه الثلاثة يسمى كلمة فاعلم انه اذا ائتلف منها
اسمان او فعل واسم وافاد سمي كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما
يطلق على ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد وهو

في عرفهم عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين
فعليين حزوزية امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين ولا
بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت ان دلالة الحرف ليست
بدلالة الاستقلال وانما هى عند اعتبارها الى الاسم او الفعل فلا
سناد الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على
الذات والتحقق والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد
ينعقد بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى
الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا معنى قولهم
ان زيدا اخوك في ناقد لمو اخيك عمرو وغلامك اى ما ذكر عملوكك
فمن هذا عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرايط احدها التاليف
تحقيقا نحو زيد قايم او تقديرا نحو اقوم والثانية كون التاليف من
اسمين او من اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف على وجه الا
سنادلا على وجه التعداد او الاضافة او التقييد اعنى التوصيف
وغير ذلك نحو غلام زيد وغلام زيد والرجل الذاهب وقوله اذا
ائتلف اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلم
وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشريطة الثانية وقد احترز
بها عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله وافاد اشارة الى الشريطة
الثالثة وقد احترز بها عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها
ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف
بين النحويين قوله والجمل اربع فقد عرفت ان الكلام والجملة لا
يتاتى بدون الاسناد فنقول ان المسند اليه والمسند اما ان لم يوجد
لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت عليهما ويحوجهما الى جملة اخرى
او قد عرض لهما ذلك والثانى هو الجملة الشرطية نحو ان ياتنى زيد
اكرمه والاول اما ان لا يكون المسند متاخرا عن المسند اليه
لا لفظا ولا تقديرا او يكون متاخرا عنه اما لفظا واما تقديرا و
الثانى هو الجملة الاسمية نحو زيد قايم او قايم زيد والاول اما ان
يكون المسند ظرفا وما جرى مجراه اولا والثانى هو الجملة الفعلية
نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وهيهات الامر ونحو ذلك والاول
هو الجملة الظرفية نحو في الدار زيد وامامك بكر فان قلت في
قولهم عندى مال جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف
اعتمد المرفوع الحامل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا الجواب عنه
هذا مبنى على مقدمة وهى ان الظرف المستقر يحتاج اعنى الاسناد
مسند الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التى هى المبتدا

والموصول والموصوف وذو الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي
قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله و
فانما ان الظرف ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاسيما وقد
يقوى بالاعتماد وذكر نحو قولك زيد في داره عمرو وجاني الذي
في الدار اخوه ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا و
عليه جبة نحو شيء وافي الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول
وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله فالاسم الواقع بعده لا يخلو
من ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل في الظرف بعده عند
اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم متحمل لضمير
وهو مع ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالخبرية نحو عندي مال
فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي الظرف المقدم ضمير وهو معه
واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالظرف على مثله اذا
اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال اسمي
الفاعل والمفعول ووافقهم الاخفش في هاتين المسئلتين اعني في اعمال
الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد هذا اذا كان الاسم
الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا فارتفاعه بالفاعلية
عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذكر نحو قولك يوم الجمعة الخروج وله
وحط

[illegible]

خاشعة صح

واما ما يكثر الوقوف ومنه قوله تع ومن اياته انك ترى الارض التقدير ومن
اياته يريكم البرق وقوله تع ومن اياته ان تقوم السماء اذ التقدير قيام
السماء وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد
فارتفاع مثل هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو اقرب الى القياس و
لذا المحقق هذا المنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية عند الكوفيين
والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر يعني الظرف
مع ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه مقدرا بالفعل نحو استقر
وحصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول الذي في الدار
زيد والصلة لا يكون الا جملة وعلى كلا المذهبين فالاستثناء في الجملة
الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة قوله
وكل منها تقوم مقام المفرد فيتكفى اعرابه محلا اعلم ان الجملة كثيرا ما
تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب المفرد القائم هي مقامه وهو
المعنى من قوله فيتكفى اعرابه محلا وذلك بحكم الاستقراء في سبعة
مواضع احدها خبر المبتدا وذلك زيد ذهب ابوه وزيد اخوه ذاهب
وبكر ان تعطه يشكرك وخالد في الدار وقولنا في الدار جملة عند
اصحابنا لانه مسند الى مستقر وحصل على ما ذكرنا انفا وعند
الكوفيين مفرد لان المقدر عندهم اسم الفاعل عندهم وانه مع الضمير

ليس بجملة على ما سنبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى وثانيها الخبر
في باب ان نحو ان زيدا خصيب ابن محمد وبلغني ان زيدا قد خصيب
ارض وكان عمرا غلامه اسد وجاني زيد لكن عمرا لم يجي وليت
زيدا ان تاتيه بكف مكرم ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب
كان واخواتها نحو كان زيد غلامه قد قام ابوه او ابوه قائم او ان
تعطه يشكرك او ما تك بكرم فان الجملة منتصبة المحل على الخبرية
ورابعها المفعول الثاني في باب حسبت نحو حسبت زيدا قام
اخوه على قياس ما تقدم وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا او
خامسها صفة النكرة نحو مررت برجل اعجبني كرمه او ابوه كريم او
ان تراه اعجبك حسنه او في حسبه شرف والجملة لا تقع الا
صفة للنكرة لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف تعريفا
وتنكيرا والجملة نكرة لكونها خبرا شابها كالفعل فوصف بها لا يكون
الا نكرة وسادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها
عنها وثبوتها له في حال دون حال ومجيئها فضلة ابدا لم تتحد بصاحبها
ذكر الاتحاد فاقتضت الحال للاكثر ان توكد وشيجة الاشتباك [illegible]
بينها بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة واما عند كونها مفردا
فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة وتعلق هناك معنوي لم يفتقر

لم يفتقر الى تكلف تعلق اخر ثم اعلم ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا
في الاستعمال لمجيئها اما الاصل فهو ان يكون صفة منتقلة دالة على
الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا يحوج
بها عن ذلك الاسلوب واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتا
لفظا بدون حرف النفي فلا يكاد يقال جاني زيد لا راكبا اللهم الا في الفاظ
العامة وكلام المولدين بل غير راكب ثم ان الجملة الواقعة موقع
الحال متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد
في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت
عن هذا الطريق فانها بتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها
حقيق واذا تمهد هذا فنقول اما الجملة الاسمية فحقها ان يتصدر بما
يدل على الربط وهي الواو الموضوعة لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما
هو اصل الحال اعني التجدد والانتقال لكون الجملة الاسمية في اصل
الوضع مفيدة لمعنى الثبات والدوام نحو جاني زيد وغلامه راجل
وقد يحذف في النادر نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده الى بدئه
ونحو قول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سربا
له لم يمزق وعلى هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له
بل الواو ههنا لانحرافها عن اصل الحال وعن نهجها في الاستعمال جميعا

اوجب اللهم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى
الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يسوغ الواو
لكون الحال شديد التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في المعنى فتخلل
الفاصل بينهما كتخلل بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا تخلو فعلها
من ان يكون مضارعا او ماضيا اذ الامر لا يتاتى وقوعه هذا
الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فمحال ان يكون ثابتا لغيره فان
كان مضارعا فلا يخلو من ان يكون مثبتا او منفيا فان كان مثبتا
فهو وارد على اصل الحال من نهجه فلا يجوز الواو نحو جاء الامير تقاد الجنائب
بين يديه وان كان منفيا فقد جاز فيه الامران لعدم وروده على اصل الحال
دون نهجه في الاستعمال فلا يجب الواو نحو جاءني زيد لا يركب او ولا
يركب وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانه لا يخرج ايضا عن نهجها
اذ لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا و كذا الم حرف النفي اذا كان منفيا نحو
جاءني زيد قد ركب او وقد ركب وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وعلى هذا قولك كنت اسعى وآخر كذا ما كان يغنيني
السعي او وما كان يغنيني السعي واما الظرفية فالظرف فيها لا يخلو من
ان يكون عاملا في ضمير صاحب الحال المستكن فيه او في اسم مظهر بعده
اما الاول فيتعين ترك الواو البتة لانخراطه في سلك المفرد بل هو مفرد عند بعضهم

ويظهر بعد
دون ذلك لكون
لانه مفرد

بعضهم على ما سبقت اليه الاشارة وذلك نحو جاءني زيد على فرس
واما الثاني فيسوغ فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه او
وعلى كتفه سيف وذلك لما يتجاذبها من شبهي الجملتين الاسمية
والفعلية لفظا او معنى واما الشرطية فلا يكاد تقع بتمامها موقع الحال
فلا يقال جاءني زيد ان تسأل يعط على الحال بل لو اريد ذلك لجعل
الجملة الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه جاءني زيد وهو ان
تسأل يعط ليكون الواقع موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية
ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل تعلق
وهو بذا اقتضاء لذلك في الخبر والصفة فان المخبر عنه لعدم
استغنائه عن الخبر يتصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى
صلوح لذلك وكذا الموصوف لما بينه وبين الصفة من الا
شتباك والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا واحدا في
غير موضع بخلاف الحال فانها منقطع عن صاحبها جدا ولذلك يسمونها
فضلة فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها في معرض
الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة المصدرة
بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط

[illegible]

وذلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم يعطف والاول ترك
الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تأتني اذ لا يخفى ان النقيضين
من الشرطين في مثل هذا الموضع لا يبقيان على معنى الشرط بل يتحولان
الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين في نحو قوله تعالى ءانذرتهم
ام لم تنذرهم وسواء استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم واما الثاني
فلا بد فيه من الواو لئلا يلتبس بالشرط حقيقة وقد ذكر الجنزي في
مسائله العشرين بان الواو ههنا للعطف دون الحال والمعطوف عليه
محذوف والتقدير ان اتيتني وان لم تأتني وان جئتني وان لم تجئني
محتجا بان ان للمستقبل والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه
ظاهر فان الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا الا بعدما انسلخ عنها
معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق لان دلالة على الاستقبال واذا
جاز وقوع الشرطين المتناقضين حالا لخلوهما عن معنى الشرطية فليجز
في الواحد على ان قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ
يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومنه
مسائل الكتاب ومنها مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى
مقدرا الصيد به غدا كما في قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
آمنين محلقين رءوسكم ومقصرين اى مقدرين التحليق والتقصير

نحو اتيتك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو

والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في الجملة فهذه هي
المواضع الستة التي ذكرها المص ان الجملة فيها تقع موقع المفرد ووراءها
اشياء اخرى هي كالمتشعبة من هذه منها المفعول الثالث في باب
اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابوه او ابوه شريف او
ان نار ... بكر مكر او علت حال ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل
شرف حسبه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد
او لا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع هذه المواضع التسعة
قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت خبر المبتدا قبل
دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة للنكرة او حالا وقد يظن
ان منها الجمل المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة — يوم م
عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذا الموضع هي الجملة
الحقيقية التي لا يكون في معنى المفرد بل واقعة موقعه والجمل المضاف
اليها اسماء الزمان والمكان جملة في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقية
لا يقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل الموضع هو
المصدر حقيقة دون الجملة قوله ويكون فيها ضمير عائد الى الاسم
الاول السبب في اشتراط عود الضمير في هذا الموضع لفظا او تقديرا
ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عن ما قبلها بالكلية

فلا يقع خبرا او وصفا او حالا الا فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية
الخالية عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة
الواقعة موقع المفرد وما ذكرت من الجملتين غير واقعة موقع
المفرد فلا يرد علينا اما الاولى فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون
الا جملة والحال المفردة لا تتجرد عن ضمير ذي الحال لا تقول جاءني زيد راكبا
عمرو مثلا فالجملة الحالية الخالية عن الضمير غير واقعة موقع المفرد اصلا
واما الثانية فلان ضمير الشأن لا يخبر عنه بالمفرد البتة فالجملة الواقعة
خبرا له لا يكون واقعة موقع المفرد والحاصل انا قد حكمنا ان الجملة
الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة في مثل المواقع ولا يلزم من هذا
ان يكون كل ما هو الواقع في غير مثله المواقع هو الواقعة موقع المفرد ثم
السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد
الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت جئتك والجيش قادم
كان المعنى جئتك هذا الوقت والظرف لا يفتقر الى ضمير عائد منه
الى ما تقدمه فكذا ما جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن فانما
جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عبارة عما كني عنه بالضمير وبيان
له فهي هو في المعنى فجرت مجرى قولك زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدأ فلا

٣١

فلا يفتقر الى ما يصل بينهما قوله وسترى ذلك وعد ببيان هذه الاشياء
السنة لا بتفصيل وقوع الجملة هناك اذ ليس في الكتاب منه عين
ولا اثر وهذا الذي يتبسط من عذره في بسط الكلام في مثل المواضع
وقد نبهت ههنا على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه قوله الاعراب
ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين
المعاني ويوضحها من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بين الا ترى انك
اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرب لم يعرف امتعجب انت من
حسن زيد ام ناف للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه
من الاوصاف والاخلاق فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد منه التعجب
واذا رفعت ظهر ان المراد نفي الاحسان عنه واذا جررت مع رفع
احسن علم ان المراد الاستفهام وقيل انه ماخوذ من عربت معدته
اذا فسدت والهمزة للسلب لان الاعراب ازالة للبس والفساد وانما
جعل الاعراب الاختلاف في اواخر الكلمة دون اوائلها واوساطها لان
الاعراب علم الاختلاف احوال الكلم والحين للمصير الى الحال الا
بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما
قيل اختلاف الآخر باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا عن الاختلاف
في آخر من ونحوه في قولك اخذت من زيد ومن ابنك ومن الرجل فان
ذلك

اي الاصل الذي انتخب منه الضوء والاصل هو المفتاح الذي شرحه المصنف بالمصباح وسماه بالمفتاح صح

تعريف الاعراب

الاختلاف فيكون اعرابا لان الحرف لا حظ له في الاعراب وانما الحركة في
نون من لاجل التقاء الساكنين تحركت وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب
اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية والجمع على حدها لا يخلو من ان يكون صحيح
الآخر او معتلا فالاول تختلف لفظا بحركة في الاحوال الثلثة نحو جاءني
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخلو من ان يكون آخره
الفا او واوا او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة
على الالف وذلك نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا و
الفرق بينه وبين المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة
في آخر الكلمة ولولا ذلك لما انقلبت الواو والياء الفا في عصا ورحى واعراب
المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق فيما تقدم الفرق بين المحل
والتقدير وان كان ياء فينظر فان تحرك ما قبلها كالقاضي والعمي فاعرابه
تقديري وكذا الجر لاستثقالهم الضمة والكسرة على الياء المتحركة
ما قبلها اما الضمة فلكونها اثقل الحركات واما الكسرة فلاقتضائها الى
اجتماع ثلث كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها واما انتصابه
فلفظي لعدم ما يمنع من الفتحة وذلك نحو جاني القاضي ومررت بالقاضي
ورايت القاضي وان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى الصحيح في تحمل
الحركات الثلث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي وان كان

وان كان آخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو جار مجرى
الصحيح نحو دلو ولم يوجد في الاسماء المتمكنة ان يتطرف واو قبلها
حركة وقولهم واو دلو وحقو في الجمع على افعل نحو ادل واحق
مما يجيء قوله واصل الاعراب بالحركات اعلم ان الحركة هي التي
جعلت دلائل الاعراب ولذلك تراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا
عن ضرورة وذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة
واعلم ان الاسماء محذوفات الاعجاز في حالة الافراد فاصل اب
ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا
غير قياسي قال الزجاج حذفوه فرقا بين المتثبت
وغير المتثبت والحذف بالمتثبت اولى لما فيه من الثقل
المعنوي وهو تضمنه الاضافة ودلالته على المضاف اليه غير
المذكور التزاما فاذا اضيفت الى غير ياء المتكلم زال بعض
الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف
اليه فقد صرح به فيرد ما حذف منها لاجل الثقل فاذا ردوا
المحذوف لم يتات لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد

الى غير يا المتكلم

رد الواو لاستثقالها عليها ولم يحيلوا الواو الفا في الاحوال الثلث مع
تحركها وانفتاح ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما نوره
من اعراب التثنية والجمع على حدتها بالحروف على ما سيجيء فاعربوا هذه
الستة من الاحاد بالحروف ايناسا للانس بها واستئناسا للطباع
اي فاعلة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع لئلا يبقيا
كالمستوحش بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا هذه الستة
لانها مقتضية للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت
التثنية في كونها فرع الواحد فقالوا جاءني ابو ورايت اباه
ومررت بابيه ولهم في ذلك طريقتان احدهما انهم حذفوا حركة
ما قبل الواو في الاحوال الثلثة واتبعوها حركة الواو كما فعلوا في امرئ
وابنم ثم سكنت الواو في حال الرفع والجر تخفيفا فصار ابو
وابيه بعد الانقلاب في الجر وزانه ميزان لو وقعت ساكنة بعد
كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما
قبلها بعد حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا
حركتها في حال الجر الى ما قبلها وقلبت ياء كما ذكرنا فيها النقص في

[illegible]

حال الرفع والقلب في حال النصب والنقل والقلب في حال
الجر وذكر جاربردي رحمه الله في تعليل اعراب هذه الاسماء وجها آخر وهو
ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد على النصف من المضاف
فكذلك الحركات على النصف في هذه الحروف لان الواو ضمة ممدة
ومد الضمة ضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد و
المفرد بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف الزايدان عليهما
بنقطة بالحروف الزوايد على الحركات بنقطة واختصوا هذه الستة
دون ساير المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر لانها
اطردت ردها الى الاصول في التثنية اعني ابوان واخوان ولايقال
يدان الا في [illegible] بتقول في الواحد يدي وهي اكثر من يجعل
اعراب هذه مضافة بالحركة مثلها مفردة فتقول ابه وابه وابه ذهابا بالمضاف مذهب المفرد
اعلم ان هنو وهنه لغتان مشهورتان وكذلك حمو وحمه
وفوه وفمه وفي الحديث فاعضوه بهن ابيه ومن ابيات
الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم تلاثة فاني حمها
وجارتها وفي الحديث الا حموها الموت وفي قولهم ويصبح الظمآن
في البحر فمه وهو بنطق من فيه ماء واصل فم فوه فحذفت
الهاء حذفا غير قياسي كما حذف حروف العلة لمشابهتها في خفائها

ابا ها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فابدلت
منها الهمزة لتقارب مخرجيهما فلما اضيف رُدَّ الى اصله في بابه
مناسبة اخواته ومنهم من يجعل مثل هذه الاسماء مقصورة فيقول
اباه في الاحوال الثلثة كما تقول عصاه قال الشاعر ان اباها وابا
اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول ابي حنيفة رحمه الله لا ولو
رماه بابا قبيس وارد على هذا ثم ان هذه الاسماء متى اضيفت الى
ياء المتكلم لم ترد حرف العلة اذ لو رُدّت لاشتبه الواحد بالجمع نحو
ابيّ واخيّ ولما لم يلزم ذلك في فم حيث لم يكن له جمع سلامة رُدّت
فقيل فِيَّ وقد جاء فمي كما جاء فم وانما ذوا فانها لا تضاف الا الى الاسماء
الاجناس الظاهرة لانها وضعت وصلة الى الوصف باسماء الا
جناس على ما يجيء ونحو اتاني ذوي رومها ذوو كما شاذ و
1 الثاني التثنية والجمع المصحح وانما جعل اعرابهما بالحروف لانهما متفرعان
على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب بالحركات فجعل الفرع
للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختصت التثنية بالالف والجمع
بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص واحد بهذا و
واحد بذاك واشتركا في واحد ضرورة ووجه اختصاص الالف بالتثنية
والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع السالم لاختصاصه
تخرج

لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف من
الواو فخص الاخف بما هو اكثر في الاستعمال والاثقل بما هو
الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة
فهي على الرفع ادل منها على غيره فجعل علامة للرفع في الجمع والالف
لما كانت بمنزلتها في الاختصاص في التثنية حملت عليها فان
قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة للنصب لكونها اخت
الفتحة وجعلوا الواو في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة
بين الجر والرفع ومن اعمال خلاف ما يوجبه المناسبة اذ المناسبة
انما هي بين الجر والنصب دون الرفع فاشتراكهما في الحكم اولى
ولما جعلا اعني الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا
الياء علامة الجر لكونها اخت الكسرة وكسروا ما قبلها في الجمع
وفتحوا في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية لما عرف فلم
يبق للنصب علامة فيهما فحمل على الجر دون الرفع من وجهين احدهما
ان الجر الازم للاسماء من الرفع لانه لا يدخل على الفعل بخلاف
الرفع فالحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء
والثاني ان الجر اخف من الرفع فالحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة
وثالثها ان بين النصب والجر من التناسب ما ليس يكون بينه وبين
الرفع

الواو علامة النصب في الجمع ردا على الالف التي هي علامة النصب في التثنية

لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام بدونها بخلاف الرفع
واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت زيدا ومررت بزيد وفي
الكناية نحو مررت بك واكرمتك ورابعها ان النصب الى الجر اقرب
منه الى الرفع في المخرج فالحمل عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر
من وسط الحنك والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف
انها حروف الاعراب ام لا بل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه وهي انها حروف الاعراب والالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوع من زيد لانه وهي بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب من زيدا والمجرور من
زيد واما النون فيهما عوض من الحركة والتنوين الثابتين في
الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من
زيد فاي حاجة تدعو الى زيادة النون بدلا من الحركة والتنوين قلنا ليس
معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة
الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاعلية
في هذه الحروف دليل على معنى اختصاص الحركة على انه دون حالة
فمست الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان
الحركة تتغير بالاعراب وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية فرقا بينهما

بينهما فان قلت اللبس الغيبة قد حصلت عنه باختلاف صيغتها
قلنا ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا تظهر
الفرق بينهما الا باختلاف حركة نونهما نحو اعمى اعميين والمصطفين والمصطفون
المصطفين وجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة بنون الجمع
هو ان الاصل في هذه النون ان تكون ساكنة لانها حرف مبني الا انه
قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر لان حركة
الساكن لا تكون الا حركة بناء فاثرت لها ما هو ابعد الحركات من
المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدنا ما لا يدخلها نوعين من المعربات
وهو الاسم الغير المنصرف والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستاثرت
نون التثنية بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما
ولم يضم لثقل الضمة ووجه اخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد
الالف او ياء مفتوح ما قبلها فلم يستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد
وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت الكسرة
فيها اما ميلا الى الاجناس واما للخروج من الضمة الى الكسرة فتفتح
تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر فهو اعرابه كاعراب المثنى
لوجهين احدهما قول المتقدمين ... وهو ان كلا وان كان اسما مفردا
والفه منقلبة عن الواو والياء على الخلاف فيه فكان التباسه بالمثنى

في جميع احواله على الالف كعصاك وعصا زيد الا انه شبه بالى وعلى
للزومه الاضافة لكلا وهما مما يدخلان عليه من الاسماء فقلبت
الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كليهما كما قيل في احوال الثلث و
كلاهما في الرفع اذ لاحظوا الالفية وعليه في الرفع فجعل كلا عليهما وتنزل
في النصب والجر كليهما كاليهما وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم
لما رأوا الى وعلى يفتقران الى ما يدخلان عليه ورأوا الضمير المجرور
يحتاج الى ما يتصل به ولا يمكن ان يكون مستقلا بنفسه فلما دخلت الى
وعلى على الضمير المجرور كان الاول في افتقاره محتاجا الى الثاني
والثاني في وصوله الى الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصار كالاسم
الواحد في ان احد الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا
الامتزاج مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج
الى ما يتصل به احبوا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم وانما
توجد كثيرا في اواسطها كسيد وميت ودقيق وغيب ونحو ذلك واذا لم
توجد مع جميع الحروف الا فائدة على المضمر قلنا نعم لكنه قد امكن ههنا
نصب العلامة ففعلوا لان الميسور لا يسقط بالمعسور الوجه الثاني
وهو ما ذكره المتأخرون ان كلا اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى فجعل حكمه

٣ ووجه الامتزاج في المظهر لم يقلب فان قلت ... اي هذا الاتحاد ع

٤١

حكمه عند الاضافة الى المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم
الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبارين حقيهما وانما لم تنعكس
القضية لان المظهر هو الاصل والمفرد هو الاصل فرع والمثنى فرع فجعل
الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل وهذا معنى قوله واذا اضيف الى مظهر
فحكمه حكم العصا لفظا اي كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال
الثلث فكذلك لفظ كلا وبقي انه قوله لفظا احتراز عن الخط او
ليس حكمه كحكم العصا خطا لان العصا لا تكتب الا بالالف لان
الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو
تكتب بالالف ومن جعلها من الياء كان القياس ان تكتب بالياء وقيل
انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال الجر والنصب تكتب بالياء
لقربها بعد في الى الياء في الحالين قوله ويستوي الجر والنصب
في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستواء الحال في
الجر والنصب في التثنية والجمع السالم والجمع المونث بالالف و
التاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو المونث على وتيرة
الاصل وهو المذكر وان لم يتم فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك
وهذا ظاهر لا يخفى واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه لما
منع الجر فشبه الفعل على ما سنبين ذلك كان اولى الحركات بان يقوم

والمضمر فرع

اي على طريقة الاصل

مقام الكسرة الفتحة على ما يليها من التاء في والنساء كلها واما الضمة
في النصب بينهما يجيء بعد ان شاء الله تعالى قوله ومن ثم قام الحرف
مقام الحركة اي النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال الخمسة عوض
عن الحركة في يفعل وانما عوضت عنها لانه لما وجب ان يكون هذه الا
فعال معربة ولم يمكن ان يجعل اللام معتقب الاعراب لان هذه الضماير
بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضماير
حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف
ينوب ويناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف العلة واللين
لكثرة دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لمكان الضماير فزادوا
حرفا شبيها بها وهو النون فاختص بالرفع لانه اول احوال الاعراب
فاستوثق بها ثم حذفوها في حال الجزم كحذف الحركات التي هي عوض عنها و
حملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم فقيل هما يفعلان
ولم يفعلا ولن يفعلا وكذا البواقي ثم اللام اجروا حروف العلة واللين
في الفعل المعتل اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم و
ان كانت من نفس الكلمة لانها اشبهت الحركات من حيث انها
مركبة منها على قول بعض النحويين والحركات ماخوذة منها على قول
بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسبة بينهما حاصلة وايضا الحركات

بحال م

لما كان لا يقوم بها كما لا يقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف الحركة فقيل
لم يغز ولم يخش ولم يرم وثبتت ساكنة في الرفع لاستثقال الضمة عليها
وحركوا الواو والياء في النصب نحو لن يغزو ولن يرمي ولن يخشى وثبتت
الالف في النصب ثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم اعني
حكم حروف العلة واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور
فلهذا قد شرحنا قوله الاسماء على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف
اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو
ما لا يختلف اخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون حركة آخره
او سكونه لا بعامل اوجبت ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين
منصرف انما جعل التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف بالزيادة
للعلامة حروف العلة واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع
بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله وغير
المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين
هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن
ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر
مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم
وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين في جمع المؤنث بالالف والتاء

قوله يرم م

نحو لن يخشاه

ومعاقبة في الاضافة واللام دليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع
بتبعية التنوين لانهم لما امنوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول
اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على الانفراد لما انجر
حيث امنوا الحاق التنوين ولهذا اثروا مع على الواو حيث قالوا
منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني ان الجر مقصود بالمنع على حدة
وذكر لان الجر حركة من اركان الاعراب وهذا الباب لما شابه الفعل
منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهو لاء اذروا
الواو مع ما فقالوا منع الجر والتنوين ثم قال وكان في موضع الجر مفتوحا
هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح في هذه العبارة
لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال
وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان
النصب ليس يدل عليه الحركة فقط بل عليها مقرونة بالدلالة على
المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه ان فتحه دالة على معنى مخصوص
من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتح في دال احمد
اذا قلت مررت باحمد لا يدل على مدلول ما يدل عليه في رايت احمد
وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت مقام
الكسرة ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي
هو الكسرة

اللذين لاجلهما منعت نصبا فتح فكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا لم يصح
في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا فتدبر والاسباب
المانعة من الصرف تسعة انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب
لانه قد شابه بها الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق
من المصدر على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان لاول
وفرع على الاصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير
لمجيئه في الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فيلزمه
اذا علامة على ثقله وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء تخالف امثلة
الافعال فاذا وجد ذلك وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا الوصف
لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره
عن المعدول عنه وكذا العجمة لان لغة العرب متقدمة عندهم على ما
ياخذونه من غيرهم وكذا الجمع والتركيب لتاخرهما عن الواحد والمفرد
واما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فمتفرعتان
على الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينه عن
قريب فتدبر متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب
المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف وانما منع الصرف لمشابهة
الفعل من وجهين من حيث ان الفعل فرع وهذا الاسم قد دخله
الفرعية
من جهتي الاشتقاق والافادة

من جهتين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع
السبب الواحد منها بل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد جانب
الفرع فجذبه الاصل لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف واذا
اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمتنع الصرف
قوله وما وجد فيه ذلك احد عشر اربعة منها خمسة في حالة التنكير انما منع
منه لانه حالة التنكير لاجتماع السببين فيها او واحد مكرر وراء
التعريف واما افعل صفة فللوصفية والوزن الغالب لان في افعل
اكثر منه في الاسم واما فعلان فعلى فللوصفية والالف والنون المضا
رعتين لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون
فيهما لا يكونان زائدتا معا كما ان الالفين كذلك ونحو ان المؤنث
ما فيه الالف والنون مخالف لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان
مذكر ما فيه الف التانيث مخالف لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان
تاء التانيث لا يجتمع مع الالف والنون هنا كما لا يجتمع مع الالفين
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا اذا كان فعلان فعلى اما
اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان
وعريانة لخروج الالف والنون عن مضارعة الالفين من حيث
الاخرين حيث كان مؤنثه بلفظ ودخلته التاء فان سمي به لم

افعل

قوله قدمنا القياسية لاطرادها لا القياسية لان المطرد يستحق التقديم على
غير المطرد ولان ما لا يطرد في كلامهم جرى مجرى الشاذ النادر فكانه
خارج عن الاصل ولان المطرد بمنزلة الكل وغيره بمنزلة الجزء
والكل مقدم على الجزء قوله ولان العامل بمنزلة الفعل وهو
الاصل في العمل انما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته
على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به
قوله اما الفعل فيعمل الرفع والنصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور
على الرفع والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول لوما
يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذلك فيجب ان يكون عمله مقصورا
على الرفع والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع
يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضائها الفاعل و
الفاعل هو المسند اليه فعلا مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد
في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال
على ثبوت معنى لشيء في زمان معين فاذا كان جزء الذاتي
لمفهوم الفعل والذهن متى تصور الاسناد لا بد وان ينتقل الى
المسند اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالفهم

والاسناد امر اضافي من جهة ان الاضافة لا يتصور بدون المضاف اليه وكذا الاسناد لا يتصور بدون المسند اليه

فافهم من ضرورة الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل
واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ ثم الفاعل لا يكون
الا واحدا ولهذا قال يدفع [illegible] واحدا وذكر [illegible] ووصف الفاعل عند
النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون محدثا
شيئا بدلالة قولهم طاب الخبر ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد
لا الاحداث فليس لك ان تسند مرتين وقولهم ضرب الرجلان
والرجال ليس تناقضا لان المعنى به انه لا يجوز ايقاع الاسمين
فصاعدا بجهة الفاعلية لفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد
وعمرو قوله وان لم يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل ضربين
مظهر نحو ضرب زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا
يسند اليه الا عند تعذر الوصل ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا
وضربت وضربن واما مستكن [illegible] نحو زيد ضرب قوله ثم ان الفعل على ضربين [illegible] وهو ما يتصل
الى المفعول به من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة
اضرب متعد الى مفعول واحد كنصر [illegible] زيدا او متعد الى مفعولين
وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو اما ان يصح حمله على
الاول او لا يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا فاضلا [illegible]

اولى

يعني لو كان الاحداث شرطا للاسناد لما جاز طاب الخبر ومات زيد لان الخبر لا يحدث الطيب والزيد لا يحدث الموت

لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه من المضارعة وهو امتناع الـ
لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع من الحذف واما المعدول في نحو
احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع
الى عشار عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الشيخ [illegible]
وثلاث ورباع لانها معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة
لا يقال ان الوصفية غير موثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم
مررت بنسوة اربع ونحو حيث كانت عارضة فبالحري ان
لا يوثر فيها لعدم افتراق الحال بين المعدولة والمعدول عنها لانا
نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلاثة رجال
اربع نسوة فالتوصيف بها اشبه التوصيف باسماء الاجناس
على ضرب من التاويل والا لا اعتداد بهذه الوصفية حيث
كانت عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا فكانت
الوصفية لازمة لها فتوثر الا تراك لا تقول ثلاث رجال وانما
وانما تقول رجال ثلث فان قلت ما عدل عنه ثلاث لا تستعمل
الا وصفا ولذا لا يقال ثلاثة رجال وانما يقال رجال ثلثة
ثلثة بمعنى ثلاثة بعد ثلاثة ومع هذا لم توثر الوصفية والا لوجب
ان يقال مررت بنسوة اربع غير منصرف للوصفية والوزن

[illegible] واربعة اربعة

وتعيينها على رجال [illegible] العلمية وصفا لا تقدم لانه [illegible] على الموصوف كما لا يتقدم ثلاث على رجال او رباع على رجال

قلنا ان الوصفية قد زالت عند التنكير فلا تزم فى كل واحد منهما
وحده فالظاهر ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف
لان محل الصرف وعدمه هو الاسم المفرد او ما هو فى حكمه لا الاسمان واما
ثلث فانه اسم مفرد وقد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم
بعضهم ان العدل قد تكرر فيها بمعنى الانتقال عن صيغة الى صيغة
اخرى وعن الاسمية الى الوصفية والمحققون انكروا العدل
المعنوى لما ذكرنا من عدم الافتراق بين ثلث وثلثة فى المعنى
واما ما فيه الف التانيث مقصورة او ممدودة فانما منع الصرف
اسما كان او صفة لان الف التانيث فيه قامت مقام السببين
اذ الالف علم التانيث كالتاء فى طلحة وبناء الكلمة عليه حيث
لم يكن فى الكلام حبل ثم لحق الالف بل الكلمة موضوعة عليه
جرى مجرى تانيث ثان وهذا معنى قولهم انه لا ينصرف التانيث
ولزومه فان قلت التاء فى طلحة ايضا لازمة فما بالها
لم تنزل منزلة سببين قلنا انما لزمت التاء فى طلحة بعد العلمية
دون الجنسية والالف فى حبلى وبشرى عند وضعها فالالف فيها
كاحد الحروف من الكلمة وعلامة التانيث فى صحراء وحمراء هى الهمزة
وهى الالف فى الاصل كما فى سكرى وعطشى الا انهم لما زادوا قبلها الفا

الثانية قلبوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة وانما جعل الهمزة
منقلبة عن الالف ولم يجعل اصلا لانهم قالوا فى جمع صحراء صحارى
فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار ما قبلها
ياء ثم جعلوها ياء ايضا للانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية منقلبة عن
الهمزة كما كان فى خطيئة لوجب ان تظهر الهمزة فى شيء من هذا النحو صحارى
فى مثل خطايا كما ان اظهار الهمزة فى نحو خطيئة شايع كثير فان قلت
اذا كان علامة التانيث هى الثانية والاولى ليست فى شيء من
افادة التانيث فما معنى قولهم الالف والنون المضارعتان لالفى
التانيث قلنا انما عبروا عن هذين بالالفين بالنظر الى انهما
ذكرا بهما مذهب التغليب كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر
واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع
سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور ان يقترن بسبب آخر فخالف
له من الاسباب التسعة وانما يقترن به معنى يوجب التكرر لدلالة او تكرره
على الجمعية لانه جمع ليس على زنته واحد كانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل
فى هذا الباب اكالب واناعيم ساير الجموع التى ليس على زنتها واحد
مبنى عليهما لانهما منتهى الجمع حيث قال اساور واناعيم وما
كان على مثالهما من الجموع وانما قال ذلك لانهما جمعا مرتين فقيل سوار

وانما قلنا قمرين ولم يقل شمسين لان القمر مذكر والشمس مؤنث تغليب المذكر على المؤنث اولى وانما قال عمرين ولم يقل بكرين لان العمر علم مشهور وابا بكر كنية تغليب العلم على الكنية اولى فافهم

واسورة واساور ونعم وانعام واناعيم فحصل فيها سبب متكرر جمع
حمل عليها نحو حضاجر و[illegible] مصابيح لمشابهتها اياهما في جهة الجمعية والوزن
والامتناع في الجمع مرة اخرى قوله فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا
كصياقلة انما انصرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع واشبه
الاحاد نحو كراهية ورفاهية قوله فان كان ثاني الحرفين بعد الالف
ياء كجوار انما نون نحو جوار في الرفع والجر لانهم قد حذفوا الياء من مثال
فواعل لانه جمع وبناء ثقيل حال انهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء
عنه بالكسرة قبلها نحو يوم يدع الداع والكبير المتعال فلما كان ذلك جائزا
في المفرد الخفيف فهو في الجمع الثقيل اولى نحو سيد وميت نحو نعيذ للتخفيف
والتثقيل فاذا جيئت الى باب كينونة لم يجز الا بالتخفيف لكونه اثقل
فلما حذف الياء حذفا لازما خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار
على مثال سحاب فصرفت واما في المنصوب فلم يحذف لكن نقول
شابه الواو ومررت بالواو ولا تقول قطعت الواد بل تقول قطعت
الوادي لان الياء يستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى الباء في
ضارب فيكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين اليه سبيل
قوله وسنة حالة التعريف انما انصرف الاسم الاعجمي حالة
التنكير لانه بالتنكير فقد زالت العلمية لم يبق العجمة سببا لكونها مشروطة

مشروطة بالعلمية في اللغة العجمية في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما شرطت العلم
في العجمية لان الاسم اذا دخل التعريف في العلمية كان ذلك فرعية
اذ لم يكن الاسم متحققا لهم واما العجمة التنكيرية فلا يعتد بها فلا تمنع
الصرف نحو لجام وفرند وان سمي به لانهم اجروا اسماء الاجناس مجرى
ما اصله عربي فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر
الاسماء فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الف ونون مزيدتان وهو ليس
بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف للعلمية والالف والنون
فاذا نكر صرف لزوال احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو
ليس بوصف كاحمد ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال
احد السببين وانما لم ينصرف نحو احمد وان جاء نحو في الاسماء
نحو اجدل وافكل لانه في الافعال اكثر منه في الاسماء واذا كان غالبا
في الفعل كان بمنزلة المختص به فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين
ان يسمى بيضرب في ان وزن الفعل يمنع الصرف وكذا المعدول
عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال
احد السببين وانما قال علا الاعن عامر وزافر المرفوعين لانهما
لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون كل واحد منهما
اسما مستعملا في النكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمر انما نعرفه
قوله ثم

بابي الثلاثة منه النون فالوزن فانه صغير كذا ذكره الشيخ بعد ولو سميت
بنحو هو لاصرفته وعن اذهب فيه هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام واذا لم
يستعمل في النكرة علمنا انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء
اما لفظا واما تقديرا نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف
نكرة لان التانيث انما يوثر في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما
بالتاء الا اذا كان منقولا حتى يجنسه الى العلمية لان التسمية تمنع الحذف
فتنزلت منزلة الاسم الثاني ولاعتبار لزومه صرف الصفات المونثة نحو
صنابة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة فلازم
ابدا لبناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ نحو طلحة وسلمى فالظاهر انه
خطأ وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان سلمى وهو الصواب ولعل سلمى
وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن
الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب
فاذا نكر صرف لزوال احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف
فالاسمان مبنيان نحو خمسة عشر [illegible] نحو معدي كرب يضاف
الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذ ذاك الصرف وتركه على ان تجعل
كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال الثلث
قوله وكذا ما لا ينصرف في الوجه ... في النكرة الا نحو احمر اعلم

ان اذا جعل كرب غير منصرف يقال في الاحوال الثلث معدي كرب بفتح الباء واذا جعل منصرفا يقال بالجر والتنوين في الاحوال الثلث

قوله وتركه يعني اذا لم يستعمل مصروفا في الاحوال الثلث بالتنوين نحو جاءني كرب ورأيت معدي كرب ومررت بمعدي كرب بالتنوين في الاحوال الثلث

انما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل واذا نكر بعد العلمية
لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش حجة الاخفش ظاهرة
لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد واما
حجة سيبويه فهي انه كان في اول احواله غير منصرف للوزن والوصف فلما سمي
به زالت الوصفية فلما نكر اعيد الى اصله الذي ثبت له من منع الصرف
وان كانت الوصفية زايلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله
التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان الاخفش في المسألة فقال له
كيف تصرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن
فقال كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل
لا للعارض فالزمه في نحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية
عارضة واما ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق
فاذا سمي به كان ابعد من الصرف واذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء
السبب المتكرر واما فعلان فعلى فكاحمر حذو النعل بالنعل واما الجمع
الاقصى فاذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن
له نظير في الآحاد فان نكر بعده لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف
في قول ابي الحسن الاخفش كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان
المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين واذا كان الامر على هذا يجب

ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا اذ التنكير لا يزيل مشابهة الا
عجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف
على مذهب ابي الحسن بعد التنكير لزوال احد السببين كما في احمر واما عند
سيبويه فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز فيه
الصرف وتركه نحو هند ودعد قد اجتمع فيهما التعريف والتانيث ونوح
ولوط قد اجتمع فيهما العجمة والتعريف والقياس منع الصرف الا ان الخفة
فيهما قاومت احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس
فلا يصرفونها لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي
الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح الاية وقال ولما جاءت رسلنا
لوطا والتانيث فيه سبب ثالث من هذا النوع فلا يجيء فيه الا منع الصرف
لان الخفة قاومت احد السببين فبقي اثنان وذلك نحو ماه وجور علمي
بلدتين فان فيهما التعريف والتانيث والعجمة واما المؤنث الثلاثي
المتحرك الاوسط فجار مجرى الرباعي نحو قدم اسم امراة وذلك لتنزيل الحركة
منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا
في النسبة الى جمزى جمزي وجمزوي بالحذف والقلب ولم يجيزوا في حبارى
الا الحذف نحو حباري ولم يقولوا حباروي كما قالوا في الاولى
ثم انهم جعلوا نحو جمزى بمنزلة حبارى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان

وان كان الالف رابعة لتنزيل الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك
ههنا اجروا نحو قدم مجرى عناق علم امراة وان سميت
رجلا بقدم صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف الا انها لا تقوى قوته
فلم تؤثر في منع الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه ينزل منزلة التانيث ولهذا لم ترد التاء في الرباعي في
التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء الا لكنه يعود في التصغير
قديمة وعيينق والحاصل ان هذا التانيث مراتب الاولى ما فيه التاء ظاهرة
لانه يمنع الصرف سميت به رجلا او امراة والثانية ما زاد على ثلثة
احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير الا بعد ان يكون
الاسم قد جعل للتانيث قبل ان سميت المذكر به الا ترى انك لو سميت
اسم رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية والثالث
المتحرك الاوسط فانه انما يمنع الصرف اذا كان علما اسم امراة لنقصانه
عن التاء بدرجتين قوله ونحو حذام فيه مذهبان اعلم ان فعال
في الاسم على عشرة انحاء الاول ما كان في معنى الامر نحو نزال وتراك وشبههما
قياسي في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع الفعل
الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى لام الامر وانما
بنيت على الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال

معلقة مونثة بدليل قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت
نزال ولج في الذعر وذكر عبد القاهر ان نزال علم جنس للنزول
وانث انها على القصد تانيث الفعل كما انث الفعل لتانيث
الفاعل في ضربت هند وغايته تانيث الفعل للتوكيد والمبالغة كانه
على معنى انزل ثلث مرات كحذار البناء التي هي ضمير الجماعة وقوله فعل
بالجماعة كذا الا على قصد تكرير الفعل وجعله ثلث مرات ونظيره ما ذكره
ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون فان المعنى ارجعني ارجعني ارجعني
ثلث ونظيره لبيك وسعديك الى ان قال فلما عدل عن انزل
وستعمل في الكلام مونثا والتي بنيت ما كان بناء على وهو اما ان يكون
معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانهما معدولا عن حاذمة
وقاطمة واما ان يكون معدولا عن مصدر معرفة كفجار للفجرة وحماد للمحمدة
وهي اي فعال علم للاناسي اعلام الاجناس دون الاشخاص وفي
فعال من سوى كان صفة معدولا او عن فاعلة او عن المصدر فعال
اعلاما ومن الحجارة البناء على الكسرة تشبيها لها بالتي في معنى الامر
شاركتها في الصيغة فجعلوها مشاركة لها في الحكم في الحكم
الصيغة والثانية وهي التي لها الاعراب مع منع الصرف فقد
العلمية والتانيث والعدل فان نكر صرف لزوال العلمية والثالث

وهو انزال والمراد من تانيث الفعل
كونه مكررا على معنى انزل ثلث مرات

والتانيث المونث لما ثبت انه لا يوثر الا مع العلمية والعلة التي عليها استعمال
الفصحاء بني الاول وعليها البيت الذي انشد اذا قالت حذام فصدقوها
وسره التحتمي ص ضرب في امراته حذام وقيل انه للنمر بن تولب والثالثة
فعال التي تختص بنداء المونث يا لكاع ويا خباث ويا فساق وهي
ايضا مبنية على الكسر لشاكلتها فعال التي هي بمعنى الامر لم يستعمل فعال
هذه في غير النداء الا نادرا كقوله اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته
لكاع ولا يجوز في السعة جاءتني لكاع الا ان يجعل لكاع علما للمراة فيجوز
عنه هذا قال عبد القاهر وانما اختص بالنداء لان التعريف لا يكون الا
فيه الا ترى ان نحو خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما تعرف بالنداء فاشبه
هذا فلهذا اختص بالنداء في حال السعة قوله واذا انجر اي دخله
الالف واللام انجر اعلم ان الجار لا ينصرف عند الاضافة او دخول الالف
واللام على قول من يقول ان المقصود بالمنع في هذا الباب هو التنوين
ومنع الجر بتبعية التنوين لان التنوين يسقط من الاسم بالاضافة او دخول
اللام من خفاء التنوين اذا لم يتحقق استحال تقدير سقوطه فلا يسقط
الجر اذ ذاك لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط
التنوين بالجر وجه عن غير الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور
العلاوة لغير حاصل واما على قول من يقول الجر مقصود بالمنع فالجر له

فصدقوها فان القول ما قالت حذام
ولولا المذبحات من الليالي لم يترك
القطا طيب المقام ولا تسمع
مقالات النساء والمجالس
مع اصحاب الغرام

ما اطوف

احترازا عن المذكر لان المنادى كما اذا كان
مذكرا لم يبني على الكسر انما يبني على الضم
نحو يا لكع ويا خبيث ويا فسق كان
سائر الاعلام فاما اذا كان
مونثا يبنى على الكسر لانه في
صار نزال من وجوه وذكر
لانهما في الاصل يا فاسقة
يا لكعة يا خبيثة نقيها
التعريف والتانيث لانها
منادى والثاني عدلت عن منها
العدل والفرق بين الاول وبين
الثاني والثالث فان الاعراب والتنوين
يجوز في الاول ولا يجوز في الثاني في
والثالث الا النداء في اثباته

مهمنا لو جهين احدهما ان يقال ان المقصود ان يمنع بعض ما لا يكون
في الفعل اكثر يمنع الجر في بعض الاحوال دون جميعها ليلا يجري على مجرى
اعراب الفعل بالكلية بين الجميع في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم
اذا دخلته الاضافة او لام التعريف خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون
في الفعل فاجيبوا اليهما اذ ثبته الاجل مشابهته وهو الجر اما التنوين فلم يرد
لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل فلما ينبغي ان
يعارا لاسما الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم من
حروف الجر لانها تجعلان النكرة معرفة بخلاف حرف الجر فانه لا يحدث
في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد به فلهذا وجواب ثان هو ان حرف
الجر جاء لتوصيل الافعال الى الاسماء تقول ذهبت بزيد بمنزلة
اذهبت زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جهة المعنى فيتصل لانه
لم يتصل بالاسم اما اللام بخلاف هذا اذ هي من جملة الاسم واحد حروفه
قوله والمبني نوعان لازم وعارض في الاصل في الاسم الاعراب لانه
ابدا عرضة لتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها
ما بني لمشابهته ما بينه وبين ما لا يكون له الا الحرف والفعل ثم
ان الاسم المبني اما ان يلزم البناء في كل حالة او كان لم يكن ذكره والاول
هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف بعض اللازم بانه المبني
اللازم

21

الذي تضمن معنى الحروف او ما اشبهه ليس فيه وجه يحمل طرده او عكسه
لان المبني المفرد بلا التي لنفي الجنس تتضمن معنى الحرف والغايات
تشبيه وكذا العدد من المركب يشبه الحرف والنكرة تتضمن معناه
ومثل هذا الا تشبيه ليس يبني بناء ولا زمانا واسماء الافعال نحو هيهات نحو خمسة عشر
وشتان لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه وهي المبني اللازم قوله
كاين ومتى وكيف انما بني لتضمنه معنى حرف الاستفهام او الجزاء لانك
اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار هو في السوق ام في المسجد
ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه ان تجلس في الدار
اجلس فيها وان تجلس في المسجد اجلس فيه وكذا كمتى لانك اذا قلت
متى القتال لان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج
اخرج كان المعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم ان تخرج غدا اخرج غدا
وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان المعنى قولك كيف
زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازات قوله او ما اشبهه كالذي
والتي شبه الموصولات بالحروف من حيث انها تفتقر الى جملة توضح
بها ولا تستقل في الفائدة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في
البناء السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة
لخفتها قوله والعارض خمسة اشياء الاول المبني المضاف الى يا المتكلم

وانما بنيه تقدير في الاحوال الثلث اذ معربه قال بعضهم

على الكسرة لان الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب
الياء الفا او واوا في حال النصب او الرفع واما حذف الياء عن المتقدمة
نحو غلامي وغلامي وكلاهما خلاف الاصل فبني على الكسر بناء على الملائمة
الياء واما المنادى المفرد المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب
وهو مبني فبني بناء ونحو موقعه الا يرى انك لو قلت يا زيد فقد توجه الخطاب
اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء وفرقا بين ما يكون البناء فيه عارضا
وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يكن بناؤه على الفتح
لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف ولا على
الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه الياء اجتزاء بالكسر
نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانها لم يقع موقع كاف الخطاب
اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا المضاف لان
الاضافة يمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين علامة
التمكن لا يجتمع مع البناء واما النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس نحو لا
رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من
رجل في الدار وعلى الحركة لعروض البناء والفتحة لتناسب عمل لا وهو
النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول ... من الكلمة بمنزلة
الصدر من عجز فلانه في تضمنه معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشرة وبنا

وبنيا على الحركة لعروض البناء

وبنيا على الفتحة لخفته المطلوب على الخصوص منها واما نحو
بعلبك فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما
ما حذف منه المضاف اليه نحو حيثك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف
منه المضاف اليه ونوى فيه كان معنى الاضافة مقدرا فيه والاضافة
معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل زيد
كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلم يتضمن المضاف
معناها وانما بني على الضم لجبر المحذوف منه باقوى الحركات وقيل بني على
الضم لان النصب والجر قد يدخلانه في حال الاضافة نحو قبل زيد ومن
قبله فلو بني على الفتح والكسر لبقي التباس الحركة الاعرابية بالبنائية
كذا وقد بقي الآخر من الافعال الماضي والامر بغير اللام فقد سبق في صدر
الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان الاعراب فبناؤهما
لا يكون الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة
فما بني منه مبني بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو
يفعلن وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد
ترك على اصل البناء وهذا بناء ان الاصل في الفعل البناء كما صحح القول
تنبيها على ان اصل باب ... وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة
او خفيفة على الفتح لانه لما اقترن به النون اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح
لانه فاعل اقترن

كالاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والاسم المضاف والاسم التام نحو لقيت زيدا احسن وجهه والفاعل غلامه ومضروبا ومررت برجل غلام زيد وحصل لي ضرب زيد ورأيت عشرين درهما فكل منها لا يعمل فيها عمل شيء ومعمول لا مرفوع

الا ان يعمل فيها ... ان ترى من حروف المشبهة بالفعل ... منصوب وخبره مرفوع

كما بين جوهر واعلم ان بعض الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تنقسم بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها اما ان يكون عاملة ومعمولا فيها وهو واقع في الافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا يكون عاملة ولا معمولا فيها وهو واقع ايضا كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا ما تضمن منها حرف الجزاء واما ان يكون عاملة ولا يكون معمولا فيها وهو ايضا واقع في الفعل الماضي والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع واما ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا القسم قد اهمله بعضهم وظن انه غير واقع ولا شبهة انه لا يتصور معمول فيه الا وان يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد اذ لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث تقول عشرون وقريب لانا نقول هب انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم بعده على التمييز فيكون عاملا لا يقال ان العلم لا يصح اضافته ولا ينصب التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير يقرب منا لنا او بل فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غير ... اعتصم من اهمال هذا القسم غير انه واقع لان من الاسماء ما لا يستعمل مضافا البتة من ذكر ... فانه لا يجر المضاف

المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا القسم ايضا واقعا

قوله والاسماء المتضمنة بمعنى ان نحو ان والاسماء المتضمنة بمعنى اما يجزم المضارع وقد بنيت لتضمن المعنى الحرفي نحو تضرب اضرب وكذا الحوائج الا اذا بابا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف لوجهين احدهما ابدا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعلين ابدا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوا على نظيره في المعنى وهو جزاء وبعض على ما هو ضده وهو كلم وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره قوله والعامل عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع قد تطفل عليه بسبب المضارعة فاعلم هنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه من الحروف والاسماء وغيرها بوجه ما بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه كالفاعلية او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافة ونحوها وهذه معان تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها فجعلوا وجه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دالا عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات الاعراب والاشياء التي تعلقها به سبب لحدوث هذه المعاني عوامل وكذا مضارعة الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم تستدعي اجراء حكم الاسم عليه في الاعراب فرفع حيث وجب او فرضا في المضارعة

قد عرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان الفعل المضارع ...

لحينه ان يضرب زيدا موقع
الاسم متقدم تصير فعل المضارع

وذلك عند وقوعه بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم
ونصبه حيث وجد فيه لا يقع بنفسه موقعه لكن يقع ما يحمله
تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم
وجزمه بعد انحطاطه عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يمنع من تقدير
الاسم او ما اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وهو مضارعة
للاسم مقتضية للاعراب والمعنى الذي هو به الذي او في خطاب المضارع
الخ وقوعه موقع الاسم عامل رفعه والحرف الذي يمنع من تقدير الاسم او شبهه
الخ ان واخواتها عامل النصب والحرف الذي يخرجه عن تقدير الاسمية او شبهه
الخ ان واخواتها عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم
ما اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص فان العامل بسببه يحدث
المعنى المقتضي لكون اخر الكلمة على وجه مخصوص قوله والاول مما ذكرنا ان
مثل الخفي عن المطلوب **قوله** لا يثبت اثر الاول في الثاني وقد عرفت علته
... اي عرفت علة تاثيره بما ذكر اذا ثبت الغلام في غلام زيد اثر في
الثاني فيجره وعرفت ان عليه بعد الثبات اثر الاول فالجار امكنك تقديره
ما وجدت بعد ذلك العلة وحكي بعضهم انه الصواب وعرفت عكسه اي
علية الاول لا ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب

اي تاثير الاول في الثاني

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية وهو

ونحو شرحها والثاني اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار معنا
على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا يذكر ما اعطيته او اعطيت
درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت عنهما جميعا نحو
فلان يعطي فانما يقصد ذكر ليفيد به نوعا من المبالغة والتوكيد
ابدا انا بانه معط على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الا
قتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا منطلقا لان وضعها
على ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد
ما عقدت عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما
ومنه قولهم من يسمع يخل وضرب يتعدى الى ثلثة مفاعيل وهو فعلان
منقولان بالهمزة من المتعدي الى مفعولين فيهما اعلمت واريت
تقول اعلمت زيدا عمرا فاضلا واريت زيدا عمرا فاضلا وقد
اجاز الاخفش الحقت بهما حسبت وخلت وزعمت وظننت
انبأت وخبرت واخبرت ونبأت وحدثت معنى اعلمت فيتعدى
لثلاثة **قوله** وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم
ان المفعول ربما يتعلق الغاية به فكر فيبنى له الفعل ويجعل مسندا
اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء للمفعول في
الماضي ان يضم اوله ويكسر ما قبل آخره في الفعل الثلاثي المجرد وعن
الزيادة

قوله

والمزيد فيه والالحاق الاول في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو
ضرب واستكبر فان اول المتحركات همزة الوصل اذ لا عبرة بهمزة
الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان تضم
حرف المضارعة وتفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والالحاق
الاول في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكبر
ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم اعني اسم ما لم يسم فاعله
فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه مقدما عليه ومفعول معنى كما ضرب زيد
وطاب لخ قوله ويجوز الاسناد اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني اي الاسناد الى
احد المفعولين المتغايرين اي في باب اعطيت نحو اعطي درهم زيدا او
اعطي زيد درهما لانه فاكون الاسناد الى ما يسبق في المعنى حسن
وبجوز لانه حاصل اي آخذ واما في المفعولين غير المتغايرين علم
ينبغي الاسناد الا الى الاول نحو علم زيد قائما ولا يجوز ان
تقول علم قائم زيدا وذلك لان المفعول الثاني في باب علمت هو الخبر
في الحقيقة ولا يجوز جعله خبرا عنه وقد اجاز ابن الانباري الاسناد الى
الثاني حيث امن الالتباس فاجاز ظن قائم زيدا لانه لا يلتبس ان القائم
هو المظنون دون الزيد وما جاز ظن عمرو زيدا في ظننت زيدا
ابنك للالتباس قوله ومنصوب الفعل خاص بين اعلم ان المفعول
لانه لم يعلم ان المظنون هو زيد ام خالد

الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه
والمفعول منصوب وما سواه
فرع عليه والمضاف اليه مجرور
وما سواه فرع عليه
الفاعل على ثلثة اوزان فاعل
في اللفظ والمعنى نحو قام زيد
وفاعل في اللفظ دون المعنى
نحو مات زيد وطاب
الخبر وفاعل في المعنى دون
اللفظ قوله تع وكفى
بالله شرح

ان المفعول به من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال وهو المتعدي
لانك تقول ضربت زيدا وبلغت البلد والاتقول ذهبت زيدا واما
في مفعول له لانه مفعول لكل الفعل وكذا التمييز فانه ايضا من المنصوبات
الخاصة لانه رفع الابهام فلا يجي الا بما وجد فيه الابهام نحو طاب
زيد نفسا لانه يحتمل طيب الاصل والرائحة والعيش وغيرها وكذا
في نصب التمييز حرفا والتمييز باب من ان الحق اصله اذ الاصل وطاب
زيد نفسا طابت نفسه وكذا تصببت عرقا فانه عدل عنها بوانا بطرب
من المبالغة والتوكيد لما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل
وعلى هذا قوله تع واشتعل الرأس شيبا اي شيب رأسي وقد فكك
الاسناد فيهما من الاستعارة اي التجنيس البلغ من الحقيقة واسناد
الاشتعال الى الرأس وايقاع شيبا تمييزا عنها بذلك بشمول الاشتعال
الرأس اذ ان اشتعل الشيب رأسي واشتعل الرأس شيبا وان
اشتعل النار في بيتي واشتعل بيتي نارا والفرق ظاهر لما فيه من سلوك
طريق الاجمال والتفصيل وغيرهما من لطائف الاعتبارات وكذا الخبر
المنصوب فانه من المنصوبات الخاصة بالافعال الناقصة وما يجري
مجراها فان قلت كيف جعل الخبر من معمول الفعل الناصب على الاطلاق
لانه معمول الفعل الناصب القياسي فلذلك ذكرتم قوله والعام
الاخر يتقدم

ذهبت بزيد

ان طيب نسب او دادة او طعام
او كلام او حيوانة

والعطل والجلود وغير ذلك

قوله لما تعليل للمبالغة والتوكيد
لانه اذا ذكرت الشيء مبهما ثم
فسرته فقد ذكرته مرتين وما
ذكر مرتين اوقع مما ذكر مرة
واحدة فيتحقق اذا في العدول
عن الاصل مبالغة وتوكيد

من معمول الفعل العاملة القياسية
وعامله سماعي تلثانه
جعل الخبر قسما

فصل اعلم ان المصدر من المنصوبات العامة على معنى ان كل فعل
لازماً كان او متعدياً مبهماً كان او غير مبهم ينصب مصدره او ما هو
في معناه نحو ذهبت ذهاباً وضربت ضرباً وطاب طيباً لان في الفعل
دلالة عليه فيما يجري له ليعمل فيه بنفسه ثم ان المصدر قد يكون مبهماً نحو ضربت
ضرباً فانه يتناول ضروب الضرب من الشديد والضعيف وغيره وكذا يتناول
المرة والمرتين والمرار وقد يكون محدوداً نحو ضربت ضربة وضربتين
وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم
ان الفعل الذي ينصب المصدر اما ينصب مصدره او غير مصدره انما
هو بمعناه فالاول كما ذكرنا واما الثاني فاما ان يكون مصدراً او
غير مصدر والاول اما ان يلاقيه في اشتقاقه كقوله تعالى والله انبتكم
من الارض نباتاً فان نباتاً وان لم يكن مصدر انبت الا انه يلاقيه
في الاشتقاق او لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوساً واما الثاني فكقولك ضربته
سوطاً لانه اسم اقيم مقام المصدر لانه لما كان آلة الضرب سد مسد الضرب
ليس بمصدر ساط يسوط بل المراد انه ضربته ضربة سوطين او اسواطاً
ولو كان مصدراً لما ثني وجمع وذكر بعضهم ان السوط لا يجوز ان يكون مصدراً
لانه ضرب مخصوص وهو الضرب بالسوط فلا دلالة لضربت عليه
لان العام لا يستلزم الخاص بخلاف العكس نحو سطته ضرباً مثلاً

والفرق بين القعود والجلوس ان القعود للقايم والجلوس للمقايم ثم يقال اقعد للقايم واجلس للمقايم

مثلاً لان لقائل ان يقول اذا لم يجز ان ينصب السوط مصدراً لضربت
لعدم دلالة عليه فاجرى ان لا ينصب اسماً بمعنى ما ذكرتم وايضاً
ما ذكره منقوض بضربت ضربة وضربتين فان ضربت لا يدل على
الضربة او الضربتين وانما يدل على الضرب مطلق قوله والمفعول
فيه ظرفا الزمان والمكان انما سمي المفعول فيه ظرفاً لانه محل الافعال تشبيهاً لها
بالاواني التي يحل فيها الاشياء وقد سماه الكوفيون محلاً لحلول الافعال
فيها ثم ان حكم ظروف الزمان كلها مبهمة ومحدودة وحكم الظروف المكان
المبهم كالجهات الست ونحوها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل
المذكور سواء كان لازماً او متعدياً نحو سرت حيناً ويوم الجمعة وامامكم
واما المحدود من المكان كالسوق والدار فلا بد فيه من في ونحو ما عسل
الطريق الثعلب معدود من الشواذ قالوا وانما يتعدى الفعل اللازم
الى جميع ظروف الزمان بنفسه ولم يتعد الى جميع ظروف المكان لان
الفعل يدل بصيغته على الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى الى
جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان واما
المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه فصار الفعل اللازم منه بمنزلة
من زيد وعمرو فلم يعمل فيه الا بواسطة الحرف وانما عمل في المبهم منه
بنفسه لانه اشبه الزمان من وجهين احدهما انه مبهم غير محصور مثله

المراد بالمبهم النكرة التي لا تدل على وقت بعينه مخصوص ووقت وزمان ونحو ذلك والمراد بالمعرفة ما دل على زمان بعينه مخصص نحو اليوم والليلة ويوم الجمعة وشهر رمضان وشهر محرم وشهر صفر وشهر ربيع الاول

قوله ونحو عسل الطريق الثعلب جواب عن سؤال مقدر توجيه السؤال انه يقال لم قلتم ومكان محدود فقد عسل الطريق حال كون الطريق مكاناً محدوداً فكيف لا يكون في الجواب انه من الشواذ

فاذا قلت خلقتك كان هذا شاملاً على جميع ما يقال بالظهر كاي لن ينقطع الا
زمني كما ان كذا اذا قلت قام زيد يكون شاملاً على كل زمان ماض منذ خلق
الله تعالى الى وقت حدثتك كذا وكذا اذا قلت يقوم يكون شاملاً على كل زمان
مستقبل والثاني ان هذه الظروف لا يتقدر على وجه واحد لان الفوق
يصير تحتا واليمين يصير شمالاً كما ان الزمان من الوجهين سلك به مسلكه
في الانتصاب **قوله** وعند ونحوها ايضا من الظروف المكانية وقد
يستعمل للزمان نحو جئتك عند الليل وعند النهار وهو عند ولا يستعمل الا ظرفا
فلا يقال عندك واسع وقد يدخل عليها من حروف الجر من وحدها وقول العامة
ذهبت الى عندك خطاء ولا تكون الا امام وخلف لانك تقول امامك خير
من وراءك فالحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا
ابدا نحو عندك وسواء من ظروف المكان وذات مرة من الظروف
الزمان وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان و
اليوم والوقت ونحوهما من الزمان **قوله** ووسط الدار بالسكون
قال جار الله العلامة الفرق بين وسْط بالسكون وبين وسَط
بالتحريك ان وسْط بالسكون يكون ظرفا وبالتحريك يكون اسما تقول
ضربت وسْط راسه اي اوقعت الاعتماد وسَط راسه وتقول
طريت وسَط راسه اي ضربت جميع راسه لان الوسط الجسم

المستقبل يصير ماضياً والحال يصير ماضياً فلما اشبه المبهم من المكان الزمان لم

الجسم والوسط كونه في ذلك الجسم وقال الجوهري يقال جلست وسْط
القوم بالتسكين وجلست وسَط الدار بالتحريك قال وكل موضع صلح فيه
بين فهو وسْط وان لم يصلح فهو وسَط بالتحريك ثم قال وربما سكن
وليس بالوجه **قوله** واما دخلت الدار فمتوسع فيه لان الدار محدود
مكان فحقه ان يقال دخلت في الدار الا انهم حذفوا حرف الجر اتساعا
واوصلوا الفعل اليه ونصبوه نصب المفعول وذهب الجرمي الى
انه فعل متعد فنصب الدار بدخلت وقد ضعفوا قوله بان مجيء
نحو على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعد قعودا وجلس
جلوسا ولان مقابله لازم وهو خرجت **قوله** والمفعول له هو علة الا
قدام على الفعل وانما عد من المنصوبات كالعامة لان الافعال في نصبه
مستوية الاقدام وقد شرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فاللام
نحو قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر وخرجت اليوم لمخاصمتك زيدا
امس لان المفعول له انما انتصب لانه ينتصب بما في الفعل الذي قبله
من معنى [illegible] من الوجه ولم يتصف بهذه الصفة الا بواسطة
الرابط ومتى فقدت فقد خرج عن هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر
لم يكن من جنس الفعل فيتصور دخوله فيه واذا كان فعلا لغير من
له الفعل الاول

بمعنى حركة ايلاء وتوسيع مكاني او قوته

فتأمله

متعلق بنصب

[illegible] المفعول له

فكذلك لان فعل هذا لا بد فيه فعلا لذاكره وكذا اذا لم يقارن الاول في
الوجود لان الفعل الواقع امس لم يقصد وقوعه لتحصيل الفعل الواقع
اليوم فلا يجوز الانتصاب لعدم اقتضاء الفعل اياه قوله ووجب
في لغة الشرايط هذا المثال بفقد الشرائط وهي ان المفعول له ينصبه
الفعل بنصبه غير المتعلق وان المفعول له يجب ان يكون غرضا
للفعل المذكور كما يجوز شرط بعضهم بل يكفي كونه عذرا له سواء كان
غرضا او غير غرض والا لجاز خرجت مخافة الشر لان المخافة
لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة فلا وجه لابن البرهان
قوله والمفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتقديمه
من المنصوبات العامة انما يستقيم على انه مذهب الاخفش لان
الباب قياسي عنده وعند سيبويه منصوب على السماع وانما عمل
فيه غير المتعدي لانه قد قوي بالواو فيتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة
وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا يعمل لانها في الاصل من حروف العطف
وانها لا تعمل والاخفش قاس انتصاب ما بعد الواو على انتصاب
مع نحو جئت معه وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية
والخشبة كما في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان لم ان
يقولوا انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا ينصوب فيه

زعم

حرفيه تاديبا

جاءني القوم عشرة
جاءني القوم الا زيدا

فيه الاعراب ليعربوا ما بعده باعرابه كما انهم لما وضعوا الا موضع
غير اعربوا ما بعده اعرابه قوله والخامس من المنصوبات العامة
الحال تخفيف الحالة وهي الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة
الفعل له واقعا منه او عليه نحو جاءني زيد راكبا والركوب هيئة
زيد عند وقوع المجيء منه وكذا ضربت زيدا قائما فان القيام هيئة
زيد عند وقوع الضرب عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال من
الفاعل او المفعول يعني انه اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك
عندما يكون العامل فعلا صريحا او ما يشبهه من الصفات العاملة
عملا او معنى وذلك عندما يكون العامل معنى فعل نحو ما شانك قائما
فذو الحال ههنا ليس بفاعل لفظا الا انه فاعل معنى لان المعنى ما تصنع
قائما وكذلك قولك هذا زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا اذ
المعنى انبه على زيد او اشير اليه قائما لما فيه من معنى التنبيه وفي
ذا من معنى الاشارة وايضا وهي جواب كيف لان كيف موضوع
للسؤال عن الحال فيجب ان يكون الحال مشتقا لانه جوابه قوله
وشرطها ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
وانما وجب ان يجيء نكرة لانهما اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا ايضا
ان لا يتطابقا اعرابا يتبادر الى فهمه الوصفية ووجه اختصاص
الحال بالتنكير

وهي بيان هيئة الفاعل والمفعول وحقيقة الحال م

المفعول فقط ان يكون صاحب الحال الفاعل والمفعول

وهيئة الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

نحو ضارب غلامه عمرو قائما

ومع ان الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولذلك سماه سيبويه نعتاً للفعل
واراد بالفعل المصدر الذي يدل عليه الفعل واذا جرى مجرى الوصف
للفعل والفعل نكرة يلزم تنكيره **قوله** فاذا اردت ان تنصب الحال
عن النكرة فقدمها عليها اعلم ان نصب الحال عن النكرة بدون التقديم
قبيح الا اذا كان النكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة او مصدرة
بالاستفهام او منفصلاً بينها وبين ذي الحال بالا انتقاض النفي كما في قولك
جاءني رجل من بني تميم فارساً وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفاً يوم
الوغى لحمام وقولك هل اتاك رجل راكباً اذا اردت الاستفهام عن
اتيانه معتقداً بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكباً وتقول في غيرها جاءني
راكباً رجل وقبح جاءني رجل راكباً ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود
تسامحاً وتساهلاً واطلق القول بالتقديم في النكرة والاستشهاد بقوله
لعزة موحشاً طلل قديم انما يصح على مذهب الكوفيين والاخفش واما على
مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشاً حالاً عن طلل لزم اختلاف العامل في
الحال وصاحبها لان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها معنى الابتداء
لكونه مبتدأ اخبر عنه والصواب ان يجعل حالاً في المستكن في الظرف من
ضمير طلل وح لا يكون مما نحن فيه من تنكير ذي الحال وتقديمها في شيء اذ الحال
متأخرة عن صاحبها وهو ضميره واما عند الاخفش فلما كان ارتفاع ذي

ذي الحال فهو طلل بالفاعلية للظرف صح جعله حالاً عنه وحسن تنكيره لوجوب
تقديم الحال عليه وكونه موصوفاً بقديم والحاصل ان تقديم الحال على
صاحبها قد يكون لازماً كما ذكرنا في نحو جاءني راكباً رجل وقد يكون
جائزاً كما في جاءني راكباً زيد وقد يكون ممتنعاً وذلك اذا كان صاحبها
مجروراً نحو مررت جالساً بزيد فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا ابن
كيسان لان الحال صفة في الاصل والصفة من التوابع واحسن حال
التابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم
ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهداً بقوله تع وما ارسلناك
الا كافة للناس بشيراً ونذيراً والحال اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة
وذكر الزجاج ان كافة حال من الكاف في ارسلناك والتاء فيها للمبالغة
والمعنى وما ارسلناك الا الكافة للناس عن الشرك وارتكاب
الكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي
وما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة **قوله**
اسم الفاعل ما اشتق لذات من فعل اي اسم الفاعل الاسم المشتق
لذات من فعل لا من حيث هي تلك الذات بل من حيث معروف عليه
في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه الفعل واحترز

بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لكن لذات من وقع
عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة فانها وان
كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من فعله نحو كريم
لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للمتصف بها انه
فعل شيئا لانا لا نسلم لقولنا فعل الحدث بل المراد انه يجب ان يصح ان يسند اليه
المشتق منه بصيغة فعل نحو كرم وانما فسر الجريان بالموازاة ليفعل في
الحركات والسكنات لانهم ربما قالوا صفة جارية للواقعة بعد
شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج ان تعين الجريان ههنا ثم ان اسم
الفاعل انما يعمل عمل فعله اذا اريد به الحال والاستقبال دون الماضي
وذكر لان الفعل لما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مختص في الاصل
دخل الاسم على فعله في العمل الذي هو له في الاصل فيقال زيد ضارب
غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال يضرب والذي بمعنى الماضي فهو مضاف
الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس ولا يقال ضارب عمرا
امس لان الافعال لما دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال
في العمل فلما لم يوجد للماضي اعراب من الاسم لم يعط الاسم اذا كان
بمعناه عمله وقد اجاز ذلك الكسائي مستشهدا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه

منصورا ويجوز الحمل على المعطوف عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف
فضربه واحدا وبيوان يضاف الى الفاعل نحو اعجبني ذهاب عمرو فاذا اعتبر
ايجابا فيجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على الحكي
او يترك ذكر الفاعل قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه
فيجري مجرى المفعول به في المصدر اذ ذكر ليس ثم المنصوب والكلام فيه وقد
يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وهو
ضعيف لم يجئ في التنزيل فيما علمه الله قلته فلذوق **قوله** وبترك ذكر احدهما جاز
كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اطعام مصدر منون
ويتيما منصوب به وفاعله محذوف حذف للعلم به ولم يضمر لان
المصدر اسم جنس ولا يثنى من اسماء الاجناس شيء يتحمل الضمير ويدل
على حذفه انك لا تقول اعجبني ضرب هذا الامر ظهور لكما تقول ان ظهر
كله وانما جاز خلوه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعل لان الفعل
ابدا خبر او ما هو في حكمه وصفة جار مجرى الخبر في اقتضاء ما يسند اليه فان
قدرت خلوه عن المسند اليه فقد اخللت بخلاف المصدر فانه اسم
والاسماء كلها لا يلزمها ان يكون مسندا الى شيء واما قوله تعالى وهم
من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأ سيغلبون بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل اي من بعد ان

سيغلبون ومن قرأ بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل
وذكر المفعول متروك وعلى هذا فالمعنى ان بعد ان غلبت الروم
بالبناء للفاعل لكن عكس ذلك وقد تقدم بيانه ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر لفارس
لا للروم ومجاز الكلام في الاية فسيح كثير يفضي الى الاطناب المخل قوله
والمضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان الاول يجر الثاني اعلم ان الاسم
عند اصحاب النحو انما العامل للافعال والحروف وانما يجر المضاف اليه الا ان الكلام
بمعنى حرف الجر فجوزه بذكره في العامل قوله والاضافة على ضربين اعلم انه
المضاف اليه ان كان معرفة في الاضافة المعنوية تعرف المضاف
غلام زيد لانك اذا قلت غلام كان شايعا في امته غير مختص بواحد
فاذا اضيف تعرف فصار لواحد بعينه وتكتسي منه تعريفه وذلك
ان مقدار المعنى على قدر اللفظ فكما ينزل المضاف اليه في المضاف منزلة
التنوين الذي لا يتصور فيه الانفصال كذلك يجب ان يمتزج معنى الثاني
بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما اذا كان نكرة
فلا تفيد الاضافة الا التخصيص نحو راكب فرس لانك اذا قلت راكب
كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته بالاضافة
وزال عنه بعض الشياع وان لم يتعرف لان المضاف اليه اذا لم يكن
معرفة فكيف يكسي المضاف منه التعريف قوله ومعنى ها الغالب بمعنى اللام

احتراز عن الاضافة اللفظية لانها لا تعرف وان كان المضاف اليه معرفة كما سيجيء

اللام او بمعنى من وانما قال في الغالب احترازا عن قولهم ثبت القدم وقتيل
الطف وقد قيل ان معنى الاضافة بمعنى في اي ثبت في القدم وقتيل
في الطف لكن الغالب انما تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد
او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الجنس فيه تبيين النوع فانك اذا قلت
خاتم لم يعلم اي نوع هو فاذا اضيف بينت والفرق بينهما ان التي
بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى
من جاز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر انما يقول النحويون في غلام زيد ان
المعنى غلام لزيد ايضا فالمعنى الجر لان اللام مقارنة معنا كما ان المضاف
اليه بمنزلة من المضاف بمنزلة التنوين وبعاقبته لا يجوز ان يفصل بين
التنوين والمنون بشيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف
والمضاف اليه وايضا فلو كان اللام منوية معنى حتى يكون الجر بها لوجب
ان لا يحذف التنوين كما لا يحذف اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا
ههنا سؤالا وهو ان المضاف اليه قائم فيه معنى حرف الجر ولفظه محذوف
حذفا لازما على ان يكون باقيا في حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك
فلم لم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني فاجابوا
عنه بان بناء الاسم لتضمنه معنى الحرف من الجائز دون الواجب الا ترى انهم
اعربوا ايا مع تضمنه حرف الجزاء وذكر عبد القاهر ان وجه بناء الاسم معنا
جواب الثاني

لحقه الايهام اذ جر باللام المقدر في الاسم

نقضاً للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف عامل وعمله الجر
والعامل من العامل بمنزلة الحكم من العلة فلم يتم التضمن الا بان يجعل الاسم
نظيره في كونه علة ليحدث بها مثل الحكم فلو بنيناه لم يتصور ذكر عامل ما سواه
في متصله وان كان ان اورد مثل السؤال في المضاف اولى منه في المضاف اليه
اذ المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل
الجر بتضمنه فلولا انه يتضمن معناه لما قدر على العمل ولان تضمن غيره
للحرف لا يكون موجباً لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون مع معنى الاسم
مشتملا على معنى ذكره لحرف كما في اين واخواته فان كان معناها يشتمل على
معنى ذكر حرف الشرط يثبت وتضمنها اياه عملت الجزم والمتضمن على
هذا التفسير هنا هو المضاف دون المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب
ان يكون المتضمن لمعنى الحرف اياه دون غيره لانه لو كان المضاف اليه متضمنا
لمعنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في نفسه وذكر عمله ويدل على ذلك قول
الشيخ ولكن يتم لنا سعر الصح لتضمن الا بان يعطى الاسم حكمه ويجعل
مثله في كونه علة لحدوث بآله الحكم ومعلوم ان الاسم الذي اعطيناه حكمه
في كونه علة بالحكم هو المضاف دون المضاف اليه فالمتضمن للحرف هو ذلك
الاول واذا كان المتضمن للحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما
على ذكره وانما تبين فعليها ما ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا

٨٤

بني فالجواب ان الاضافة تمنع البناء في الاعم الاغلب اذ البناء انما يجب
لمناسبة الحرف والاضافة مما يبعد تلك المناسبة لانها من خصائص
الاسم ولا يكون في الحرف والفعل الا ترى انهم لم يبنوا المضاف من المنادى
والمبني بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي اوجبت لها البناء في مفردهما
قائمة ثم يتقرر ان المضاف اليه لشدة امتزاجه بالمضاف في معاقبته
التنوين تنزل منزلة التنوين الذي هو علامة التمكن والاسم لا يبنى مع
التنوين فكذا مع ما قام مقامه قوله ولفظية اعلم ان الاضافة اللفظية
هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا في اللفظ والمعنى كما
هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل الى المفعول معمولا او
الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد
الآن او غدا يدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الا
نفصال انك تصف به النكرة في المضاف وتوقعه حالا نحو مررت بزيد
ضارب عمرو والحال لا يكون الا نكرة واما الثاني فنحو مررت برجل
حسن الوجه لانه في التقدير في الانفصال حسن وجهه الا انك نقلت
ضمير صاحب الوجه الى حسن فكان الحسن قد شاع في جميع اجزاء الموصوف
به فاذا ارتفع الضمير به لم يمكن ان يرتفع به الوجه وما اضيف الى تبيين
موضع الحسن فاضيف الصفة الجر بذلك عن نقل الضمير الى الصفة

اي الموضع الحسن وهو الوجه

تذكيرها في مثل جائلة وتانيثها في مثل جائلة الوشاح قوله
والاضافة تعاقب التنوين ونون التثنية والجمع وانما لم يجمع بين التنوين
والاضافة لما ذكرنا ان المضاف اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم
يجمع بينهما كراهة اجتماع الزيادتين في اخر الكلمة قوله ولا بد في المعنوية
من تجريد المضاف اليه من حرف التعريف انما اشترط ذلك لانه لو لم
يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الاضافة المعنوية
التي وضعها للتعريف والتخصيص لان تعريف المعرف محال قوله
ويتوسع في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه
فتصف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان اردت وصف
المعرفة به ادخلت عليه حرف التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فتعرف
ولا يفضي هذا الى تعريف المعرف لانا لا نأخذ التعريف من الاضافة فهو موقوف فان قلت
اللفظية مفقود هنا لان التخفيف في الواحد انما هو بسقوط التنوين
والتنوين لا يتصور مع اللام فيتعذر سقوطه بالاضافة لانا نقول التخفيف
الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقودا الا انه قد حصل فيه من جهة
اخرى لانه لو ترك اذا قلت مررت بزيد الحسن الوجه كان التقدير الحسن وجهه
فلما اضيف فاحتيج الى التخفيف من وجهين وهما سقوط الكناية
من المضاف اليه وانتقال الضمة الى الكسرة التي هي اخف منها

منها لا في الكتابة وان سقطت فقد عوض عنها اللام لا تزال الكناية
لثقلها وخفته قوله والضارب ان [illegible] مثلا لان هناك تخفيفا بسقوط
وبين قيد المضاف اليه فتكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضارب
زيد وضاربان زيد وجاز الضارب الرجل لا تفيد فيه خفة لفظية لانه
يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر اذ الضارب صفة كالحسن والرجل — اي الضاربا الرجل
اسم جنس محلى بلام التعريف كالوجه فاجيز فيه الجر تشبيها كما اجيز النصب
في الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل ولا يجوز الضارب زيد لانه لا تفيد
بالاضافة خفة لفظية كما في المثنى والجمع والمضاف اليه ليس
باسم جنس فيشبه بذلك الحسن الوجه واما نحو الضاربا زيد والضاربى و
الضاربو زيد فسائغ لانه يستبد الضمير المتصل من المنفصل
اذ الاصل الضارب اياك واياى واياه فلما اضيف حصل التخفيف
جدا وانما لم يجز ان يكون الضمير في مثل هذا ضمير المنصوب في الفعل
لانهم لما اضافوا بحذف التنوين او النون ان يجمعوا بين الضمير
المتصل نحو ضاربني والضاربانى والضاربونى كراهة اجتماع الزيادتين
في اخر الكلمة وجعلوا ما لا يوجد فيه [illegible] اجراء للباب على وتيرة الاطراد
فاذا قلت الضاربك مثلا فالكاف لا يكون الا ضمير مجرور هذا ما اختاره
الزمخشري وميل الامام عبد القاهر الى انه ضمير المنصوب [illegible]

قوله فالاسم التام انما ينصب الاسم التام التمييز لانه لابهامه يقتضي
ما يبينه ويرفع الابهام عنه وانما وجب ان يكون الاسم علا فيه التمييز
لانه بتمامه قد اشبه ما ينصب المفعول من اسماء الفاعلين والمصدر الاسم التمييز
ان قولك راقود في قولك راقود خلا اسم قد تم اي امتنع عن الاضافة بما فيه
من التنوين وهو مبهم محتمل لاجناس المكيلات فينتصب خلا مثلا لاقتضائه
اياه فشابه من يقتضي بالتنوين واقتضا ايضا منتصب منصوبا وهو قد
امتنع من الاضافة بالتنوين وكذلك منوان وقفيزان في منوان سمنا
وقفيزان برا فقد تما بنون التثنية فهما مبهمان محتملان الاجناس الموزونات
والمكيلات فاشبها ضاربان فنصبا بما بعدهما كما نصب ضاربان و
كذلك عشرون درهما لانه قد تم بنون الجمع وهو محتمل الاجناس المعدودات
فاشبه ضاربون وعلى مثله املوه عسلا ومثله رجلا لان ذلك مبهم كقفيزان
ومنوان وقد تم بالاضافة فاشبه انا معطيه درهما لان الاضافة المعطى
الى الضمير يمنع من جر درهم فهذا صيغ الاسم التام ثم ان التام قد يكون
زائلا وقد يكون لازما فالاول هو التام بالتنوين ونون التثنية لانك
تقول في راقود خلا راقود خل وفي منوان سمنا منوا سمن والثاني
الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة اذ ليس لك ان تقول في عشرون
درهما عشرو درهم لان عشرون الكلم صار موضوعا لمعنى عشرة وكذا
يكون لازما اذا كان الاسم بنون الجمع والاضافة

وليس بجمع على حدة مسلمه ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على
تسعة ثلث مرات كما يقع المسلمون على ثلثة الى ما فوق اقتضى ثلثون هو عشرون
بثلث مرات عشرة علمنا انه اسم موضوع مع الواو والنون لهذا العقد
المخصوص واذا كان موضوعا مع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون
النون فلهذا قيل انه لازم وكذلك الاضافة لا تكون الا لازمة نحو ملؤه عسلا
مثله عسلا لانه مضاف الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشي مرتين واذا عرفت
هذا فاعلم ان تمثيل التام بالتنوين بقولهم ما في السماء موضع كف
سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين هنا اعني كف لا ابهام فيه
[illegible] وانما الابهام في قوله موضع مضاف الى الكف اذ المقصود
بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف والاضافة
اليها تمنع من الجر وتوجب النصب كما تمنع اضافة [illegible]
[illegible] وانما لحصول ذكر من بعد ان تضيفه الى الكف قلنا كذلك
[illegible] لانه معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شي مخصوص [illegible] او الى
ما هو مكيال معروف كالقفيز ونحوه [illegible] وتمثيل الاضافة
اولى منه في تمثيل التنوين اذ الكلام في التمييز هو الاسم التام بالاضافة
لا الاسم التام بالاضافة لتنوين [illegible] الاسم التام مشروط باقتضاء
التمييز لابهامه ولا شك ان المقتضي للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف
المقتضي وهو الابهام

هو عشرون بعشرة مرتين العقود

الملاء في قولك ملؤه عسلا فان قيل ان الموضع وحده لا يتم [illegible] كان التمييز

لا الكف نفسها الابهام فهذا يدل على ان هذا الكر ربحت ويا بالكف منونًا غير مضاف
الى شى لفظًا او تقديرًا نحو ما للفلان كف مثلا لم يقتض التميز البتة وايضًا انهم
قد شبهوا اسم منع كيف سحابًا بضرب زيد عمرًا فوجب ان يكون العامل المضاف
لانه هو المشبه لا المضاف اليه وقال الشيخ عبد القاهر ان سحابًا فذا انتصب
بتمامين وهي احدهما ثبوت التنوين والثاني الاضافة وهذا ايضًا
عجيب لانه اراد ان العامل والتميز ههنا هو الاسم التام بالتنوين
والاسم التام بالاضافة ايضًا فهذا يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد
وهذا مع انه غير معقول فانه انعقد الاجماع منهم على رفضه الابرى انه لو ارادهم
عاملان على معمول واحد فالعمل بالتعاقب منهم لواحد منهما لا غير لانهم
اختلفوا في ان العامل الابتداء على ان المنون ههنا لا يصلح عاملا على ان بينا
ان شرط اعمال الاسم التام ان يكون مقتضيًا للتميز لابهامه فقد انتفى
الشرط ههنا ولعل كلام الشيخ هو الذي حمل المصنف في جعل العامل ههنا
الاسم المنون لان الشيخ لما جوز ههنا النصب بالوجهين جعل المصنف
الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح في ان المقتضيين اذا ازدحما
على مقتضى واحد فالعمل لاقربهما وجود الا ان ذلك حبط يظهر بادنى تامل
فيما ذكرنا قوله وتبال الثلاثة الاول منادى فان قلت كيف قال ويقال
للثلاثة الاول منادى وقد ذكر ابعد اشباه وهي المساحة والكيل والوزن

والوزن والعدد قلنا انه قسم الاسم التام الذي ينتصب عنه التميز اربعة
اقسام وهي المنون وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم
قال ويقال للثلاثة الاول منادى بها اي ما فيه التنوين ونون التثنية ونون
الجمع وللاخير مضاهيًا اي المضاف فيما ذكر من المثال وانما سمي مضاهيًا — تمام بالاضافة
لانك اذا قلت لي ملؤه عسلا او قد فسرت ما عندك من العسل بملاء هذا
الاناء وكذا ذكر مثله رجلا بخلاف في منوان سمنًا فقد قررت ما عندك من
السمن بالمنوين ولم تكتف ليشيء **قوله** والتميز يرفع الابهام عن المفرد
كهذا اعلم ان المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالاسم
المضاف والاسم المثنى والمجموع من قبيل المفرد وقد يذكر ويراد
به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع والمراد
منه ههنا هو الاول لكونه مذكورًا في مقابلة الجملة واذا تقرر هذا فاعلم
ان التميز رفع الابهام ثم ان الابهام اما ان يكون في الاسناد او في
احد طرفيه فالمميز للاول يسمى تميزًا عن الجملة وينبغي بعد تمام الكلام نحو
طاب زيد نفسًا فالابهام ههنا في اسناد الطيب الى زيد لا في الطيب
على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والمميز للثاني هي يسمى تميزًا عن
المفرد بعد تمام الاسم نحو عندي قفيز خلا فالابهام ههنا في القفيز لكونه
غير فار تقع الابهام بقولك خلا **الباب الثالث في العوامل اللفظية
السماعية**

[illegible]

قوله وهي ثلاثة اصناف انما قدم الحروف على الافعال والاسماء لان الحروف
هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد فيها اطراد بوجه ما بخلاف الاسماء و
الافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان الاسماء انما تعمل لمشابهة الافعال
او الحروف فهي بالعمل متأخرة عنهما هذا لما ان ذكرها بطريق القياس او غيره
ثم في الحروف العوامل ما سوى العامل في الاسم على ما هو العامل في الفعل لكثرة
هذا وقلة ذلك ثم قدم من العامل في الاسم ما سوى العامل عملا واحدا عليهما
سوى العامل عملين لتقدم الواحد على الاثنين ثم قدم العامل عملا واحدا
اي دخلها الناصب لكون الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف بخلاف الناصب
فانهم اختلفوا في ان الناصب هو هذه الحروف او الفعل وفي قوله عامل
في الجملة تجوز وتسهل والمراد عامل في كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة
من حيث هي الجملة ليست باسم ولا فعل فيعمل فيها العامل قوله اما
الجار فسبعة عشر حرفا لانه موضوع لاقتضاء معاني الافعال
الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الا ان من للخروج
كان من البصرة وجوزه بخلف بما في معناها لابتداء الغاية في
المكان نحو خرجت من البصرة يريد ان مبتدأ الخروج كان من البصرة
وقد يكون للتبعيض في اخذت من الدراهم ابتداء موضع الاخذ
كما ان قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة منشأ خروجك

لا تستطيع ان يكون معمولا فيها اي لا يكون جملة اذ الجملة من حيث هي الجملة

اي بعضها وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل

[illegible]

ويوم الصباح

فذا لكل الداخل ولا يجوز ان يكون الا كلا قولا انقطع عند الداخل اذ لو جاز في ذلك
لجاز دخولها على ما ليس باخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره ثم لم يجز على ما هو
وان ... لا تدخل على المظهر المفرد جميعا نحو الى زيد واليه وحتى لا تدخل الا على
المظهر استغنى الافلا بقارضناه وان حتى لا يلزم فيها الخبر كما يكره على طعنة و
مبتداء ما بعدها بخلاف الى اما العاطفة نحو جاءني القوم حتى زيد وكلاكل النصب
والجر والتحالف مشابه حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها لما قبلها
لكونها موضوعة للغاية ولدلالته على احد طرفي الشيء ولا يتصور ان يكون طرف
الشيء من غيره ولهذا قالوا انها تذكر للتعظيم والتحقير نحو مات الناس حتى
الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والا حتى الاخذ من ادناه فاعلاه
تحايث ... اخذ من اعلاه فادناه طرفه وغاية واما الابتدائية
فنحو قولك خرجت النساء حتى هند خارجة او حتى خرجت هند وقد جاز
في مسئلة المسكة الرجب الثلاثة الجر على كونها جارة والنصب على كونها
عاطفة والرفع على كونها ابتدائية والخبر محذوف اي رأسها ماكول واما
في فهي للظرف وتكون للوعاء وتكون للاشتمال نحو المال في الكيس و
النظر في الكتاب فالمثال الاول من الاعيان والثاني من المعاني
واما الباء فهي للالصاق نحو به داء اي التصق وخالطه ومنه مررت
بزيد وهو واردة على الاتساع والمعنى التصق المرور بمكان يقرب
منه زيد ومنه اقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقتها الالصاق في القسم

بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف منه الفعل تدخيلا للاختصار مع كثرة الاستعمال
وتوطئة للاختصاص ورفعا للالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله جاز ان
يكون مخبرا لا مقسما وقد اوقعوا الواو موقع الباء بعد حذف الفعل لكثرة
نحو والله لافعلن كذا ولا يجوز اقسمت والله وانما ابدلت عنها لتقاربهما في
المخرج وفي المعنى اذ معنى الجمع والالصاق متقارب ثم قد يبدل التاء عن الواو
نحو تالله لاكيدن فابدال التاء من الواو كثير في كلامهم مثل تراث
وتجاه وتخمة ثم ان الباء لاصالتها في افادة معنى القسم تستبد عن اختيها
بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على المظهر والمضمر نحو بك لاعبدنه و
بالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف نحو بحياتك اخبرني فهو استعطاف
للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والتاء لكونها فرعا على الواو لم يدخل الا على
المظهر الا على واحد وهو الله نحو تالله وقد يكون للتعدية نحو ذهبت به
اذ المعنى اذهبته فان قلت اليست للتعدية في اوجهها الاخر قلنا نعم
الا انها في سائر الاوجه قد افادت معنى التعدية مع آخر وهنا لم تفد شيئا
سواها فلهذا عد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا ويكون للاستعانة
نحو كتبت بالقلم وبري ايضا اداة ووصلة للفعل وبكلمة بابه وللمصاحبة
في دخلت عليه بثياب السفر اي معها فالواو والفرق بين الباء مع
انه مع لا لثبات المصاحبة ابتداء والباء لاستدامتها وقد تزاد في
المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة على احد التأويلين وفي

والواو لكونها فرعا على الباء لم يدخل على المظهر

وفي اسم مرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع كما سبق
في حسب واما اللام فهي للاختصاص قال عبد القاهر اصل اللام ان يكون للتمليك
نحو المال لزيد وقد يكون للاستحقاق المجازي نحو الجل للفرس فانه مما اختص
به ودام ملابسته له يجري مجرى المملوك وان كان الفرس مما لا يملك وعلى هذا
جاء من اخ له وابن له وقد تزاد نحو ردف لكم واما رب فهي للتقليل قال
سيبويه ان كم في الخبر نقيض رب والمقصود ان رب للتقليل وكم للتكثير
تقول رب رجل لقيتهم وانت تريد ان تقلل ذلك هذا اصلها ثم غلب عليها الاستعمال
بمعنى الكثرة بدليل انهم يستعملونها في مواضع المدح وعليها في نحو الا رب يوم
لك منهن صالح وانها تستبد عن سائر حروف الجر باشياء منها انها يصدر
بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها للتقليل والتقليل والنفي من
واد واحد والنفي له صدر الكلام الا ترى انهم يقولون قل رجل يقول ذلك الا زيد
بمعنى ما رجل وانما اختص النفي والاستفهام والشرط بصدر الكلام لانها معان
توجد في الخبر لتغير معناها فوجب ان يكون العناية الى ذكرها اولا لكونها منصوبة
في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة وذلك لانها لما كانت موضوعة للتقليل
والنكرة دالة على الشياع بالكثرة اوجب اختصاصها بها ليصح معنى التقليل
فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا نكرة وذلك لانه ما اريد به شيء مسبق
مثله بزيد وعمرو بل اريد به شيء ما فلهذا فسر بالنكرة كما ترى ولو كان معينا

كما في مثله رجلا جاز اذ لا يقول رب رجلا كما جاز لي مثلك رجلا ومنها ان فعلها
الذي تسلط على الاسم في حيزه في غالب الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة
الشعر وذلك لدلالة الحال عليه لا لاكثر اذا قلت رب رجل لقيتهم كان المعنى
رجل لقيتهم ادركت او لقيت ولما كان لا يدل عليه يحذف كما يحذف
مع الباء في بسم الله ولا يظن ان يفهم منه الفعل المسلط
من اياك على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل فلو جعلنا رب مسلطا عليه
لزم كون الشيء فاعلا ومفعولا معا ومنها ان مجرورها يلزم الصفة اما
بجملة او ان كان مظهرا كما مر واما بغيره نحو رب رجل جواد قالوا وانما
لزم الصفة لتكون عوضا عن الفعل وقيل انما لزم الوصف لانه اذهب
في باب التقليل لان رجلا قائما مثلا اقل من رجل وهو حسن ومنها
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لانك اذا قلت رب رجل لقيته كنت
مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تستلقي فيما بعد قليل واما
نحو قوله ربما يود الذين كفروا راجع الى معنى الماضي لان ما اخبر الله
بوقوعه فيما يستقبل لصدق الوعد وتحققه بمنزلة الموجود الحاصل
فيتفق الكلام رب وقد بقي هنا سؤال وجواب لابد من ذكرهما وذلك
ان لقائل ان يقول انك اذا قلت رب رجل يعلمهم ادركت مثلا كان
رب موصلة ادركت الى الرجل و ادركت فعل متعد بنفسه فكيف

اوكثر

فكيف يقال انه يتعدى بنفسه ولم يوجد حرف جر قط اتصل بالفعل المتعدي
الا وقد حكم بزيادتها وحتى لا يلتبس ادعاء زيادة رب او لم يقل بذلك او كان
الجواب انها حرف جر وقع في الكلام على جزئين اذا كانت الاستغراق
الجنس نحو ما رأيت من رجل فانها منبئة للاستغراق وان لم يكن
فقد وصلت فعلا الى الاسم الا ترى ان الفعل الذي قبلها يتناول
الاسم بنفسه لانك ادركت بها افادة معنى اخر غير التعدي ولعدم
استغراق الجنس كذلك لدخول رب في الكلام وان كان الفعل الذي
قبلها متعديا بالقصد كمعنى اخر غير التعدي وهو التقليل وهذا قريب
واضح ولتاء على فهي للاستعلاء وتكون تارة حرفا وتارة اسما مضافا
اما الاول فنحو جلست على السرير فهي هنا حرف جر لايصالها معنى
الفعل الى الاسم وعلى هذا ان يرعى السطح لايصالها معنى الاستقرار
المنفي الى الاسم وقولهم عليه دين لا يخلو عن معنى الاستعلاء ايضا
بدليل قولهم ركبه دين وعلاه وحمله واما الثاني فنحو قوله غدت من عليه
بعدما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كان حرفا لما دخل عليه الجار واما
عن فهي للبعد والمجاوزة ويكون ايضا حرفا واسما اما الاول فنحو
رميت عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوز رمانا الى
غيرها ونحو اخذت عنه العلم لان العلم قد تجاوز اليك وفيها معنى بعد وزيادة

معنى المجاوزة الا ان ما يدل على رميت عن القوس على ان ابتداء الرمي

منها قال عبد القاهر وكل موضع لم يصلح الا معنى التعدية كان مخصوصا

بعن فلا يجوز ان يقال ادبت الادب من زيد لان هذا موضع النقل

فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متمحضا للتعدي جاز ان يقع

فيه ايهما شئت نحو قولهم سقاه عن العيمة اى بعده عنها وجاوز به حكمها

الى الري وان شئت قلت من على ما يشتمل المجاوزة لم يجز ان يقع في عن

فلا يقول زيد افضل عن عمرو وذلك لا نفصال احدهما الفضل عن

صاحبه تعالى وانما يريد ان فضل زيد بدأ من هذا الموضع ولما

لكونها اسما فنحو جلست من عن يمينه اى من جانبها واما الكاف

فهي للتشبيه وتكون حرفا في نحو قولك الذي كزيد لعمرو ويدل على كونها

حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز في الكلام اذ لا يقال الذي مثل زيد

اخوك لان الصلة لا يكون الا جملة فاذا جئت بالحرف كان متعلقا

بالفعل والفعل لا يقارنه فاعله فيكون جملة ويكون المعنى الذي استقر

كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على حذف شطر الجملة فلا يكون الكاف

اذا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لان ذلك قليل غير متبع فلا يجوز ان

يقال جاءني الذي قائم اللهم الا في ضرورة الشعر ولكان وصلهم الذي

بالكاف جائز مستمر في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد يكون اسما في

بيجي

بيت ... (marginal note)

سقاه من جهة العيمة
وهذا من محمد ... وان
كان ... لا نيا سبب
معنه

تقول

في قوله يتحكى عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد ... ومنذ فانهما لا ابتداء

الغاية في الزمان نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة تريد ان مبدأ انتفاء الرؤية يوم

الجمعة هذا حرفا او صلت الفعل قبلهما الى الاسم بعدهما وكذلك تقول انت عندنا منذ

الليلة اى استقررت عندنا منذ الليلة وقد يكونان اسمين نحو رفع ما بعدهما

ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما رأيته مذ يوم

الجمعة اى اول الوقت الذي انقطع عنه الرؤية يوم الجمعة بمنزلة الجار في ان

الغرض الدلالة على ابتداء الغاية وعلى هذا الاخير التكلم يبدأ بهما الا ترى لو

قلت انت عندنا منذ وقت مثلا لكان لما افدت بكلامك هذا الا ما كنت

العرونه امره اذ كل احد يعلم ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان

يراد بهما جميع المدة نحو ما رأيته مذ يومان كانك قلت امد ذلك المدة

بيومان واول وقته واخره يومان ولا يجب الا بيان بالمعرفة وانما الواجب

العدد والوقت مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره جاز على ان تقول

ما رأيته مذ اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات مثلا والفصل بينه

وبين ما قبله ان المراد اول الوقت دون اخره ان الرؤية في هذا الوجه

لم يلتبس بيوم الجمعة بوجه ولم يحصل في جزء منه وهي منتفية في جميع اجزائه

وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون اخرها كانت الرؤية

قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انكر انه غير فانك فكا في الجرور

الغرف

يعني المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام في الجر على جملة واحدة وفي
الرفع على جملتين احديهما فعلية والثانية مذ يومان لان مذ مبتدا، ويومان
خبره فكان المعنى ما رايته واول ذلك يومان كما تقول ما رايته وابتداء [illegible] طويلة
وانما لم يستع [illegible] لجملة العاطف بين الجملتين نحو ما رايته ومذ يومان كما سابق
ذلك مع ما قررناه من حيث ان الجملة الثانية كانها جزء من الكلام الذي
قبلها لانها تفيد التحديد في الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم
تقل مذ يومان كان نفيا للروية في عموم الزمان الماضي واذا قلت مذ
يومان حدث العموم وخصصه فلما امتزج احدى الجملتين بالاخرى
اتحدتا وجرتا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط و
الجزاء ونحو ذلك وانما قال المصنف وقد يجوز مذ يومين لانه قد تقرر ان الجر
يحتاج الى متعلق [illegible] والوقت كما ذكرنا والزمان كذلك فلما توهم ان يتوهم
امتناع الجر في قولهم ما رايته مذ يومان قال المصنف هذا التوهم و
ذكر ان الجر بهما غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت انت انتفاء الروية
متعلقة بهذا المقدار وانه موازنة بهذه المدة بمنزلة من اوله
ومنقطع عند اخره وصح [illegible] رايته مذ يومين اي مدة [illegible]
الى وقت تكلم الذي يتكلم فيه ولكن لا يحذف الفعل بالكلية ولا [illegible]
لانك تريد انه لم يبلغ غاية [illegible] فقلت ما رايته مذ يومين [illegible]

في انتفاء الروية

نحو ان انتفاء الروية انما هو في مدة اولها اول يومين من هذا الوقت — اي وقت الذي تتكلم فيها
ولم يتصف بعد بما سوى ذلك فتدبر واما حاشا فهي للتنزيه وهي حرف جر عند
سيبويه ويدل عليه قول الشاعر حاشى ابي ثوبان ان به ضنا عن الملحاة و
الشتم ومذهب المبرد انها فعل ماضي بمعنى جانب نحو جاءني القوم حاشى
زيدا اي جانب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فانها للاستثناء ويكونان
حرفين تارة وفعلين اخرى وما بعدهما مجرور في الاول ومنصوب
في الثاني على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاءني القوم خلا زيدا او
عدا زيدا اي ليس بعضهم زيدا ومثله قولهم جاءني القوم ليس زيدا
ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا وانما لا يتصرف هذه الافعال لانها
لما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا دخلت
ما على خلا وعدا انتصبان البتة لتخصيصهما بالفعلية اذ ذاك وذكر لان الناظر
الصادق في موارد [illegible] ومواردها واستعمالها يشهد التي يصدران بهما انهما الخ
من ان يكون مزيدة او مصدرية مع عدم النظير لغيرها فان كانت
مصدرية فلا يمكن ان يكون اللاحق بعدها فعلا لانها لا تدخل الا على الفعل
فاذا قلت جاءني القوم ما خلا زيدا كان التقدير خلو زيد بمعنى عدا
زيدا عدوا وان كانت مزيدة فهي تدخل الفعل ايضا ولا تتصل
باول الحرف وانما يتصل باخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل كافة اي ما

الملحاة بالحاء المهملة الملاومة مع [illegible]

اذا قلت اولا زيدا ضربته وما يضربه قوله ومما ينصب المفعول به
على ما ذكره بخلاف الواو يعني قد سبق ذكر الاختلاف في عامل
المفعول معه وان مما عليه الاكثرون ان العامل فيه هو الفعل المتقدم
بواسطة الواو وبعضهم ذلك لانه لا يكون منصوبا الا وقد تقدمه فعل او
معناه فلو كان العامل الواو نفسه لما احتيج الى تقدم الفعل او معناه ولا تنصب
قولهم ما لك وزيدا وشأنك وعمرا فلما نصب علم ان العمل للفعل لا للواو
فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا تعمل
الا عند وجوده قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما
جرى مجراه عامل فان يجعل العمل للفعل الذي له تأثير فيه اولى من ان
يجعل للواو التي لا تأثير له فيه اصلا على ان المعه جعل المفعول معه
فيما تقدم من مفعول الفعل وههنا جعل الواو عاملا ولعل قوله على ما ذكره
في الغاية لدفع هذا التناقض قوله وحروف النداء يا وايا وهيا و
اي والهمزة اعلم ان الثلاثة الاول منها لنداء البعيد او ما هو بمنزلته
من نائم او ساه والاثنان الاخيران لنداء القريب وقيل ان يا قد يستعمل
فيهما وقد اهمل ذكر وا وهي مختصة بالندبة والندبة تشارك النداء
صورة وان لم يكن نداء حقيقة قوله ينصب المنادى اذا كان
مضافا ذكر جار الله العلامة اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت

اي مضاف اليه بعيد

قلت يا ازيد او اعني عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد نبهت على انك
تقصد منادى ثم توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعني بهذا الخطاب
والنداء من هو فقلت ازيد او اعني عبد الله فتنصب المنادى لوقوع الفعل عليه
ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما سادا ايضا مع افادة معنى
النداء كالتنبيه مثله وينادى بذلك من الالتباس بالخبر وقال صاحب
الكشاف اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اياك اعني وانما قال يا ليدل
على النداء واياك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان كان يستعمل
للغائب الا انه ههنا في منزلة كاف الخطاب واعني ليدل على ان الناصب
هو الفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا في ان العمل للحرف او للفعل
المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب اخرون الى ان
العامل هو حرف النداء لنيابته مناب الفعل وسده مسده ويعضده انه
اجاز الامالة في حرف النداء فلولا انه نائب مناب الفعل وساد مسده لما
جاز فيه الامالة لانها لا تستعمل في الحروف الا ويدل عليه ايضا تعلق الجار
نحو يا لزيد واللام لا يتعلق الا بالفعل ولهذا زعم بعضهم ان فيه
ضميرا وسكر عبد القاهر اي هذا المذهب قوله او مضارعا له نحو يا
خيرا من زيد الخ المضاف من ثلثة اوجه هي
كون الاول عاملا في الثاني لان لا يخلو من ان يتحمل منصلة بزيد او

بحيرا

فان كان الاول كان تابعا للجار في موضع المفعول مثله مررت بزيد وان كان
الثاني كان اظهر لان الثاني اخص بالاول اذ المضاف اليه بالمضاف
وان الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف
وان الاول قد تخصص بالثاني تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه
الثلاثة محققة في قولهم يا مختارا زيدا او يا مضروبا غلامه ويا
حسنا وجه الاخ والاخيران دون الثالث في قولهم يا ثلاثة وثلاثين
في اسم رجل قوله او نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي جعلا منها
نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده فهو المنادى قوله
واما المفرد المعرفة فمضموم قد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة لبنائه
وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن لما ذكرنا من
ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى معه ما هو بمنزلة علم التمكن واما النكرة فلم يبن لانه
فقد علة البناء حيث لم يقع موقع كاف الخطاب في قوله يا زيد و
يا رجل اشارة الى ان المنادى المفرد المعرفة على ضربين احدهما ما كان
معرفة قبل النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم
يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت على واحد من
الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا

قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على
علميته بعد النداء ام لا فذهب الاكثرون الى انه نكر ثم جعل جنسا نحو زيد
من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس
والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع بدليل امتناع قولهم يا الرجل
وذهب الآخرون الى ان العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما
يمتنع اذا كانا بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب
انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة
لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح قوله ولكن محله النصب
على ان هذه الحروف ناصبة وقد وجد علة البناء في المفرد
المعرفة لم ينتصب لفظا ولكن يحكم على محله بالنصب كما في سائر
المبنيات اذا وقع لفظها التوابع ويدل على كونه منصوب المحل جواز
النصب في وصفه نحو قوله يا حكم الجواد فلولا ان محل الموصوف
النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذهب ابن الحاجب فالوصف
مرفوع لو نوى صفة لما هو مرفوع المحل وان كان مكسورا لفظا
وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع التي نصبها محمولة على
الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في صفته اعتبارا بحركة

على اللفظ وان لم يجز مذهب الاصمعي الحصيف باجوه هولاء الظرفين لان العلم
لا اطرد بالمعرفة اشبه بالظاهر فما يرفع بالنصب جاز في احد فاجيز
الحمل على اللفظ كما في المعرب ولم يجز ذكره الاصمعي لانه ليس كل ما كان ظرفا مثلا
كامس يطرد فيه البناء على الكسر فان قلت كيف صح نحو امس وسبعه المنادى
المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهكذا المضمر اذ لكن منهم في
الضمائر لانه لا يوصف جاز بدلك على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة
الضمير الى تميم بلفظ الغيبة مع ان المنادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم
يكن المنادى من اعلام الخطاب في الاصل كانت وايا كل الحاصل
ان شيء اذا اشبه بالشيء لم يجر على سنته كل الجاري وما ينحط في سلك العطف
فيجوز الرفع والنصب حملا على اللفظ والموضع الى كيد وعطف
البيان وما فيه الالف واللام من المعطوفات نحو يا تميم اجمعون
واجمعين ويا غلام بشر وبشرا ويا زيد والحارث وانما جاز ان يعطف
ما فيه الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الرجل لان
الواو وان نزلت منزلة العامل فليس بمنزلة يا في كونه علما للنداء
الذي يليه التعريف فلا يمتنع فيه الالف واللام ويدل عليه انه لم يجر مجرى
العامل قولهم ليس زيد بخارج ولا عمرو قاعدا مع امتناع قولهم ليس
في كل حال

قلنا انه وان وقع موقع كاف الخطاب الا انه لم يجر مجراه في كل حال ويدل

ان يجتمع معه الالف واللام ... الواو

ليس لا عمرو قاعدا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف الرفع
والنصب بل حكم المعطوف هنا حكم المنادى بعينه كانك قلت يا زيد
ويا عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه
حكم المنادى بعينه نحو يا زيد زيد لكونه في حكم تكرير العامل وان كان هذه
التوابع معرفة فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع بدل
منزلة الجزء من المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب
كذلك لا يكون فيما هو تابع له نحو ذلك نحو يا زيد ذا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم
كلهم او كلكم ويا غلام يا عبد الله ويا زيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو
قوله ويا ايها الرجل مثله زيد الظريف وانما لم يجز ههنا الا الرفع لان
اي وان كان منادى صورة الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاؤ
باي ليكون وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام لانهم كرهوا الجمع بين التخصيص
بالنداء ولام التعريف فكان المنادى هو الصفة بخلاف يا زيد الظريف
وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا اي ويا ايها وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت يا رجل
وضم الاسم هنا فيهما عوض لان لا تقدر ان تسميها حركة الاعراب لان
حركة الاعراب هي التي يكون لها عامل ولا حركة البناء لان الاسم لا يبنى
مع الالف واللام وكذلك الا انا قلنا انها شبيهة بحركة الاعراب كما في زيد

المعطوف غير معرف باللام لم يجز الرفع والنصب بل وجب الرفع

اي ما جاز فيه النصب والرفع كما ذكر جاز الرفع لا غير

فصار هو بمنزلة اسم واحد فكانك قلت يا احد

كما قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم
يسمونه المبني المشبه بالمعرب ومن جوز ان تنقضي على مثل الحركة فانه
ينبغي ان يقال ان حركة لها منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء الا ان
حظها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت للاتباع على موصوفها
المبني قد اعطي شبها من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن في
جعله اياه مع الصفة لكونها صفة كان ابين لكون الحركة حركة الاعراب
هكذا ذكر عبد القاهر وانما اقحمت حرف التنبيه بين اي وبين صفته
تعويضا لاي عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا بد خلافا على ما فيه
الالف واللام قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع ايلاء حرف
النداء على ما فيه الالف واللام وانما جاز ذلك في اسم الله لان الالف
واللام لا ينفكان عنه كالانفاق فان النجم مثلا انه عوض عن همزة اله
فصار كانهما قد تنزلا منزلة البعض من الكلمة فاما جاز قطع الهمزة
في النداء لعله لجريه في غيره لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كان
عوضا عن الهمزة الاصلية الا انها لم تجامع مع التعريف والتي هي وصلية
الهمزة واما في النداء فقد تجردت للتعويض مقتضيا اعلامها عن التعريف
في النداء الذي الجمع على تعريفه فجرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت
قوله وان وصفت المضموم بابن اعلم ان الابن الموصوف في المنادى

المنادى المفرد المعرفة اذا وقع بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على
الفتح لانهما بمنزلة شيء واحد كخمسة عشر وذكر لان الابن لا ينفك من
الاب كما انه لا ينفك عن كونه ابنا وكان صفة لا تتم الا بالصفة والموصوف
من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد فاذا نزلا منزلة شيء واحد اتبعت
حركة المنادى حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي يستحقها الابن حالة
الانفراد كانت اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى
الضمة وهي بنائية واتباع حركة البناء في الاعرابية اولى لكون الاعرابية
اقوى هكذا ذكره الاكثرون وذكر ان فيه نظرا لان الفتحة في نون
ابن في قولنا يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة
اتباع الا ترى ان صاحب الكتاب شبه يا زيد بن عمرو وابنم فلا شك
ان حركة الميم من امرئ حركة اعراب فيكون حركة ابن حركة اعراب
ولم يوجب جعل الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان
الاسمين اذا جعلا واحدا لم يبن منهما الا الاول اذا اجري الثاني مجرى
تمام الحروف كما في نحو بعلبك فقوله .... يبنى
المنادى مع الابن على الفتح يمكن ان يحمل على ما عليه الاكثرون من بنائهما
على الفتح ويمكن ان نصرف البناء في قوله يبنى الى المنادى دون
الابن الا يبنى المنادى حال مقارنته للابن وانما لم يجوزوا

الاتباع فيما لم يقع الابن بين علمين نحو يا زيد ابن اخينا ويا رجل ابن زيد
لان المقتضي ان لا يجوز الاتباع في العلمين وانما هو في كلمة واحدة نحو
منحدر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع فيهما لتنزيل الابن منزلة الجزء من
الموصوف لا يقال ان كل صفة فهي كالجزء من الموصوف فلم اختص الابن من
الصفات بما ذكر لانه يشتد امتزاجا واتصالا بالموصوف في ذلك اذا كانت
اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل منزلة جزء الموصوف
والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص
بموصوفه ما لا يكون اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد نسبته
الى ابيه فاتم ما يكون هذه النسبة ان يذكر كل واحد منهما باسمه العلم ولا
كذلك اذا لم يقع بين علمين الا ترى انه يجوز ان يكون ابنا ولا يكون
ابن اخ لاحد وقد يدل على شدة [illegible] اتصال الابن واقع بين
علمين بموصوفه انهم اسقطوا التنوين من الموصوف في غير النداء
نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين
نحو هذا زيد بن اخينا قوله واذا لم يقع بين علمين كان كسائر الاوصاف
اعطاف المنادى المضموم حيث [illegible] الموصوف على الفتح قوله
ويلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اي اللام الجارة تفتح مع المنادى
ويكون للاستغاثة او التعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل ونحو [illegible]

اللام — الاستغاثة — اللام — المستغاث المدعو

يا لله للمسلمين وانما فتحت مع المدعو وكسرت مع المدعو اليه لترد
اعتادوا على ما سبق [illegible] كاف
الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب نحو لك وانما فتحت
مع الكاف لان الاصل في الحروف الواردة على حرف واحد ان تبنى على
الفتحة التي هي اخت السكون في الخفة اذ البناء على السكون ممتنع وقد
كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء اذ لو فتحت فقيل
ان زيدا لهذا لم يعرف ان الاخبار يكون زيدا بانه هذا اللام للابتداء
او بانه مختص بهذا واللام للاختصاص ثم ان هذا الالتباس كان
زائلا مع الضمير لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا
لك وان زيدا لانت اعيدت اللام الى الحركة التي استحقتها في الاصل
وعلى هذا لام التعجب تفتح مع المنادى ايضا كما ذكرنا نحو [illegible]
قد ابصرت [illegible] فاعجبتك فتناديه وتقول [illegible] فانت عجيب الشان
لا يدرك كل واحد قوله وقولهم يا للبهيتة بالكسرة هذا جواب عن سؤال
عسى ان يرد على ما ذكره من ان اللام مع المدعو مفتوحة والوجه يقول
يا للبهيتة بكسر اللام فاجاب بان المنادى متروك كما في قولهم يا بوسى لزيد بمعنى
والمعنى يا لقوم للبهيتة اي احضروا وشاهدوا والبهيتة البهتان و
هذا من امثالهم [illegible] في معناها قولهم يا للعضيهة ويا للافيكة قوله

فرقا بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى منها بالمدعو اليه

ويرخم المنادى قال النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل
الاعتباط والاعتباط الذبح البعير وغيره من غير علة وهذا الذي
حذف في اخر الاسم من غير عارض من اضافة او اعلال او تجاوز
عن سبعة او غير ذلك وهو ماخوذ من قولهم امراة رخيم وهي التي يكون
كلامها مرتلا بحروف النصوص فيكون موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما
وقيل انها التي يكون لين الكلام خفيف الصوت فالحذف التفعيد من
هذا قولهم الحجر الاملس رخاما ويسمى هذا الحذف ترخيما لانه تخفيف
اللفظ وتسهيله وقيل انما اختص بالنداء لان النداء باب التغيير
فالتغيير يونس بالتغيير ولان النداء انما يكون الاسم فيهم في المنادى
يؤذن بالترخيم ان ذكر الاخر مما لا يقبل التوقف ربما تم الكلمة
وله شرائط احدها ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته كيلا يلتبس
والثانية ان يكون زائدا على ثلثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو
اقل الاوزان والكوفيون اجازوا ترخيم ما كان على ثلثة احرف اذا كان
اوسطه متحركا نحو [illegible] في المسمى بعنق [illegible] قالوا لان في الاسماء ما بقي على
نحو دم ويد وغالب اصحابنا ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة
عن القياس فلا يجعل [illegible] عليها والثالثة ان يكون غير المضاف
لانك لو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف

لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو حذفت من المضاف اليه
كنت رخمت في غير النداء والرابع ان لا يكون مندوبا لان الندبة انما
يكون بعد عد المناقب والاوصاف فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامس
ان لا يكون مستغاثا وذكر ان المستغيث لا يأتي من نوع من الحقوق
تعلل من المستغاث بالالتباس وعدم التفهيم وذكر اما حقيق منه او يراد
التي حل بعد الحذف والترخيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلاث
الاخيرة لاشتهارها فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما
ان يحذف اخر الاسم ويترك ما قبله على ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او
السكون والثاني ان يجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه
شيء فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا حرق في حارث
وهرقل وان شئت يا حار ويا هرق كما انه ويتفق المذهبان لفظا
فيما اذا كان ما قبل اخر الاسم مضموما لكن التقدير مختلف وذلك في
المسمى ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره زيادتان في حكم زيادة
واحدة بان كانتا قد زيدتا معا او لم يكن كذلك والثاني اما ان يكون قبل
اخره مدة زائدة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير نحو يا حار في حارث
بالكسر والضم على اللغتين وان كان في الاسم اما ان يبقى بعد الحذف على
ثلثة احرف او لم يبقى فان لم يبق لم يحذف الا الاخير

اي الاضافة والندوب والمستغاث

اما فانه لم يكن قبل اخره مدة زائدة لم يحذف الاخيرة

عا اللغتين الا ان الحركة مقدرة في الياء على اللغة من تبول باحاره بالضم غير مقدرة في اللغة الاخرى وان بني بحذف اللام ففي الصناعي يا منص بالضم في المنصور على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا نحو يا مرو بالضم والفتح في مروان قوله الا في آخره ثلاثة فانه لا يشترط فيه الزيادة على الثلاثة والعلمية انما لم يشترط هذا الان لان العلمية انما اشترطت لانها تاثيرا في الحذف وان كان المحذوف تاء التانيث لم يفتقر الى هذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة زائدة نحو يا اسون وكذا لم يشترط الزيادة على ثلثة لانه بالترخيم لم يلزم الاجحاف في الكلمة لم يكن قبله في الاجحاف واقع قبله لان التاء منفصلة غير مبني عليها الكلمة قوله يا ثب اقبل او اقبلي على الاختلاف المذهبين فحينئذ اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثب اقبل واذا كان ثبى منقوصا وهو الزيادة على الثلث واذا كان بمعنى الجماعة فالواجب ان يقال يا ثب اقبلي و يكون كلا الثبى منقوصا او جاز فيه الفتح والضم قوله والاوجه الاستثناء الاستثناء مشتق من ثنيته عن الامر اذا صرفته عنه فسمي استثناء لان الاسم المستثنى مصروف عن خبر المستثنى او عن ثبوت الخبر او عن صفته او حكم فيه على طرفه الثاني فاذا اسم استثني الا انه صرف عن الخبر وشعبه ان كان الاول مثبتا شيء في النفي وان كان منفيا شيء بالاثبات نحو جاءني القوم الا عمارا

او وان يقع بعد حرف المدة علة ثلثة احرف

معناه الجماعة اذا اردت منه ثبت العلم اقبل واذا اردت اسم للجنس قلت اقبلي

واذا قام مقامه عمل فيه عامله فصار كانك قلت جاءني الا زيدا فحذف زيد جاءني وكيف تم فيه به وقد تقيت عنه وهذا في الا في الفصل ان تجعل زيدا خارجا من جملة القوم عادبا عن المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم وانت وهذا عكس الغرض وان كان الكلام غير تام تجعله في الآخر حسب العامل الا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع معنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا معنا بمنزلة سائر الحروف التي تغير المعاني دون الالفاظ نحو هل وغيرها والجحد في هذا الا في المعنى لا تقول في الايجاب جاءني الا زيد اذ لو ذهبت بفعله لم يخل من ان يريد اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زائدة بمنزلة الساقط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني كنت قد جعلت الا نافية بمنزلة ما حتى اذا جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيد جعلته بمنزلة ما جاءني ثم ترفع زيدا بالفعل المنفي بالا كما رفعته بالفعل المنفي بما فهذا الحكم على الاوضاع وخروج بها عن طريقها لان الا لم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن البعض فليس لك ان تستعملها فيما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا اعلم ان غيرا موضوع في الاصل على الوصفية ولا يتبع الا صفة للنكرة او ما جرى مجرى المعرفة

الموجب الكلام

عن التفصيل المذكورة

لانه موضوع على ما ينافي التعريف لانك اذا قلت مررت بغيرك فكل ما عدا
المخاطب غيره واذا كان موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة اللهم الا
اذا اضيف الى ما له ضد واحد كقولك في ذلك عليك بالحركة غير السكون
وقد يقع صفة النكرة نحو قولك مررت برجل غيرك فمفاده ان مرورك
قد وقع على المخاطب وبرجل آخر او انك مررت برجل مخالف المخاطب
في الحسب والشمائل وبعض هذا الوجه خلاف ... على انه في الوجهين الاولين
اذا المراد به فيهما المخالفة في الذات دون الاوصاف وفي الثالث بالعكس فهذا
المعنى غير وما كان في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الا مشابهة من
وجه فادخلوا كل واحد منهما على صاحبه اي انهم استعاروا غير لمعنى الا
مستثنا واعربوه اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان مستثنا و
استعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان
صفة فالاول نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير
حمار وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عمل فيه الفعل
غير المتعدي بغير واسطة حرف جر ولم يعمل في الاسم الواقع بعد
الا قلنا لان غير لتوغله في الابهام اشبه الظروف المكانية التي هي
كالجهات الست وما يجري مجراها فعمل فيه غير المتعدي كما عمل فيها ولما
الثاني اعني وقوع الا على غير في الوصفية فنحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا

او انك لم تمر بالمخاطب بل اخر

118

بل لما علمت ان لا موضوعة للتنكير اذ اصلها النفي الشائع وذلك لا ينافي
مع التعريف فلم يدخلوها على المعرفة فلم يقولوا لا زيد عندك كما قالوا لا رجل
عندك وان جاء شيء منه ففي ضرورة الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير
نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاز ههنا لانه مبني على السؤال المحقق فيقال
أزيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يغني الا ذكر
الاسمين فان قيل ازيد عندك كان الجواب لا لا الاسم كذلك وحكم النكرة المفصول
بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة
قوله والحروف العاملة في المضارع نسعة اعلم ان الاصل في نواصب
المضارع هو ان المصدرية ظاهر حيث ان تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها
ان الناصبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المفرد في قولك احب
ان تقوم اي قيامك كما يقال يبلغني ان زيدا لقائم في تاويل يبلغني قيامه واما
اخواتها فحملت عليها في العمل لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي
عن الخليل ان الحرف الناصب هي ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا
بان مضمرة والاكثرون على خلافه **قوله** ولن لتاكيد النفي في المستقبل
تقول لا افعل فاذا اردت تاكيده قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن
وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة وسقطت الالف لالتقائه
مع النون الساكنة وعند صاحب الكشاف يجعل لن حرفا برأسه وقيل

اي اخوات ان وهي لن وكي واذن

قوله الخليل بجواز اما زيداً فلن اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما
يتقدم معمول ما في حيز ان وهذا الابطال لان الحرف يتغير حكمها ومعناها
عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ويحدث
معنى التحضيض نحو لولا [illegible] وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند
الفراء اصلها لا فابدل النون من الالف [illegible] قال ان لن تنيلوا
[illegible] والا ما جاز جزم الفعل [illegible] الى وت
كذا وقد جاء بدليل قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي قوله
للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان
الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار ان كما ينتصب بعد اللام لان الجار
لا يعمل النصب وانما حكم بكونها كي داخلا على ما الاستفهامية وقد حذف
الالف كما حذف مع سائر حروف الجر الجرية وفيمه وان كان الثاني كان
نصب الفعل بنفسها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول
اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم اذ لا يدخل جار على جار فخله
قوله والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كتقدير اذن اكرمك
لمن قال لك انا آتيك فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء له
لاتيانه وانما لا تعمل الا بشرط ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير
معتمد على شيء قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل

الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة
مستثنى منهم الله لفسدتا فلا يدل حينئذ ان الامر كذلك لكن
جاز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى منهم الله فلا يبقى للاية دلالة قاطعة
على التوحيد قوله ومثله سوى اعلم ان سوى مثل غير في انه يستثنى به
والفرق بينهما ان سوى عندهم ظرف مكان في الاصل وعند ان لا يلي العوامل
لان المعنى المقدر فيه على ملازم النصب ولا يجوز ان يلي مجرور على طلبي في حالة
واحدة فلهذا كان الاحسن ان يقال مررت برجل سواك وقبيح
ان يقال مررت بسواك لانه في معنى مكانك ومما يدل على ظرفيته وقوعه
صلة للموصول نحو جاني الذي سواك بخلاف غيره والكوفيون اجازوا
استعماله اسما وظرفا فيجيزون في السعة مررت بسواك وقام سواك
قوله الحروف الداخلة على الجملة ثمانية ستة منصوبها الاسم ومرفوعها الخبر واثنان
في العكس والستة تسمى مشبهة بالفعل وانما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت
الفعل من حيث لزومها الاسماء وكون اواخرها مبنية على الفتح
كالافعال الماضية وانها على ثلاثة احرف فصاعدا كما يكون الفعل
كذلك ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه اعطيت عمله وان عمل له
مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل انه
ليدل الفرق كما قيل ضرب زيدا عمرو الا ان تقديم المنصوب ههنا

ان الحروف

لازم وثم جائز وانما التزم فيما ذكر لانه ليس للحرف حظ في العمل وانما هو محمول
على الفعل وفرع عليه فالقياس ان يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيه الوجهان
ليلا يجري مجرى الفعل نحو ضرب زيد عمرا او ضرب عمرا زيد وانما كان تقديم
المنصوب اولى ليكون ابعد من مشابهة الفعل اذ الاصل فيه ان يلي الفاعل
فاذا اخر المرفوع عنها حصل بمخالفة هذه الحروف للفعل والحط عن رتبته
فان قلت فالخبر اذا كان ظرفا في اللفظ يسوغ تقديمه على الاسم نحو ان في
الدار زيدا قلت انما جاز ذلك لان الظروف من الاتساع والتجوز بها
الاشياء منزلة ليست لغيرها فاجاز وقوعها مالا يجوز في غيرها الا تراهم يفصلون
بها بين المضاف والمضاف اليه في الشعر نحو قوله ـــ مما افراغ الخبر
من لا اخا له ولا يجوز ان يتقدم على ان لا تقول في الدار ان زيدا لانه
لم يبلغ من قوة الحرف ان يعمل فيما قبله ولم يبلغ ايضا من ضعف
الظرف ان يعمل فيه الحرف متقدما عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا
الباب مثل المبتداء والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما على عند اصحابنا
البصريين لاقتضاء حرف الطرفين على السوية وقد وجب ان يكون عاملا
وجب ان يعمل فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل
دخول الحرف والاعمل له فيه والخلاف يظهر فيما اذا قلت ان عمرا وزيد ذاهبان
فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون اذ ذاك مرفوعا

مرفوعا بالابتداء ويقتضي الخبر وذا اسمان جزئية ولان وح ويكون معمولا
لعاملين مختلفين احدهما لفظي والاخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا وعند
الكوفيين جائز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يفضي الى احال عاملين
فيه فصل وان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قايم فان تحقق مضمون
الجملة وتثبت قدمها في الصدق وكذلك اذا قلت وبلغني ان زيدا
قايم بالفتح الا انها تقلب معنى الكلمة الجملة الى معنى المفرد على ما ستراه
وان مكسورة لا تفيد شيئا سوى تاكيد مضمون الجملة ولكونها للابتداء
لم تجامع لام الابتداء الا نادرا نحو ان زيدا لقايم وان في الدار لزيدا او ان زيدا
لفي الدار جالس وكان القياس ان تدخل عليها نحو لان زيدا الا انهم
كرهوا التوالي حرفين بمعنى واحد فادخلوا على الخبر والاسم ايضا اذا فصل
بينهما بالظرف وعلى ما يتعلق بالخبر ايضا اذا تقدمه فلا يجوز ان زيدا
قايم لفي الدار لان اللام للابتداء فرعن الاسم والخبر والا على وقع في
صلة ان ولكونها مع ما عملت فيه مرفوع المحل بالابتداء جاز في
المعطوف الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو وانما جاز الحمل
على المحل بعد مضي الجملة ان لم يضر فالنصب ليس الا على ما مر اتفاقا
واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون كذلك
بعد ما مضى الخبر وانشد شاهدا لها والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق كانه قال انا بغاة وانتم كذلك وفائدة التقديم في الاية بين الاخوان
في العداوة والخلاف

وهو قيام زيد

اذ كان مؤخر

والنصارى الا وقد ذكر سيبويه في الاية تقديما وتاخيرا كانه ابتدا والصابئون ...

بان الصابئين الذين كانوا ابعد منزعا في الشرك واثبت قدما في الكفر
وما سموا صابئين الا لانهم صبئوا عن الاديان كلها لو امنوا الصح مع ذكر
لما نهم فضلا عن غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واتى بالبيت
في الاستشهاد لان الخطيبي اورد في البيت فتحير بذكرهم حيث التقديم
على انوا اشد بغياه وقيد والصابئين بالنصب وايا كم كانا كان من
التقديم في التاخير مني لان التقديم والتاخير في المذكر دون القادر
وهكذا ذكره في الكشاف **قوله** وكانه للتشبيه كانما مركبة من كاف التشبيه
وان اذ الاصل في قولك كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد فقدمت
الكاف فتحت همزة ان ليكون داخلا على المفرد لفظا والمعنى على الكسر
بوليد جواز السكوت عليه وانما يجوز بالكلام عن بحثه الاول ليكون
الكلام مبنيا من اول الامر على التشبيه الا ترى انك اذا قلت
كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد
قوله ولكن للا
ستدراك اعلم ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات بالنفي وذلك قولك ما
جاءني زيد لكن عمرا جاءني وجاءني زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد
لكن عمرا غايب فهي تشارك ان في جواز العطف عليها مما علمت
فيه محلا بان معناها لا تغايره معنى الابتداء وفي جواز دخول اللام على

ثم جيء وقد تنزل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال فارقني زيد لكن عمرا حاضر

على خبرها ايضا عند الكوفيين دون اصحابنا **قوله** وليت للتمني ولعل
للترجي وذلك نحو قولك ليت الشباب يعود ولا تكذب وقوله لعل الساعة قريب
تترجى للعبد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل فيما يمكن وفيما
لا يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما ولعل لا يستعمل الا فيما هو ممكن
الموقع ولذا لا يجي الا في الترجي **قوله** والفرق بين ان وان ان
ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد ذكر ان المفتوحة
المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد ومخالفتها في انها تقلب الجملة
الى حكم المفرد فيكون معها في تاويل المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها
او فعل الا ترى ان التقدير في بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاقه
واما المكسورة فالجملة معها على استقلالها بفائدتها تقول ان زيدا
منطلق وتسكت كما تسكت على زيد منطلق ولما كان ان مع ما
منطلق لا محل فالواقع فيها المكسورة كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد
الموصول وغير ذلك وما كان منطلق للمفرد فالواقع فيه المفتوحة
نحو كان الذي عمرو المنصف او المضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا
منطلق وسمعت ان زيدا خارج وعجبت من طول ان بكرا واقف
وحق ان زيدا منطلق الا انه لا يقع مبتدا بها في اللفظ الا تقول ان
زيدا منطلق حق بل الذي هو التقديم كخبر وذلك لانهم كرهوا ابتداء الكلام

بان لكان عرضة للانكار ان علمه نحو ان ان زيدا قائم حق وهذا لا يجوز
لاجتماع حرفين بمعنى واحد **قوله** ويفتح بعد لو ولولا وبعد علمت واخواتها اما
فتحها بعد لو نحو لو انك جئتني لاكرمتك فلانما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل
اقتضى ذكره فاعلا او الثاني جملة لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جئتني
اى مجيئك الا ان هذا مما ترك استعماله لطول الكلام بان وصلته ولطلبها
الفعل وجب ان يكون الواقع بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز الا اسم
نحو لو ان زيدا حاضر مثلا هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه
بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب عنه في المتاع
بانه انما جاز من حيث ان قوله والبحر يمده لما التبس العطف بقوله ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام صار في الجملة المعطوفة وهو عليه كانه
خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسها وحصول الاشتراك بينهما بالعطف
فصار نظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه فان زيدا انما يصح
نصبه بكون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا
واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله بما هو من سبب زيد
فكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو وانما تفتح بعد لولا
لان ما بعدها مبتدا محذوف الخبر والمبتدا لا يكون الا مفردا فاذا قلت
لولا ان زيدا منطلق لكان كذا فانك قلت لولا انطلاق زيد لو كسرت

لو كسرت لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا يكون مبتدا وكيف
والمبتدا مخبر عنه والجملة لا يصح الاخبار عنها وانما تفتح بعد علمت لانك اذا
قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت علمت ذهابك حاصلا الا انه ترك الثاني
المفعولين اى ما ان لطول الكلام بان وصلتها ولا يحذف مع المصدر لانه
مختص باللفظ وقد ذكرنا صحة بنائه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى
في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فصار كانه قيل علمت زيدا
منطلقا وهذا الكلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم انهم جعلوا
ان في حكم اللغو وليس كما توهم بل غرضهم ان الحديث والمحدث عنه
اذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم
زيد منطلقا ولذا كان علمك ان المراد علمت انطلاقه وافقا فلم تحتج الى ذكر
واذا قلت علمت انطلاقه لم يدل على ذكر اذا لا يكن فيه حديث و
محدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت بعد قول اللام في خبرها
لان علمت يعلق عند اللام الابتداء نحو علمت لزيد قائم على ما سياتي بيانه
فاذا دخلت صار علمت معلقا وما بعده من ان الجملة فتكسر
قوله وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل العلم انما يكون زيد قائم
على من الاحرف الستة فتعزلها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعلية
الاسمية نحو انما زيد قائم وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر

حسب اجروا ما علمت ان زيدا منطلق علمت زيدا منطلقا

قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله

علم في علم المعاني أن إنما لقصر الحكم على الشيء أو لقصر الشيء على الحكم
كقولك إنما زيد قائم نفيد أن زيداً مقصور على القيام وإنما يقوم زيد
تفيد أن القيام مقصور عليه ومنه قوله تعالى قل إنما أنا بشر مثلكم وقوله
إنما إلهكم الله وتستقصا والكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب واعلم
أن معنى الحروف كما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك
يبطل عملها ما خلا ليت ولعل بالتخفيف وتهيأ للدخول على القبيلتين
إلا أن المكسورة إذا خففت لزمها اللام فرقاً بينها وبين إن النافية
وإذا دخلت على الفعل فتختص على الأفعال الداخلة على المبتدأ و
الخبر مثل كان وظن وجب وأخواتها والمفتوحة إذا خففت يعوض
عما ذهب منها عند دخولها على الفعل أحد الأحرف الأربعة السين و
سوف وقد وحرف النفي فرقاً بينها وبين أن الناصبة لأنها
لا تجامع أن الناصبة لكونها للاستقبال وشيء من الأحرف الأربعة لما
هو للاستقبال أو للحال وذلك نحو إن زيد لقائم وإن كان زيد لقائماً
وعلمت أن زيد منطلق وعلمت أن سيخرج وأن سوف يخرج
وأن قد خرج وما جاءني زيد لكن عمرو حاضر وكأن ثدياه حقان
قوله والأشياء اللذان مرفوعهما خبر المنصوب ما ولا المشبهتان
بليس وإنما عملا على ليس ليجعل لهما مرفوع ومنصوب على لغة

على لغة أهل الحجاز لمشابهتهما إياها من وجهين أحدهما النفي والآخر دخولهما على
المبتدأ والخبر ثم إن ما أدخل في الشبه بها وذلك لاختصاصهما
لنفي الحال كليس بخلاف لا فإنها لنفي الاستقبال فلذلك كان عاملة
في المعرفة والنكرة جميعاً نحو ما زيد منطلقاً وما رجل أفضل منك
ولم تعمل لا إلا في النكرة نحو لا رجل أفضل منك وامتنع لا زيد منطلقاً
لظهور ضعفها في الشبه وإنما خصت بالنكرة دون المعرفة
لأنها أولى بالنكرة منها بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الأعم الأغلب
وذلك لا يتصور إلا في النكرة فرعي مناسبة ذلك وإن كانت بمعنى ليس
وبنو تميم لا يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء ولغة القرآن
هي الأولى قال الله تعالى ما هذا بشراً ما هن أمهاتهم ويبطل
عملهما عند نقض النفي بإلا وزيادة إن بعدهما بليس في ذلك لأن وجه
الشبه هو النفي وقد بطلت بإلا ذلك وإنما ليس فإنها تعمل مع إلا
لكونها فعلاً وإلا لم تبطل الفعلية وكذلك يبطل عملهما عند تقديم الخبر
على الاسم لظهور ضعفهما وفرعيتهما لأنهما قد أشبهتا فعلاً غير
منصرف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى فلم يقويا على العمل عند عدولهما
عن جهتهما الأصلي فإن قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب
على المرفوع في باب كان إظهاراً للفرعية فيهما ولا تقديم المرفوع

كذلك فلما ان واخواتها شبهت الفعل لفظاً ومعنىً واستعملا الا جوابا
ابقاع الحكم لنفيه بينهما وبين الاصل لئلا استهجنه بخلاف ما ولا فانهما
لم يشبها تلك المشابهة القوية فان فيهما الاستبداد بالاصل **قوله**
ولا اذا جاز اعلم ان النكرة نحو رجل وغيره يشتمل على الجنس كله بطريق البدل
فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل في الدار فقد استغرق النفي على كل
كل رجل حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان ومن هذا يعني قوله ويقال له
لنفي الجنس ومن قال نوع الجنس يجوز لانه نفي الا نفي الجنس الا ان كان اذا
قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كينونة في الدار لا
نفسه ثم ان لا هذه قد استحقت عمل ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها
في النفي بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه
على نظيره طلبا للتناسب والبناء لما وتخفيفا للنقار بل تعلم ان الاسم
اذا كان مضافا او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكر واذا
كان مفردا يبنى على الفتح وقد سبقت الاشارة الى العلة الموجبة
البناء والمفرد وانما تجرد معمولها في المضاف والمضارع له لان وجود
المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا يفيد بعد
واعلم الفصل لكن النصب الصحيح من البناء في هذا الباب لكن يجوز
الحاشا الكثير لا سلامة في الدار فتنقح البناء لان الحركة ليست

نوع

ليست حركة اعراب فتلحقها اخواتها التي هي الجر والكسر حركة بناء و
المحدثون قالوا ان الفتح ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا و
تعود الى بنا تصدق لكم ولا اخوات نسب لكم فتكلا لان المضاف
معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة
لان الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتنوع المضاف
حينئذ لا امتناع دخول لا التي على المعرفة الكلام الا اذا كانت الاضافة
لفظية نحو لا ضارب زيد الان او غدا في الدار واما خبر لا هذه فمرفوع
نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك ثم انهم اختلفوا في
في ارتفاعه فبعضهم على انه بالحرف كما في ان وبعضهم على انه بالخبرية
كما كان قبل دخول لا ولاعدا لا فيه بحجة الاولى ان يحذف بالحذو وان وجب
ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي الجملة فوجب ان يكون
عاملا في طرفيها ووجه الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا يبلغ رتبة في
العمل الحطا عن رتبة الفرع عن الاصل وايضا ان لا مع المنفي مرفوع المحل
بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبرا للمبتدا ولا تعمل فيه الا اذا لا
فلا فيه عامل لفظي وجاز لا رجل وامراة كاتبان عندنا بالرفع عطفا
على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر والا يلزم اعمال
عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر في
هذا الباب

عن لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتونه في كلامهم بل يحذفونه
حذفا لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا او يجيز حذفه ايضا عند
الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها لا اله لنا او في الوجود الا الله قوله
لا يجوز فيه الرفع نحو قولك لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع
على التكرير نحو قولك لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على سؤال كأنه قال
أرجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا الاعمال ههنا
وقد ذكروا في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال لا حول ولا
قوة بفتح الاسمين فتجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول ولا
قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس والثانية زائدة
مؤكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ المنفي لانه
مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع
الثاني بان يكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة برفع
الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس
وفتح الثاني والسادس يحكى هذا وهو الوجه الثالث بعينه
الا انه ليس ... لان الثاني في الوجه الثالث ... غير عاملة
وفي هذا الوجه بمعنى ليس وارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه الستة
... قوله ... فلا يقع بعدها

و النصب

فالفعل معتمد على المبتدأ الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه قبلها
فيبطل عمل اذن لان خبر المبتدأ اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل
كان مرفوعا فيبطل عمل اذن فقد وضع العمل حتى لا يجوز النصب بعده
كما كان اذا لم يكن كذلك فقد يقع حيث لا يكون له عمل كقولك انا اذن
فاحكم كذا واذا كان ما يليه قد وقع قبله المبتدأ لكان المبتدأ اولى بالعمل
الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تأتني اذن اكرمك بالجزم لا النصب بل
وجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم
الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يجيء
لمعنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك
اذا قلت والله اذن لا افعل فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على
اليمين ولو اعملها يبطل حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط قوله وكذا اذا
اريد بالفعل الحال ... ان تقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب
... وان لكان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على
شيء لان هذا الباب كله مبني على الاستقبال ... [illegible]
... والحاصل ان اذن بمنزلة باب ظننت حيث تعمل تارة
وتلغى اخرى الا ان الالغاء في موضع الالغاء جائز في باب ظننت حيث
لا يختص بالاعمال ... ولا يجوز في اذن حيث يبطل المعنى ويفسد الوجه

زيد منطلقا زيدا ظننت منطلقا
وزيد منطلقا ظننت

الا يجوز الاعمال في موضع الالغاء

على ما تقرر **قوله** وأن يقتضي من بينها تدخل على الماضي وتقضيه بعد سنة
احرف اعلم أن تعرف أنه أكثر في الكلام من تصرف اخواتها فإنها أصل
والبواقي فرع عليها وكذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل فيه إلا
ظهار والاضمار فان قلت كيف عدّ الدخول على الماضي من خواص أن
دون اخواتها وقد وجدنا اذن ايضا تدخل الماضي كما في قوله اذن لقام بنصري
معشر خشن قلت لا نسلم ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف
ملغاة توسطت بين الشرط المقدر او القسم وجوابه ولا تعلق له على وقوعه
بعده ولئن سلم ان اذن غير داخل على الماضي في البيت لفظا ولا
معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي واما معنى
فلانه لا تعلق به بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كما في قوله لو كنت
منها اذن لقام بنصري اذن وجواب ثان وسواء فيه ما جعل الاخوال مع الماضي
من خواص أن بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار و
معلوم أن مجموع الوصفين من خواص أن وان لم يكن احدهما على الانفراد
من خواصه **قوله** وهي حتى اعلم أن حتى حرف جر بمنزلة الى اذا اعتاد فيه
الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا بان مضمرة ان اذا قلت سرت حتى
ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها لكون الفعل في تاويل المصدر
مجرور الحرف حتى وهذا يدل على ان العامل فيها ان المضمرة دون حتى ولو

قوله الى عرد اويت يعني الى الدهيق بطلة كامن المضيف و
يعلو العقوان فالمضيف مجرور بحتى ويعلو معطوف عليه ومعلوم ان
النصب فيه لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة حتى المضيف ويعلو العقوان
ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها من الناصبة بنفسها لوجب
ان لا يجيء ههنا منصوبا بواجب لانه لا يكون في موضع واحد جارة وناصبة
والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل
يعلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيها لحق به حرف
جر باق على اصلها وان النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان
في الكلام ههنا مضافا محذوفا فانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها
كقولك اتيتك خفوق النجم في ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم
حذف المضاف وصار المصدر نائبا مناب ثم ان الفعل بعد حتى انما
ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها الى سرت كي ادخلها فان
اعني السير قد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يقض وهو مترتب بعد
او في حكم المستقبل نحو سرت امس حتى ادخلها يعني كان ادخلها فان
والسبب قد مضى جميع الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت
وجود السبب كان مترقبا وانت تحكيه الآن بلفظه وانما اذا كان حالا
او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها حتى

على حكاية الحال الماضية فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان الا

مع فعل الحال **قوله** ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب بالمضمر

ان لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعلق لها بالفعل لما ذكرنا في حتى ولا

يمتنع اظهاره ان نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لانها في الاصل

للعطف اعني حتى والواو واو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم

على الفعل وذلك فاسد بخلاف اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي

من حروف الجر فلا باس باظهار الاسم بعدها واذا وقعت على الفعل الا في

على لا وجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني لئلا يتوالى اللامان وكان اللفظ

يستكره جدا **قوله** ولام الجحود هي اللام المزيدة لتاكيد النفي لخبر كان لا ويجب

وان لم تكن عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا

لتاكيد النفي فبالحري ان لا يعمل النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار

ان معها لانها جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل

ملتزم مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر اللفظ

مع الاسم وفيه بحث يطلب من المفتاح **قوله** واو بمعنى الى او الا اذا

قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان المعنى لالزمنك الا ان تعطيني حقي

او الى ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة

معترض عليها لان ابو المصنف بعيد لان لو كانت بمعنى الى ان لكانت

لكانت التقدير في قولنا او تعطيني الى ان ان تعطيني وهو خلف من القول

والمصنف ترك تلك العبارة دفعا للاعتراض وانما كان النصب

بان ههنا ولم يكن بانفسها لانها في الاصل من حروف العطف فلا تكون عاملة

في الفعل فان قلت انها ليست ههنا للعطف لانهم فسروها بالى او حتى

او الا قلنا وهي من تلك الحروف المعتبرة هي بالى بما لها في عملها في

الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها **قوله** وواو الصرف هي الواو التي

قد ذكر لا تاكل السمك وتشرب اللبن وتسمى واو الجمع وانما اضمرت بعدها

ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت الكلام من ان تعمل اعتبارا لاصلها

او لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا الاعتبارين لا يوجب

لها النصب لما الاول فلان معناها الموضوعة هي لاجلها هو العطف

والاشتراك وهي من حروف العطف لا تعمل النصب واما الثاني فلان

معناها العارضي هو معنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب في الفعل

واما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن

كانك قلت لا تجمع اكل السمك مع شرب اللبن فلو ان اكل السمك على حدة

وشرب اللبن على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد

وان اردت ان تكتفي عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب

اللبن بالجزم او ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة

منصوب المحل على انه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك **قوله** والفاء
في جواب الاشياء الستة اذا قلت زرني فاكرمك فالفعل منصوب
باضمار ان وذلك انهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي
بعده عليه اذ كان يجب في صورتها وقد فيه الاول نحو زرني فلاكرمك مثلا
قصدوا الى صنيع يعني ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام
فنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة وجعلوا زرني منزلة
المصدر ووجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فتقدير زرني
فاكرمك بمنزلة ليكن منك زيارة فاكرام مني فلزم اضمار ان اي ان يذكر بان الامر
سبب للاخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
اي فان تحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فحلول غضبي واما النفي
فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وهو يحتمل معنيين احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا
بمعنى لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك
اتيان يتسبب الى الحديث وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع
لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد
من جزئيه وهو الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذكر لا
يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يحكى عكسه اذ الحديث بدون
الاتيان لا يتصور واما الاستفهام نحو اين بيتك فازورك والمعنى

والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي
مالا فانفقه اي ليت لي مالا فانفاقا مني واما العرض فانه قريب من
التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا كانه قيل الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ومقاربته من التمني هي انك اذا عرضت عليه النزول فقد حثثته
عليه ولو تجده الا على ما تحب وتمناه وليس هذا باستفهام لانك
لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهم عن ترك النزول وانما القصد
ان تدعوه اليه وتحضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في
هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان
المضمرة له اعراب واقع من الرفع والنصب وينقسم ثلثة اقسام
قسم جاز فيه الرفع فقط نحو ما تاتيني فتحدثني الا لم يكن منك اتيان
فحديث ثم على ما مر وقسم جاز فيه النصب والرفع نحو ائتني فتحدثني
ان شئت قدرت ليكن منك اتيان فتحديثنا فان شئت قدرت ليكن
منك اتيان فتحديث وقسم جاز فيه النصب لا غير نحو ليتك تاتينا
فتحدثنا المعنى ليت اتيانا منك فتحديثا وانما لزم النصب لاجل ليت
قوله وعلامة صحة الجواب بالفاء ان يكون المعنى ان فعلت فعلت
اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول سببا للاخر كما ذكرنا
نحو ما تاتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اي ان اتيتنا تحدثنا

وهذا معنى قوله ان فعلت لان الاول يكون ذكره باعتبار شرط قوله ولما
لم ولما لنفي الماضي انما عملتا لاختصاصهما بالفعل وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع
فتنقله الى معنى الماضي كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل
سواء كان ... مضارعا او ماضيا فلما اشبهتها عملت عملها ولما
بمنزلة لم في هذا النقل فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع
ولم تدخل على الماضي لانها لما كانت عاملة والعامل يظهر في المضارع دون
الماضي لزموا المضارع ولم يجوزوا دخولها على الماضي كما اجازوا
ذلك في ان الشرطية لان الاصل في حروف الشرط ان تدخل على الفعل
المستقبل والمستقبل اثقل من الماضي فكان حينئذ الاثقل الى الاخف
والعامل في الاصل ... ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جوزوا
دخولها على الماضي الذي هو الاصل لجاز دخولها على المضارع الذي
هو الاثقل قوله وفي لما توقع قيل ان لم نفي فعل ولما في النفي بمنزلة قد
في الاثبات وهو قد معناه التوقع فكذلك في لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون
ذلك كما قيل في ركب وقيل هي لم ضمت اليها ما فازدادت في معناها ان
تضمنت معنى التوقع والاستطالة زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم زيد
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولو قلت ولما لكان الكلام مشعرا بتطاول نفعه

وقته قوله ولام الامر انما عملت لام الامر الجزم لمشابهتها ان في لزومها المضارع
ونقلها معناه من الاخبار الى الامر كما ان ان ينقل الفعل من كونه خبرا محتملا به
الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت لان حق الحروف الواردة على حرف
واحد ان تفتح على ما سبق فرقا بينها وبين لام الابتداء التي تدخل على المضارع
نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت
اللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت وتسكن
عند واو العطف وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا الكلام
في نحو فليستجيبوا بفخذ وكبد وظريف تابعه مكسورة فتسكن اللام ههنا
كما كانوا قد سكنوا العين في نحو فخذ وكبد ونظيره اسكان اول همزة مع
الواو والفاء تشبيها بعضد حيث قالوا عضد قوله ولا للنهي انما عملت
لا معنه الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون للفاعل والمفعول
غائبين او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا تضرب زيد فلا
يضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب قوله وان في الشرط
والجزاء ان وضعت للشرط وهي تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا
والاخرى جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية
للجملتين وجزاؤه يكون عاملا في ... لها عمل الجزم لطول
ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعوان للمستقبل كما ان لو للماضي
وانما لم تعمل الجزم لو كما عملت ان لانها كانت للماضي وان في الاكثر للمستقبل

الاعراب فبالحري ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا انها
يلزم المضارع لفظا فان قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت
تقول ان كنت خرجت امس فاني اعطيك قلنا انه وان كان ماضيا لفظا
الا ان المعنى على الاستقبال لكان المعنى ان يكن خرجت امس على معنى ان
يصح خبره حكم امس انك تقول ذلك لجدته ان لا يكون قد خرج وهذا الكلام على
وجهه قوله وهما مجزومان ان كانا مضارعين او ماضيين او الشرط
مضارعا والجزاء ماضيا او على العكس ذكر اما الاول فنحو ان تسألني اعطك
فالفعلان مجزومان جميعا لفظا لان ان معناها يقتضي الجزم فيهما فوجب
ان يكون عاملا فيهما جميعا لان نسبته الى كل واحد منهما على التسوية واما
الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت
غير مستحقة للاعراب فلا تتغير عن حالها ولكن كان العامل يؤثر فيهما الا
انهما في محل الجزم على معنى انهما وقعا موقعا لو وقع فيه المضارع الذي
يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث فنحو ان تأتني اكرمتك
فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما
الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرناه واما القسم الرابع وهو ان يكون
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فالاول لا يظهر فيه الجزم ولك
في الثاني الوجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني آتيك وآتك اما الرفع
فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل

اعلم ان فعلي الشرط والجزاء لم يخل من ان يكونا مضارعين او ماضيين

حمل الجزاء عليه فلا يجزم وتركه على اصله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا و
مجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر فهو مرفوع لفظا دعاء مجزوم معنى لانه
بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فهو الظاهر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا
مجزومين فلما امتنع ظهور الجزم في الشرط لم يترك الجزاء مجزوما وعليه البيت
الذي انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم فيقول
جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسألة ويوم مسغبة ويروى
حرم وحرم والخليل الفقير والحرم اعني بالكسر الممنوع عنك وقال
ابو عبيد يقال مال حرم اذا كان لا يعطى منه شيء قوله ويجب الجزاء بالفاء
اذا كانت جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا اعلم ان
الجزم في الفعل كما تقدم في هذا الباب بان على كونه جزاء لفظا موضع التقدير فيه
على الجزم تدخل الفاء ولان الفاء يؤتى لا يتأخر الشيء عن الشيء ولا يكون في ابتداء
الكلام فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب
للشرط وليس بكلام منقطع ولا تقع بعد الفاء فعل يحكى جزمه الا على اضمار مبتدأ
ليصير في محل الجزم نحو ومن عاد فينتقم الله منه اي فهو ينتقم بخلاف التقدير فهو الجزاء
فيكون ممتنعا من تقدير الجزم اما الجملة الاسمية فيمتنع فيها الجزم فلا بد من
الفاء حيث لا يقدر فيها على الجزم فعلا كان ما بعده او اسما اما الاسم
فظاهر ان الجزم لا يدخله واما فعل الامر فهو موقوف او مجزوم والساكن
ان تأتني فانت مكرم

لا يقدر على اسكانه مرة اخرى وكذلك النهي والدعاء وكذا الماضي لانه لا يستحق
الاعراب واكثر من بالصريح على ما كان ماضيا في اللفظ وبالمستقبل نحو
ان ضربت ضربت واما اذا قلت ان ضربت اضرب فقد خرجت اسمى فلك
صريحا في المعنى والمبني لفظا وبالمستقبل فيه على ما في ضمنه الاشياء لما
تقدر فيها الجزم دخلها الفاء لما ذكرنا من ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع
الفعل المجزوم على ما جاء من نحو قولك ان تأتني فلك الاكرام واخطأ من ركب الجزم
حملا على الموضع فان الاكرام والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي
لا فاء فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هنا اعني في الماضي الجزم من
الفاء مقدر في الفعل وحده لتنزله منزلة المضارع وههنا دخل الفاء في موضع
الجملة بمجموعها لان تقدير الجزم في جزء الجملة الاسمية او الامر او النهي مما
لا يخفى استحالته الا يرى انك اذا قلت ان تكرمني فاكرمك فلا يتأتى
لك ان تقدر الاكرام مجزوما في التقدير لكنك تقدر الجزم في المجموع فيتناول
الكلام على معنى فعل اخر يظهر فيه نحو ان تكرمني يجب عليك اكرامي وعلى هذا ان تأتني
اليوم فقد اتيتك امس اذ المعنى ان تفعل يكن ذلك لوجوب او يقع منك او
ما اشبه ذلك واما في قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك الى ان تتناول الفعل
على فعل اخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء ان كان فعلا يمكنه جزمه
او تقدير الجزم فيه وجب ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان
وان لم يكن جزمه فوجب

فان قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل جاء على سبيل التشبيه
وهذا الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم والاعراب معنى فيكون حقيقة ولم
يكن مجازا لانه اعني الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا لمعنى
لم يكن في نفس صيغة المعرب وليدل عليه كالفاعلية ونحوها قلنا ان الجزم
قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى وحفظه من الالتباس نحو ان يلتبس
ان جاء اريد بها الجزاء بالتي هي النافية وكذلك اعراب الاسم لهذا الغرض لانه يدل
على معنى منفرد وليس نحو الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى هو الفرق بين الالتباس
الفاعلية والمفعولية فلئلا يلتبس رفع زيد ونصب عمرو في ما ضرب زيد عمرا
ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو كان الجزم في ان يخرج اخرج ليعلم به
ان الحرف معناه المجازاة وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه لان الفعل له
طرفان في اقتضائه يريد وجب ان ينفصل احدهما عن الاخر قوله ويجزم
بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فالاكرام مجزوم لانه جزاء بشرط وقد
حذف لدلالة الامر عليه اذ المعنى ائتني فانك ان تأتني اكرمك لانك
لما امرته بالاتيان ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء الاتيان
ان اتى وعلى هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اذ المعنى ان اعرف
بيتك او ان تعرفني ازرك لانك لما استفهمته عن بيته ثم جئت بعده
بالفعل علم انه جواب لما اقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى
مثلا النهي

ان يجزم فيه الفعل

نحو لا تفعل يكن خيرا لك فانه نهيته عن الفعل واثبت بعده جوابا لكان المعنى
ان لم تفعل او ان تنته عن الفعل يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد
يأكلك بالجزم فهو ممتنع لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن من الاسد
الا على انه نهي الا يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد
النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان لم تاتنا تحدثنا
وهذا خلف من القول والاتيان ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا
لان النفي لا يدل عليه الا بدا ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في
النفي ما ذكره والواجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل
وقد ابوا ذلك مطلقا والاولى ان يضرب عن هذا التعليل …
الى غيره بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انهما … الاخبار
مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة على الشرط الذي هو للشك وعلى
خطر ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تشارك
الشرط في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا
انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا
لانك لما عرضت عليه النزول فكانك قلت انزل … بالجواب … مبني على
النزول فان قلت اليس قولك الا تنزل يدل على انه لم تنزل
فكيف جوزته قلت ان الا لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان الكلام

اي الا تنزل اي معناه لم تنزل

اي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض

الكلام نفيا والعرض لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع
الواقع في هذه المواضع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان
مرفوعا اما وصفا او مستانفا نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني اي
وليا وارثا او حالا نحو فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين
او قطعا او استئنافا نحو لا تذهب نغلب عليها اي انت نغلب عليه
قوله ومن المسامحة … جزم المضارع على … وهي … اعلم
ان هذه الاسماء … ان يضرب عن الايجاز والاختصار بيانه
انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيدا
اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما لا يحصى حصره ولا يقدر على استيفائه فاتي باسم عام يشتمل
الجميع وترك استيفاء الجمع فقيل من تضرب اضرب فقد ذكر على
كل انسان فلهذا الحكم بالتسمية … وهي منصوبة …
المفعولية فيما ذكرنا من الامثلة … قلت اي انسان تضرب اضربه
واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء …
ما انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وهذا اعني
اكرمه والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها فضلة … وبعضهم
على ان الخبر هو الجملتان جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه

المضارع

موصوفة

وسواء اعني من يختص باول العلم وعلى هذا اما تصنع اصنع او المعنى
شيئاً ما ان تصنع اصنعه لان ما يبهم يقع على كل شيء فلا قصد الشياع
اي به وجعل تابيها مشابه حرف الشرط كما ذكرنا وهذه منصوب على المفعولية
واذا قلت ما يكون لك خرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا البعض قول من
قال ان الخبر المجموع الجملتين لو لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون
فيه ضمير عائد الى المبتداء وقد خلا الجزاء منه هنا وهو مرفوع بالابتداء ولو
قلت ايهم تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى
واين ومتى من الظروف الزمانية واين من الظروف المكانية فاذا
قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على جميع الازمنة فاذا قلت اين تذهب
كان لاستغراق الامكنة ونحوها ما المزيد يقصد بها ابهامها
ما خرجتما تخرج اخرج وانما تكن اكن وعلى هذا انى وهي بمعنى كيف
دلالتها على نحو بها دون كيف تكون اكن وهي لاستغراق الكلية
الاحوال وتنها ليست بظرف كان كيف كذلك وعلى هذا مهما تخرجها
تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل ما ما على
ان يكون الثانية زائدة مثلها في اينما تدخل فابدلت الالف الاولى
هنا هاء تحسينا للفظ والثاني ان يكون مه وافقه قبل ما الشرطية
بمعنى اكفف ثم جربا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا حيثما واذما وهما

عن العائد وهو الشرط اخبر بعود الضمير اليه
ولكنه كذا تقول ابهم ما تشتهي
اكرم والمعنى ان انسان ما ان
تاتيني اكرمه ودمه معناه

تمكنه لان الغرض الدلالة على الجنسي والكلي المفرد تمكني في ذلك فاختاروها
لانها اخف لكونها مائة فانها تضاف الى ما بعدها كما يضاف ما بعد عشرة
الا ان ما بعدها مفرد في مائة درهم وذلك لان مائة تشبه عشرة من احدهما
مع عشرة لانها عشرة عشرات والثاني مع تسعين من حيث انها جمع
كثرة مثلها ولشبهها بالاولى جعل ما بعدها مجرورا ليكون كعشرة ولم يجمع ليكون
كتسعين توفرا على الشبهين حظهما ثم قالوا مائتا درهم فاضافوا
مثناها الى المفرد ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الف واخوانها والاعداد
المركبة من العوامل السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب بعدها
على التمييز تنحصر في هذه الاسماء اعني من احد عشر الى تسعة عشر اذا كانت
تنحصر في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فبالحرى ان يعد من السماعية
فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بعين ما ذكرتم
وقد عددتم من القياسية قلنا انه جعل المصنف الاسم التام مطلقا من
جملة العوامل القياسية لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب
ما بعده على التمييز فصح تعديده من جملة القياسية واما ان احد انواع
الاسم المبهم التام ينحصر في عدد مخصوص فذلك لا يمنع فيما ذكره على ان
الشبهة قائمة بعد اذ يمكن للسائل ان يقول ان الاعداد المركبة داخلة
تحت الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فبالحرى ان تعد من القياسية

كما تدل فيه نون الجمع **قوله** والثاني كم في الاستفهام عن العدد اعلم ان كم اسم
موضوع للكناية عن الاعداد وهي للكثرة ويستعمل على وجهين في الاستفهام
والخبر اما الاستفهام نحو كم رجلا عندك فتنصب المميز بعدها اي عشرين
اذ المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين مقدر فيها لانها
اسم والاسم يستحق التنوين وقد سقط للبناء واما الخبرية فانها
تبين بالاضافة الى الجمع والى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير
من الرجال فاضافوا الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم
واما الجمع فلانها لما بنيت باب عشرة واختصت التبيين بالنكرة المنصوبة
بالاستفهام وبالاضافة بالخبرية فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب
لما انها نقيضة رب فتجر ما بعدها حملا على رب وجاعلا وبينهما في
حمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية حيث يتعذر الاضافة
وذلك عند ما يفصل بينها [illegible] وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم
على ان الجر بعدها باضمار من وهي متوسطة في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية
يتضمن معنى الحرف وخبرية تشبيه الحرف [illegible] على السكون لان الاصل
في البناء السكون ثم انها تقع [illegible] بحسبها مبتداء ومفعولة ومضافا اليها نحو كم
رجلا او رجلا عندك بمعنى كثير او اعشرون من الرجال عندك وكم رجلا او
رجلا لقيت اكثيرا او اعشرين وبرز في كم رجلا او رجلا اطلقت ولا

بوزن كاع

ولا شك في علة الآخر المعنى لاقتضائها صدر الكلام على فهما من معنى الاستفهام
والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحد
لكا النقيض ولانها لما كانت تقابل رب ورب صدر الكلام فكذلك هي
ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ
مرة ومرة على المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم **قوله** والثالث
كاين وهي كلمة ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاين
رجلا وانما نصب مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة
وفيها خمس لغات كاين بوزن كعين وكائن وكاي بوزن كاع وكيء
بوزن كيع وكاء بوزن كع واكثر ما يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية
قوله والرابع كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه
وذا الذي في قولك هذا الا انها لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى
التشبيه كما في كاين وذا ايضا تغير حكمها ولذلك يستوي فيه المذكر و
الانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال هذا في هذه [illegible] فان ذا لما دخل عليها
الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فنصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما
كانه قيل لك العدد درهما وانما قصدوا ان تبين لكونه كناية عن عدد مبهم
فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما والله اعلم

قوله ومن التي عملت العاملة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال آولها
رويدا اي اخر يا الحلم اعلم ان بعض الاسماء ثقلا يقصد بها ضرب من الايجاز
حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسدون بها مسدها والنوع من
المبالغة والتوكيد لا يكون في اللفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد زيدا فكانه
اتخيم مقام امهل واستوى فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع في
هذا النوع من الاختصار ثم اعلم ان اسماء متمهيات عن الاسماء فقد يكون
امرا وقد يكون اخبارا كما لا وقد يكون متعديا كرويد زيدا او غير متعد
كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ولم يورد المصنف هذه النوع من حيث
انه يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العامل واما الاسماء الاخبار
نحو هيهات ومثل الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ذكره في الكتاب فمنها
رويد وهو مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم
بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل نحو الحذف التغيير دليلا
على انه خلع منه معنى المصدرية وبني لان الفعل الامر مبني وانما استوى فيه
الواحد والاثنان والجمع وغيرها وبين الفعل لانه في الاصل مصدر و
المصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد
وقد يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا او

او على الحال اي سيروا سيرا رويدا اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم
فعل كان الكاف مجردا للخطاب ولا محل له من الاعراب مثلها في ذلك
والنجاء ذلك نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور المحل على
انه مضاف اليه ومنها بله وهي اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد
يكون مصدرا فيضاف الى المفعول نحو بله زيد اي ترك زيد بمعنى اترك
زيدا تركا ومنها دونك وهو اسم لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا
اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة في الاصل فنقلت منها اسماء
للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتغني غنائها فجعلت منها
اسماء لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم بعد نحو هيهات الامر
اي بعد وقيل اصله هيهة فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز
فيه الحركات الثلاث في آخره ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو
شتان زيد وعمرو اي افترقا وتباينا وقد يزاد بعدها ما نحو قولك
نحو شتان ما زيد وعمرو واستقبح الاصمعي قولهم شتان ما بين زيد و
عمرو لان ما لو كانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو يقتضي شيئين
ولو جعلت مزيدة لا يسند شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية
ولم يستبعد بعضهم عن القياس لكون معنيهما صالحا للواحد والكثير
ومنها سرعان وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا حال

سرعان وانتصب اما لازم على التميز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل
اصله ان رجلا اشترى شاة عجفاء واخذ يسيل من انفها رغام فسيل منه انها
نظيفة ودكا فقال الاحمق قد سمنت الشاة فقالت امه ذلك فارسلته مثلا
لمن يخبر بكينونة الشي قبل وقته قوله ومن هيهات الثلاثي مبالغة ليست
اي من هيهات وشتان وسرعان
ببعد فانه فيه زيادة معنى ليست في بعد وهو ان المتكلم يخبر عن المقصود
بانه بعيد لا ان يعلم انه طلب مثلا ذكر الشي فحجب عن نظر اعتقاد فيه
واستبعاد حصوله فكانه يتمنى ان يقال بعد جدا وما ابعده من جهة المعنى وعلى
هذا شتان وسرعان قوله ومن التاسعة انواع اربعة من الافعال منها
الافعال الناقصة لعلمك ان هذه عوامل داخلة على المبتدا والخبر كظننت واخواته
الا انك تقول كان زيد الكريم ثم تسقط كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا نحو
زيد اخوك ولا ينتقض هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب ههنا ليس
بلازم لانه قد تسكت على ما دون الحال كما تقول ضربت زيدا ولو سكت على زيد في كان
لم يكن كلاما تاما كما اذا نطقت بالمبتدا وحده وانما رفعت هذه الافعال
المبتدا ونصبت الخبر لمشابهتها الافعال المتعدية في الاقتضاء رجلان
فاعلين ومفعولين وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما
يدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد
في انه يدل على قيام في ما مضى والمصدر ولا اذا سلبت الدلالة على الحدث عوضت

في هيهات اراد هيهات
وشتان وسرعان وذكر
لانا وانثى هيهات بعدهم

عوضت الخبر ليكون مع نفسه في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يسكت على مرفوعه
قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال
نحو صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجود معنى الخبر في
زمان ثان مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل
على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار
بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فهي بهذا الوجه تامة قوله
وكان يجي تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكره
وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا تفتقر الى المنصوب ويتم بالمرفوع
ومنه قوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا
منصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تعجب من تكليم من كان في المهد صبيا
والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان انت خير منه ابتداء كان الشان انت
خير منه فكان هذه هي الناقصة بعينها لان ضمير الشان اسمها والجملة خبرها
الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب
والرابع ان يكون زائدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيدا
قوله وكذا اصبح واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى على ثلثة معان
احدها ان يقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح و
المساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قائما وعلى هذا امسى

جارية بجرّها

والضحى والثاني أن يكون بمعنى الدخول في هذه الأوقات كما عمّ وأظهر فيكون تامة
نحو أصبح زيد أي دخل في وقت الصباح والثالث أن يكون بمعنى صار من
غير أن يقصد بها الأوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو
أصبح زيد غنيًّا وأمسى أميرًا وأما ظلّ وبات فقد يعنى أما اقتران مضمون
الجملة بالوقتين لكل منهما أو كينونتها بمعنى صار ولا يكون تامة ويظهر
من هذا أن المراد بقوله وكذا أصبح وأخواته نحو أمسى وأضحى دون ظلّ وبات
فكان ينبغي أن يقول أصبح وأخواته أو أخواته الآتية تسامحًا في العبارة قوله
وما في ما زال وأخواته نافية اعلم أن أربعة وهي ما زال وما برح وما فتئ وما انفك
وهو أنها موضوعة للنفي في أصلها ... دخلت على ما فيه
معنى النفي أعني زال وأخواته تجري مجرى الإيجاب بمنزلة كان فلهذا لم يجز ما زال
زيد إلا مقيمًا كما لا يجوز كان زيد إلا مقيمًا إذ لا أثر للاستثناء ما قبل تمام الكلام
في النفي دون الإيجاب وعلى هذا ما برح وما فتئ وما انفك ومعناه أيضًا زال
وبرح الأولى لا يستعمل إلا مع حرف النفي وقد يحذف حرف النفي لفظًا للدلالة والمعنى
مراد نحو قوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف أي لا تفتأ وما في ما دام مانعة
مصدرية وهي مع ما في حيزها في تأويل مصدر والمضاف محذوف وهو الزمان كما
في آتيك خفوق النجم فإذا قلت أجلس ما دام زيد جالسًا كان المعنى دوام
جلوسه أي مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها أن يشتغل بالكلام قبل

قبلا لأنه ظرف لا بدّ له ممّا يقع فيه قوله وليس لنفي الحال اعلم أنك تقول ليس
زيد منطلقًا الآن ولا تقول غدًا فتنفي انطلاق زيد في الحال فكأنه في التقدير
ما ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق
الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به وقيل إن أصله ليس كصيد البعير ولكنه
لما لم يتصرف التزم فيه الإسكان ليكون دليلًا على جموده وكونه
غير متصرف فخفف ولو كان متصرفًا لقيل لاسه كهاب ... على الأصل
كصيد عمر أن هذه الأفعال يجوز تقديم أخبارها على أسمائها مطلقًا وعليها
أيضًا إلا ما كان في أوله ما فإنه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائمًا ما زال زيد لأن
ما له صدر الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فذهب
المتقدمون من البصريين إلى جواز تقديم الخبر عليه وهو مذهب جماعة الكوفيين
إنه ملحق بما في أوله ما وهو اختيار أكثر المتأخرين فلم يجيزوا منطلقًا ليس
زيد لا فيقضيا ... صدر الكلام ولأنه فعل غير متصرف فيه فالحري
أن لا يعمل فيما تقدم انحطاطًا لرتبته عن رتبة الأفعال المتصرفة قوله
والنوع الثاني أفعال المقاربة اعلم أن عسى فعل ماض غير متصرف فيه
بدليل لحوق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة به وإنما سلب التصرف من
حيث إنه يشبه الحرف لأنه في معنى الطمع فأشبه بذلك لعلّ ثم إن فاعله
على نوعين أحدهما أن يكون اسمًا نحو عسى زيد أن يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية
وأن يخرج في موضع النصب لأنه بمنزلة قارب زيد الخروج إلا أنهم التزموا

وانما جيء مع الفعل لكونها للترجي الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون
ذلك ادل على مقتضاه واوضح للغرض المقصود منه لان ان لا يكون
الا للاستقبال والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان
يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر
لم يستعمل فيه لما ذكرنا ان مقصودهم انه لا يتجرد اللفظ عن علم الاستقبال
ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر لما فيها في الوجه الاول الاخير لما ذكر ان
او لا وجرى ذكر الاسم في صلتها نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بينهما ويجوز
اسقاط ان في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فلا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل
ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان ان مع صلتها
في الوجه الاول في محل النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله شعر
وماكان قيس هلكه هلك واحد ومجيء النصب صريحا في قولهم عسى الغوير
ابؤسا قوله وكاد برفع الاسم وخبره الفعل المضارع كاد ايضا من افعال
المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره فعل مضارع بغير ان متأول باسم فاعل
نحو كاد زيد يجيء اي جائيا الا انهم تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب
من الحال فالتزم بلفظه ما يدل بصيغته على الحال اعني المضارع ليكون
ادل على مقتضاه وقد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم
وما كدت آيبا وانما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب قبله

في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اوضح في الدلالة على الاستقبال
الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من
الحال فلما كان الامر على ذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى
وقد شبه بعضهم من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا وفرق اخر بينهما
وان كاد للتقريب القطعي من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى للتقريب
منه على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد
ولم يجريا في عسى لكون كاد ادل على التقريب استعملته العرب لقرب الشيء
منه الشيء كما جاء في المثل كاد العروس امير فانه لا يريد ان قربه من الامارة بل جعل
بل قربه الا انها شابهت في الابهة والمناسبة التشبيهية بينهما حتى
كان هذا ذاك قوله وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب
عسى وكاد وقد يجري كرب مجرى كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا جعل واخذ
وطفق واوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيه نحو اوشك زيد ان يجيء
واوشك ان يجيء زيد واستعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء قوله النوع الثالث
نعم للمدح والذم اجمع البصريون على ان نعم وبئس فعلان ماضيان و
وافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان والدليل على صحة المذهب
الاول لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما واعلاله طويلة الذيل

العروس كاد يكون امير

ولما صدرانهم عما ارادوا المدح العام والذم العام استمرارهما في نفس الممدوح
والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان دون زمان جعلوا
نعم وبئس ولبليس على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي
ادل على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال
وهما يدلان على تغير الاحوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت
والاستمرار واما الماضي فهو ماض ابدا فهو بمعنى الاستمرار اصلح وادل على معنى الثبوت
ادل فيهما فعلان ماضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم آخر
هو المخصوص بالمدح والذم قالوا علامة فاعلهما اذا كان مظهرا وجب ان يكون معرفا
بلام الجنس او مضافا الى المعرف بلام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد ولا تقول نعم رجلا
دون رجل وانما تقصد الرجل على الاطلاق فاللام للجنس كما تقول وليس
للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم [illegible] زيد واحدا معهودا كما لو
كان اللام فيه للعهد جاز ونوع سائر المعارف مثل نعم زيد انت او
نعم هو او هذا وذلك لا يقوله احد وكذلك قولك نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة
ما فيه لام الجنس الا ترى ان هذا اقدامنا [illegible] غلام رجل على انفراد ونعم الرجال
رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو وقد قصدت مدح رجلين ولا
تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد باللام الجنس لانك اردت ان
يكون في اللفظ دليل على انك تريد الاثنين فكانك قلت رجلان عمرا وخلت عليه

حتى المبتدا كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب
اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيته او اعطيت
درهما ولا تذكر من اعطيته واما الالغاء فلان هذه فكذلك ان تسكت
عنهما وتجعلها نسيا منسيا نحو قولهم من يسمع يخل كما في قولهم
فلان يعطي ويمنع ونحوه والغاؤها متوسطة ومتاخرة اعلم
ان لهذه الافعال ثلث مراتب الاولى لا يجوز فيها الا الاعمال ولا
يجوز الالغاء البتة وذلك اذا كانت متقدمة لان التقديم من اعلام
العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان الثانية التي يجوز فيها
الالغاء والاعمال وذلك عند توسط الفعل نحو زيد ظننت منطلقا او
زيد ظننت منطلق وانما تساويا لان واحدا من المفعولين تقدم
والفعل واقع بينهما فهو متاخر من وجه متقدم من وجه الثالثة
التي يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند التاخر وذلك لان الفعل لا حظ
له التقديم بوجه فضعف امره وحسن الغاؤه وانما اختص الالغاء
بهذه الافعال ولم يجز في غيرها من الافعال ذوات المفعولين لان الافعال
فيها [illegible] معنى الكلام لانك اذا قلت زيدا ظننت مقيما كان بمنزلة قولك
زيد مقيم في ظني ولو قلت زيدا اعطيت درهما وزعمت انك تريد زيد
درهم اعطيته لكنت احلت قوله والتعليق بالاستفهام واللام انما
علقت

عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذا اللام فيجعل لان الفعل
لا يعمل لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو او علمت لزيد منطلق
كان الجزءان في موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد عدل الى الابتداء
في موضع ... اللفظ ولا يكون التعليق في غير هذه الافعال لا تقول
اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدي المعنى ويفسد الكلام وانما
سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الجزءين في
الحقيقة كانت عاملة من هذه الجهة وهي غير عاملة لفظا فكانت
معلقة من جهة وغير معلقة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي
ليست بذات بعل ولا المطلقة

الباب الرابع في العوامل المعنوية

قوله الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل
اللفظية للاسناد وقد عرفت فيما تقدم ان العوامل المعنوية هو الذي
لا يكون للسان فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهي مثل المبتدا
والخبر هكذا عند اصحابنا لان رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية
لاجل الاسناد وانما يعتبر بقيد الاسناد لانا اذا اثبتنا ان الاسم المعرى من
العوامل ولم يسند اليه شيء نلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا
لم يكن مبتدا بل كان بمنزلة الاصوات التي حقها ان يتلفظ بها غير معربة
لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتركيب وانما وجب ان يعمل هذا

هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لاجل الاسناد والثاني
الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد عن حكم الاصوات واكتسابهما المعنى
الموجب للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه
والثاني لكونه جزءا ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه
الاعراب وقد عرفت فيما تقدم ان كل ما يتقوم به المعنى المقتضي عاملا فالعامل
عبارة عنه في عرفهم وهذا المعنى الذي نحن بصدده بهذه المثابة فوجب ان
يكون عاملا والكوفيون على انهما اعني المبتدا والخبر يترافعان و
حجة المذهبين مذكورة في الاصل قوله وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى
هذا المذهب السديد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه الجزءين جميعا عاملا
فيهما جميعا لا ما ذهب اليه بعضهم ان هذا المعنى عامل في المبتدا
والمبتدا هو العامل في الخبر وفي مذهب البصريين من انهما جميعا اعني
المعنى والمبتدا جميعا عاملان في الخبر قوله وحق الاول ان يكون معرفة
والاصل ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان يخبر
عما هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك ليحصل له
الفائدة وهذا هو الغالب انهم يبتدئون بالنكرة المخصصة نحو
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة
من المعرفة بشائبة تاويل الاية وهو هذا الجنس من العبد خير من ذلك
الجنس.

ذكره
وعلى هذا الكلام موضع ينبغي ان ينبه بالكلية انما يصح كيف ضرب من التأويل كما في الا
ستفهام والنفي وما جرى مجريهما نحو ما احد خير منك لان النفي لعمومه الحق
بالمعرفة وارجل في الدار ام امرأة لانه متساويا بهما وفي صلاح الدار
رجل وقد حسن لافهم الالتباس فيما معنى الالتباس الصفة بالخبر ولهذا التزم
تقديمه نحو وقد يجيئان معرفتين انما جاز تعريفهما عندما يكون المخاطب
متصورا الشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافدته بذلك النسبة المجهولة
عنده كما اذا عرف وجود منطلق وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت
له زيد المنطلق اي زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر
في ذكر حصول الفائدة بحيث وقت استقام الكلام وقولهم الله
الهنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك تقربا وتعبدا او
الثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف محمد ذكر فيتنزله منزلة من
لخبر بشيء لا يعرفه اعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر
على المبتدأ بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد في
زعمك كرفقت الخبر على المبتدأ لم يجز بل الوجه حيث تقول في ذلك
لكان المنطلق مبتدأ وزيد خبره لا يقال ان زيدا يدل على المعنى
الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدأ قدم او اخر والمنطلق
يدل على معنى النسبي فيتعين للخبرية متقدما كان او متأخرا لانا لا نجعل

لا نجعل المنطلق مبتدأ الا على تأويل خبر الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا
خبرا الا على تأويل المسمى بهذا الاسم فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدأ
وخبرا اتفاقا فما تقدم يكون هو المبتدأ لما ذكرنا هذا مذهب صاحب المفتاح
وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانهم اذا علموا
دون ذلك انه مخبر عنه يعرفه المخاطب بحوته بانه مسمى بزيد كان المذكور
مبتدأ وزيد خبره وان كان متقدما ثم الاختلاف انما هو في موضع الا
لتباس على ما اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا
واما في غير موضع الالتباس فالتقديم جائز بالاتفاق نحو قوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فهنا لا يلتبس ... بنوحية
ان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء
بانهم بمنزلة ابناء الابناء. **قوله** والمعنى الثاني رافع الفعل المضارع
اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع انما يرتفع لتعريه عن العوامل
الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع بالحروف الزوائد
من الزوائد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه
بحيث يصح وقوع الاسم فيه نحو زيد يكتب فيكتب ارتفع لانه
وقع موقعا يصح وقوع الاسم فيه اذ لو قلت زيد كاتب كان
اسد كلام فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب

ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام الاسم وقع في اقوى احوال المشابهة
في الاسم فعمل اقوى الحركات وهو الرفع ثم من الواجب ان تعلم انه ليس من شرط
صحة وقوعه موقع الاسم كون معناه معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل
يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم الا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول في زيد ضارب في زيد يضرب
او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل مرة وموقع المبتداء
اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل مرة و
موقع المبتداء اخرى وهو اسم محض ومما يدل على ان وقوعه موقع اسم
الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان ويقوم الزيدون
ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قايم الزيدان وقايم الزيدون لكونه
غير معتمد ولكنه ارتفع ههنا لوقوعه مبتداء والابتداء من مظان صحة
وقوع الاسم بعده فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل في قولهم كان زيد
يقوم اذ الفعل ملتزم في خبر كان ولا يصح الاسم لانا نقول هذا ان
الاصل ان يقال كاد زيد قايما على ما سبق في الاشارة فان قلت
فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب لوقوعه موقعا
يصح وقوع الاسم قلنا هذا مغالطة محضة لان العامل انما يعمل
بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب فاني يعمل فيه

١٣٤

فيه العامل الا ترى انك تقدر اضافة حيث فيفتح ان وهو ان كان قد دخل الجار لاتبني
يجر مستحق للاعراب قوله والعامل في الثاني عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب
جعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش جعل العامل فيه معنويا فاذا
قلت مررت بالرجل الكريم وجاني الرجل الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل في
الكريم عنده كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنى يعرف بالقلب
وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم وتعرى المبتداء
من العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب واحتج
سيبويه بان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل عليه
المعنى فيكون عاملا فيهما الا ترى انك اذا حلفت انا فيه ما كنت حاملا
للاناء والماء الا ان العامل يتصل اولا بالموصوف بلا واسطة ويتصل ب
الوصف بواسطة الموصوف قوله ويحتج للاخفش بقولهم يا عمر الجواد
استدل ابو علي على اختياره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات
ما اعرابه يخالف حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد
فزيد مضموم وصفته مرتفعة او منتصبة فلو كان العامل في الصفة
هو العامل في الموصوف لم يختلف حركتهما بان كان احدهما اعرابا و
الاخرى بناء وهذا معنى قوله فان المؤثر لو كان فيهما واحدا لما اختلف
حكما ومن روى يا عمر الجواد فظاهر انه جعله البيت المشهور الذي هو قا
كعب

ابن اسامة وابن سعدان باكرم منك يا عبد الجواد فقد سمى اذا احتج للاخفش
في النصب اذ الصحيح ان يقال ان العامل قد عمل في محل المنادى ما النصب
حيث كان مبنيا وعمل في صفة النصب لفظا حيث كان معربا فيكون العامل
فيهما واحدا كما في ذهب اسى اللابر الباب الخامس في

فصول العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة

قوله المعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهي خمسة الاول ا
المضمر قالوا ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه علما انه سلف
في باب ما لا ينصرف والنكرة ما لا يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته
نحو رجل وفرس وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شئ بعينه وهي
خمسة اضرب الاول المضمر قالوا انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى
المتكلم والمخاطب او غيرهما بعدما سبق ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا
فرق بين ضمير المعرفة والنكرة في انه لا يكون معرفة لكنه بعد انه لا يكون في مثل
الكلام الا التنبيه وكذا اذا قلت جاءني رجل فضربته لان رجلا وان كان نكرة
في اول الكلام لكنه لما ذكرته فقد عرفته ببعض التعريف وصار الخبار
عنه بالمعنى من الاسباب التي تقرر له عند السامع معرفة فاذا ضربته فقلت
ضربته كان ضمير المعرفة على انه زيد الذي قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون
لغيره في هذا الكلام قالوا والعرف في انواع المعارف هو المضمر بل لانها

واحد منها نكرة نحو
زيد ضربته فيكون ردهم

لانها بمنزلة وضع اليد على الشئ انما يضمر بعدما عرف واعرف انواع الضماير
ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد
وعمرو وهو قالوا في تعريف العلم انه الذي علق على الشئ بعينه غير متناول ما اشبهه وانما
قيد بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت زيد مثلا هو لا يمتنع
ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بقيد الخاص احترازا
عما يتنكر من الاعلام نحو كم من زيد لقيته ونحو ذلك فان لفظ العلم يطلق
على مثاله باعتبار ما كان عليه العلم والعلم كما يكون للافراد يكون للاجناس
نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف الجنسي
اللام وحدها عند سيبويه للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها لا
درايا لا تلتبس في الدرج وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما
استمر التخفيف بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام
اما ان يكون المراد الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا من
افرادها فان كان الاول كان التعريف تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان
وان كان الثاني كان التعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد هذا هو
الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون لشئ يمكن ارتباط جميع افراده
نحو ان الانسان لفي خسر فيقال ان لام الاستغراق بحجة قوله نحو والا قد
ان يأكله الذئب فاللام هنا للجنس والعهد والاستغراق قوله والرابع

وقد يكون بشئ لا يمكنه ذكره في
ولا يسمى الاستغراق

المبهم وهو شيئان قالوا ان المبهم هو ما كان متضمنا للاشارة الى غير
المتكلم والى المخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في الذكر ثم ان المبهم
اما ان يكون بحيث يستغني عن قصة او لا يكون والاول اسماء الاشارة
والثاني الموصولات انما بنيت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم
استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها اذا اطلقت لم
يفهم منها غير شيء ولا جنس كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء
اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حال الرفع وهذين
في حال الجر والنصب كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا اللذان واللذين
قلنا عن ذلك جوابان احدهما لا نسلم ان هذين وهذان تثنية هذا على
حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة للتثنية هذا كما ان هما
لفظ موضوع للتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس
للاعراب بل هي صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر
كما انهم صاغوا ايضا بهذه الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا
وللمجرور ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا ولا شك ان اختلاف الصيغة
لا يكون اعرابا ويؤيد ذلك ان هذان ليس بتثنية هذا لحذف الالف
من هذا اذ الالف في التثنية لا تحذف بل ينقلب اما واوا او ياء نحو عصوان
ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثنى فالتثنية تزيل عنه شبه
[illegible]

١٣٧

شبه الحرف وتثبت فيه قوة الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا
وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية
استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق ذلك قوله والموصولات
نحو الذي والتي الموصول ما لا بد له في تمامه اسما من جملة تقع صلة له نحو الذي
ابوه قائم زيد وانما تعرفت بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في الذي زائدة و الالف
اصله لذي على وزن عمي وانما ذكرت لتحسين اللفظ نحو ان يقول مررت
بالرجل الذي فعل كذا فيكون اللفظ مشاكلا اذ لو قلت مررت بالرجل لذي
فعل كذا لم تجعله ذكر الاشتقاق ويذكر ان زيادة اللام هنا انما وقعت
بمنزلته وليس فيها الف ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي
عرفته قوله فانه لا يتم الا بصلة وهي احدى الجمل الاربع وذكر نحو
الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهبت عنه عمرو والذي في الدار ابوك
خالد والذي ان تكرمه يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون من الجمل
التي تقع صفات يعني انها من الجمل التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب
فلا يجوز وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال
جاء الذي اضرب زيدا عمرو ولانه لم يكن في اضرب زيدا بيان لمعنى الذي لكي
يمكن اذا قلت الذي [illegible] لو قلت جاءني الذي اتضرب لان
الاستفهام ليس بشيء [illegible] كما كان الخبر وعلى هذا التمني
والتعجب فيكون

لو قلت جاءني الذي ما اكرمه بحلم او اكرمه به لم يجز لان التعجب مبهم عارٍ عن
البيان اذ الانسان متعجب مما يستبهم عليه سببه فان اتيت بالقول
مع مثله الاشياء جاز لانه يصير اخبارا نحو الذي اقول فيه اضرب به ولو
اضمرت القول جاز لكن الجيد اظهاره ثم انه لا بد في الجملة الواقعة صلة
من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما لما مر وهٰهنا اوجب
لان الصلة مع الموصول في تنزيل(?) اسم واحد فلا بد من رابط بينهما
ويجوز حذف العائد للعلم وهذا متسع في كلامهم نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث
الله رسولا اي بعثه ذكره وغلا جي في التنزيل آية من هذا الجنس الا حذف العائد
فرانا فيه الآن موضعين احدهما قوله تعالى والذي يتخبطه الشيطان من المس
والثاني قوله تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه ثم اعلم ان الذي وضع وصلة
الى وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا يكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف
المعارف بها لان المعرفة لا يوصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد مستهم
الحاجة الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا به الى وصفها بالجمل كما
توصلوا الى الوصف بالاجناس بذو ولما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل
فرس مثلا قالوا مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان
تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قام من الحضرة لمن يعلم ان انسانا
قام من الحضرة الا انه لم يعرف عينه فاعرفت بذلك انه ذاك ولم يعلم المخاطب

١٦٩

ما اخرج ماذكر سوا اخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا
فقد اخرجت زيدا من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يخل من حكم دخل فيه معه
وغيره لانه ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان الحمار في قولك جاءني القوم
الا حمارا لم يدخل في الحكم الا انه يخرج عن حكم دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم
يدخل فكيف اخرج قلنا المراد بالاخراج صرف الحكم عنه والتصريح به والنص
عليه قوله والمستثنى بنصب الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا
لا يخلو من ان يكون في كلام موجب او غير موجب والمعنى من الموجب ما لم
يصدر باحد الاشياء الثلثة التي هي النهي والنفي والاستفهام وبغير
الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان
من الاستفهام ... كما يراد من النفي والنهي يراد فيه ايضا نحو قوله تعالى
هل من خالق غير الله فان كان الكلام موجبا فلا بد وان يكون المستثنى منه مذكورا
والمستثنى منصوب نحو جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه فيشابه المفعول
لكونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام ولم يشبه ... خاصة بالمفعول معه لان العامل
فيهما بتوسط الحرف والمصاحبة الحرف معنا عاملة عملا كما جعل الواو
ثم ... وان كان العامل ... للمنصوب ...
النحويين وان كان غير موجب فلا يخلو من ان يكون تاما او غير تام

اي ما جاءني احد اي ... الاستغراقية

والمعنى بالتام ما كان المستثنى منه فيه مذكورا فان كان تاما فلا يخلو من ان
يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا يكون فان كان فالمستثنى منصوب ابدا
اذ لا مساغ للبدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون
المستثنى من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو
ما جاءني احد الا حمارا او على اللغة الحجازية اذ البدل ... وعند بني تميم ... ان
يكون من جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز فيه في المستثنى
النصب على ما ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيدا والا زيد وما مررت
باحد الا زيد والا زيدا وما رايت احدا الا زيدا وفيهما لا يجوز الا النصب
لكنه يحتمل البدل والاستثناء والنصب بدل البدل لان الكلام فيهما لو حمل
على الاستثناء يكون الفعل الواقع قبل الا غير متوجه الى ما بعد الا والكلام قبل الا تام
لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصبت لتمام الكلام واذا
حملت على البدل كان الفعل الواقع قبل الا متوجها لما بعد الا اذ المبدل
في حكم الساقط فكان قولك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة ما جاءني الا زيد واذا
كان كذلك فالبدل اولى لكونه مقصودا في الكلام وفيه بخلاف النصب
اذ هو فضلة ولا يكون جزءا من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما لم يرجح
البدل في الموجب نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه

اي كان المستثنى مقدما على المستثنى منه

والثاني ان يكون ذا مرفوعا بحب اي بتقدير الفاعل بفعله وزيد بدل منه
كانه قيل حب زيد والثالث ان يكون خبر مبتدا محذوف كانه قيل لما ذكر
حبذا اي المحبوب فقيل من هو قيل زيد والرابع ان يكون زيد مبتدا و
حبذا خبر مقدم عليه واغنى اسم الاشارة عن الضمير فيخبر جملة جملة
وهي حب لما معنى مفردا فلا اشكال او هي جملة فعلا كان متضمنا لضميره و
الخامس ان يرتفع زيد فاعلية حبذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها
الفعلية قوله وشبههما اي يلحق بهما بئس كما يلحق حبذا بنعم لا يفارقهما
في المعنى وذلك نحو قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا فساء فعل جار
مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا ومثلا تفسيره والقوم معه
المخصوص بالذم ولكن على حذف المضاف والتقدير ساء مثلا
مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط
تجانس المبين الفاعل والمخصوص لان المخصوص كالمبين له و
المبين لابد من ان تجانس المبين قوله والنوع الرابع افعال
القلوب انما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك واليقين
وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت الاربعة بمعنى معرفة الشيء
بصفة زيد بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبرا عنه بشيء وذلك نحو
علمت اباك كريما ورايته جوادا ووجدت زيدا ذا الحفاظ ومنه

للافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر ككان وان اذا قصدا مضافا بالى
الشك واليقين كظننت زيدا عالما او علمت الا ان هذه الافعال تقتضى
المبتدأ والخبر لفظا ومعنى فينتصب كل واحد منهما على المفعولية فما الذى
كان مبتدأ مفعولا اولا والذى كان خبرا مفعولا ثانيا ويعتبر صحة الكلام
بان يسقط الفعل فانه يستقيم ما بعده مبتدأ وخبرا كان الكلام سديدا
والا فلا وحكم ثانى المفعولين حكم خبر المبتدأ عنهم اى فهذه الافعال اخلاء حسبت
وخلت بمعنى اى لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا اما ظننت فهى اذا كان
بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما فى قوله تعالى فظنوا انهم ملاقوا
ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من ظنة بمعنى التهمة لم
يقتض المفعول الثانى نحو ظننت زيدا اى اتهمته واما زعمت اذا كان بمعنى
ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضى
الثانى كقوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذا علمت قد يكون
بمعنى معرفة الذات فلا يقتضى المفعول الثانى نحو علمته اى عرفته و
وكذا رايت قد يكون من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا
يقتضيان الثانى نحو رايته ووجدت الضالة قوله ومن خصائصها
امتناع الاقتصار على احد المفعولين لانه لم يجز الاقتصار فيهما لانهما
داخلة على المبتدأ والخبر فكما لا يستغنى المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ

ولا بمعنى المستقبل فلا تقول زيد حسن مربوا بشيخ او حسن فلا ينقطع
قوله المصدر هو الاسم الذى يشتق منه الفعل وانما سمى المصدر مصدرا
لان الفعل يصدر عنه والمصدر فى الاصل هو الموضع الذى يصدر عنه
الابل والاولى على ان المصدر هو اصل والفعل مشتق منه ان المصدر اسم
مستقل بنفسه ومستغن عن الفعل والفعل لا يقوم بنفسه ويحتاج الى الاسم
ولان الفعل يدل بصيغته على شيئين حدث وزمان والمصدر على شىء
واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الاثنين والاصل قبل ولان
المصدر له مثال واحد والفعل له امثلة كالذهب نوع واحد
يتخذ منه اشياء مختلفة ولان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر
لا يدل على مدلوله والفرع لا بد وان يكون فيه الاصل وزيادة واما ما
تمسك به الكوفيون من اعتلال المصدر باعتلال الفعل وصحته بصحته
نحو قام قياما وقاوم قواما فقد يدل على اصالة الفعل مطلقا وكون
المصدر مشتقا منه وان دل فانما يدل على اصالته فى النوع التصريفى ولا
كلام فيه الا كلام فى انه الاصل فى الكل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا
قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من ضرب زيد عمرا فقد
فعل الرفع والنصب كان مصدرا ذكره وانما قال ... ان
ضرب لان الفعل المصدر بان تنزل منزلة المصدر فى كونه عاملا

وهو الغريب يعمل الرفع فى زيد والنصب فى عمرو

مثال المبتدأ

ومفعولاً ومضافاً إليه ومبتدأً نحو أعجبني أن خرج زيد وأعجبت أن تخرج
مثال المفعول مثال المضاف إليه
ويلجئني خبر أن تخرج وأن تخرج خير لك فلما كان بمنزلته في الإعراب في هذه المعاني
كان المصدر أيضاً بمنزلته في العمل دون امتناع تقديم معموله عليه
فلا يقال أعجبني زيداً ضرب بكر إلا بقول أعجبني زيداً إن ضربت قوله ويضاف
إلى الفاعل اعلم أن المصدر المتعدي المضاف على خمسة أضرب أحدها
أن يضاف إلى الفاعل ويذكر المفعول منصوباً نحو عجبت من دق القصار
الثوب والفاعل مجرور لفظاً ومرفوع معنى فلذا يجوز حمل المعطوف أو الصفة
على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلاً أو من دق القصار
الحاذق والثاني أن يضاف إلى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب
زيد أي من أن ضرب زيد والثالث أن يبنى المصدر للمفعول ويضاف إلى
المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد أي من أن ضُرب زيد
وعلى هذا سلك الكتاب بعجبت من دفع الناس بعضهم ببعض أي أن دفع
الناس بعضهم ببعض والمضاف إليه ههنا مرفوع معنى لأنه مفعول ما لم
يسم فاعله والرابع أن يضاف إلى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعاً نحو عجبت
من ضرب اللص الجلاد والخامس أن يضاف إلى المفعول ويترك ذكر
الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أي من دعائه
الخير والمضاف إليه في هذين الوجهين الأخيرين منصوب معنى لأنه مفعول

ومنها بنى لما بين ومتى إلا أنها لا يجاب بها الأمر ما ذكر لأنها قد لزمت الإ
ضافة والإضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائها الإبهام والإضافة تخصصه
وإذا كنت عاملاً في معنى المجازاة قوله وأي يكون واحداً من اثنين وضع
أي على أن يكون واحداً من اثنين أو جماعة ولهذا إذا أضيف إلى المعرفة
لم يضف إلا إلى اثنين فصاعداً أو لكون النكرة بمثابة أضيف إلى الواحدة
كانت أو اثنين أو جماعة قوله ويدل اسمها على اسميتها إلى آخره فقد استدل
على اسمية هذه الكلمات بأربعة أشياء إسناد الفعل إلى الضمير نحو
إنهم يأتي الكرم والإضافة المختص بالأسماء ودخول حرف الجر عليها نحو على
تقرأ أمر سو بإضافتها نحو إنهم ويدخول التنوين نحو أياً ما تدعوا ومثله
الدلائل لا تعم جميع هذه الأسماء بل يختص بعضها لأن إذ ما وحيثما لا يدخلها
شيء من ذلك والدليل العام على اسميتها دلالتها مع إفادة معنى المجازاة على
معان متصورة استقلالاً بأنفسها لولا مقارنة معنى المجازاة إياها
بخلاف إن الشرطية فإن معناها مقتصر على إفادة معنى المجازاة ويدل
على اسميتها أيضاً أنها تعرى عن الإعراب المحلي كلها وإذ الحرف لا يكون
له إعراب بوجه قوله ومنها أسماء العدد تنصب اسماً نكرة على أنه تمييز
اعلم أن أسماء الأعداد في إبهامها بمنزلة المقادير فافتقرت إلى ما
يبينها لا يحمل إذا قلت عندي ثلاثة مثلاً فلم يعلم أي شيء نوع تقصد

فوجب ان تأتي بما يبين ويزيل الابهام ثم ان التبيين قد يكون بالاضافة
وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فانه يجب ان يضاف
الى مميزه اقل العدد الذي هو افعل وافعال وافعلة وفعلة ونحوها للجمع الصحيح
مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلاثة غلمان لانه
للكثرة والثلاثة الى العشرة من عقود القلة فيجب ان تقول ثلاثة غلمة
فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان يضاف الى الكثرة نحو ثلاثة شسوع
لفقد السماع اشسع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة الى تسعمائة اذ
القياس ثلث مئات او مئين لان الثلاث يبين بالمائة الا انهم
استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة
الشعر ومنها دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس مفردا
كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع
لانه لا يدل على عدد مخصوص من العدد واما التبيين بالمنصوب
فقد يكون فيما ينون من الاعداد نحو قول بعضهم ثلثة اثوابا لانهم
لما نونوا نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كيف بعجابا وفيما
فيه النون نحو عشرون وثلثون ونحو مر ذكره وفيما تركب من الاعداد
نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه تقدير التنوين اذ الاصل خمسة
وعشر فلا يجر لانه مضموم وحق المنصوب ان يكون مفردا لكنه

المميز

خرج كل الانهار في الصول افادة من التبعيض يعني اذ لولا ذلك ممكنا
ولم تفد قولك خرجت من البصرة لانك اذا افادتها فقد فارقت جميع
نواحيها اذ لا يصح ان يكون خارجا وغير خارج وتكون للبيان في غير
من المواضع وغيره في قبل من الا لحم تبين ما هو المقصود وهي مثل قوله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وفيها اقرب من معنى الا
بتداء اذ جعل ابتداء اجتناب الرجس من الاوثان وتكون مزيدة
في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد ودخولها
في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان حروف
الجر موضوعة لمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون
حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن معنى انها مزيدة
لم تخرج عن منسوب معنى الابتداء ولهذا قال الاخفش اذا قلت ما
جاءني من رجل معناه من احد الى اقصاه ولهذا قالوا انها للاستغراق
ولعل الصواب ان يقال انها في المعنى بين ما جاءني احد وما جاءني من احد
لان فيهما جميعا معنى الاستغراق لان احدا اذا قرن بحرف النفي
وهو منكر يفيد الاستغراق البتة اذ لا تقول ما جاءني احد بل اثنان و
لما في ما جاءني من رجل مثلا فيكون بزيادة محضة حيث افادة الاستغراق
الا ترى انك لو قلت لغير من لم تفد الاستغراق قطعا بل محتملا وصح قولهم

منها

لان عشرة قد تكون من الدراهم
وغيرها

منه ما جاءني مبتدأ الى اقصاه

في ما جاءني من احد زيادة محققة
مزيدة لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق
في المعنى

1

مما جاءني رجل بل رجلان تنبيه لا لذكر فيه صرف الكلام الى الاستيناف وازال
عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرف صيغة المضارع الى الحال
مع الاطلاق قطعا بعد ان كانت محتملة لها ولغيرها وبهذا الاستشهاد
المصنف الزيادة بما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من
من في النفي وما جرى مجراه مستمر ولا يزاد في الاثبات عند سيبويه
واجاز ذلك ابو الحسن مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والى للانتهاء
الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة يريد ان منتهى السير هو الكوفة
وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم فالا
ولى ان يرجع الى معنى الانتهاء لان المعنى لا تنتهي في الاكل اموالهم الى اموالكم وحتى معناها
الانتهاء بغاية قوية من وجه وهي ان مجرورها اما ان يكون ما ينتهي به المذكور
نحو اكلت السمكة حتى راسها فان الراس ينتهي السمكة او عنده نحو
نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة و
هذا معنى قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون جزءا من الشيء او ما يلاقي
اخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق
به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه كذا ذكره جار الله العلامة ولا يجب ان
يكون مجرور الى كذلك ومن ثم جاز اكلت السمكة الى نصفها او ثلثها ولم يجز حتى
نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في الحكم في مسئلة السمكة قد اكل
والبارحة

تكملة

نحو قوله تعالى ما لكم من اله غيره

نحو قوله هل من خالق غير الله

ذاهب ولهذا بنا ذكرنا بانه باسطا وان كان ماضيا في الظاهر الا
ان المعنى على حال يد يبلغ الكرامة او صفة المضارع موقعه نحو يبسط لصح
وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورتها الحاضرة نحو كان زيد يضرب
عمرا امس واعلم ان شرط عمله الاعتماد على احد الاشياء التي اشترطها
للظرف الاعتماد عليها على ما سبق في صدر الكتاب فلا يجوز قائم غلاما
خلافا للاخفش والكوفيين **قوله** اسم المفعول لما كان اسم الفاعل اسما
مشتقا لذات من قام به الفعل اعمل عمل الفعل المبني للفاعل كان اسم
المفعول ايضا لما كان اسما مشتقا لذات من وقع عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني
للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما ذكرنا من اشتراط الزمانين
والاعتماد تقول مررت برجل مضروب غلامه فيكون غلامه مرفوعا بمضروب
كما كان مرفوعا بيضرب ومضروب في المقدار جار على يضرب لان اصله
مضرب فاشبع ضمة الراء فنشا منها الواو وانما فعل ذلك لرفضهم
بناء مفعل في ابنيتهم الا في الفاظ نادرة نحو مكرم ومعون ومكرم ومعطى جار على المفعل
لفظا فتقول زيد مكرم اصحابه ومعطى غلامه درهما كما تقول يعطى
قوله والصفة المشبهة وهي ما لا يجري على الفعل اعلم ان نحو كريم ليس
بجار على يكرم والحسن على يحسن وكذا شديد وغني وصعب وما اشبه
ذلك وهو مرتبة هذه الصفات بخلاف مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة

فابدلت ضمة الميم فتحة لئلا يلتبس باسم المفعول من باب الافعال فصار مضرب فابدلت فتحة الراء ضمة لئلا يلتبس باسم المكان فصار مضرب ...

بماس حسنا انما تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فتقول
مررت برجل حسن وجهه وكريم اباؤه وشريف حسبه وترفع هذه الاسماء
بالصفة كما ترفعها بالفعل وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليكون
ارتفاعه بالفاعلية على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء
نحو زيد كريم ابوه بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الابتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل
كرماء او كريمون اباؤه اذ المبتدأ على عدة الخبر اذ كان هو هو فان قلت
كيف عملت هذه الصفات وهي بمعنى الماضي نحو زيد كريم ابوه اذ الكرم
شيء قد وجد قديما وكيف جاز ان يزيد الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل
قلت ان هذه الصفات في حكم اسم الفاعل انها بمعنى الحال الا ترى
انك اذا قلت زيد حسن وجهه فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل
وكون هذا الفعل موجودا قبل زمانك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في
الفعل الصريح في قولك زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل
وعلى هذا اسم الفاعل زيد قائم غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع
ذكر خبر حالك بزمان ويدل على انها ليست بمعنى الماضي انك لو قلت زيد
حسن ابوه امس قبيح اليوم لم يجز حتى تدخل كان ليدل على ان الحال حال
محكية وليست بحاضرة كما في الفعل واسم الفاعل نحو كان زيد يقوم امس
او قائما غلامه ولهذا قالوا ان هذه الصفات ليست بمعنى الماضي والا بمعنى

عليها اللام فاستغرق الجنس بمجموعها وكذا الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك
قالوا وانما اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا الى المعرف
انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس
ايذانا بان في الممدوح والمذموم بهما ما تفرق في جميع الجنس من المناقب والمثالب
والمثال الاسم الواقع بعد الفاعل فهو اعني المخصوص بالمدح او الذم وفي ارتفاعه
مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ مؤخرا وما قبله خبره فكانه قيل زيد نعم الرجل فزيد
مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس
لاشتمال الاسم الواقع عليه على المبتدأ اعني الضمير العائد اليه
ونظير ذلك قوله عز وجل القتال لا قتال لديكم لان القتال في قوله
فاما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيه الا ان
اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد
اليه والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل
فكانه قيل من هو الذي مدحت فيقول زيد اي هو زيد فهو جملتان والاول على
كلام واحد ويضمر الفاعل اي اضمر الفاعل قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة
والتوكيد ولان النفس مع ابهامه تتطلع الى ما يفسره ... وجد بعد
قاعدة الاستبداد وللتنبيه وللبيان الذي ياتيه فكان ذكره بمنزلة
اعلاء ذهن للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان

وذكر نحو نعم رجلاً زيد والاصل نعم الرجل رجلاً ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة
تدل عليه فرجلاً نصب على التمييز كما في عشرون رجلاً والمميز لا يكون الا نكرة ويوما
اختص هذا الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الاسم الذي
هو مثل وهذا الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم **قوله** ويلحق حبذا بنعم حبذا
كلمة مركبة من فعل وفاعل بمعنى حبّ صار محبوبا جدا واصله حَبُبَ بالضم
فاسند الى الاسم الاشارة وجرى بعد التركيب مجرى نعم في المدح نحو حبذا الرجل
زيد وحبذا المرأة هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث والاثنان والجمع لانهم
سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا تغير عن حالها بل يلفظ بها بنية واحدة
وقد اختلف فيها اسم هي ام فعل فذهب اكثرهم انه اغتلب عليها الاسمية
لان الاسم اقوى من الفعل و[illegible] الافراد فان الغالب عليه
الاقوى وذهب آخرون الى انه اغتلب عليها الفعلية لتصدرها به وذهب
آخرون الى انه لا يغلب عليها الاسمية والفعلية احديهما تقول حبذا الرجل
زيد فحبّ فعل وذا فاعله والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول
حبذا رجلاً زيد فيكون تمييزاً لاسم الاشارة الذي هو في الابهام نظير الضمير
في نعم رجلاً وكذلك تقول حبذا زيد والاسم تقول نعم زيد تفصيلاً للظاهر على
المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص بنعم وجوها احدها ان يكون
حبذا مبتدأ وزيد خبره وعلى هذا انما يتاتى على قول من يغلب عليها الاسمية والثاني

يعم مضمر ١ علم خاص ٢ لام تعريف ٣
مبهمات ٤ المضاف اليه ٥

ولو لم يبلغ المخاطب ذلك فعلت هذا الذي قدم من الحضرة
اصلت ثم ان الفرق بين ما ومن ان الذي تقع وصفا وهما
لا يقعان وصفين والفرق بينهما ان من يكتفي باولي العلم
غالبا وما يعمهم وغيرهم **قوله** ولهما المضاف الى احد
هذه الاربعة اضافة معنوية وذلك نحو هذا غلامك او غلام
زيد او غلام هذا الرجل او غلام من عرفته وقد ذكر في باب
الاضافة ان كل نكرة اذا اضيف الى معرفة اضافة معنوية
فالمضاف يكتسي من المضاف اليه التعريف الاسماء ضرب تدخل في الا
في الابهام يعرف فانها نكرات وان اضيف الى المعارف اعني
نحو غير ومثل وشبه وقد سبقت الاشارة فيما تقدم **الفصل
الثاني** في التذكير والتانيث المذكر ما ليس فيه تاء
التانيث وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء
في بنت واخت ونحوهما فانها بدل عن الواو وليست للتانيث
الا ان ابدالها جعل مختصا بحال التانيث والوقف على بنت و
اخت وبعضهم يقف على تاء التانيث ايضا بالتاء ولا تقلبها
هاء كخوطلت ومنه قول الشاعر بل جوزتيها كظهر الحجفت ثم ان
هذه التاء اعني المنقلبة هاء في الوقف كما تجيء للتانيث تجيء للفرق

بعلامة التانيث

بين الجنس والواحد منه كتمر وتمرة ومنه حجرة وقتلة وللمبالغة

في نحو علامة ونسابة ولتأكيد معنى الجمع كحجارة وللدلالة على النسب

او التعريب كمهالبة وموزجة وغير ذلك مما يطول تفصيله

وشبهها بالتانيث كونها فروعا لاصل فرعية التانيث للتذكير

قوله والالف تجئ للتانيث مقصورة او ممدودة

كحبلى وصحراء والابنية التي يكون فيها الالف المقصورة قد تكون

مخصوصة كفعلى بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين

وفعلى بضم الفاء وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى

بفتح الفاء وكسرها وسكون العين فان الفهما قد تكون للتانيث

كسلمى وذكرى ورضوى وقد يكون للالحاق كارطى ومعزى

وعلامة كونها للتانيث امتناع الصيغة من الحاق التاء

[illegible] غير منصرف في الاستعمال واما امثلة

الممدودة فكثيرة جدا يورث عدها سامة **قوله**

وهي على ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي وهو ما بازائه ذكر من

الحيوانات كالمراة والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك

بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما

ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاوجبوا معه الحاق

او اقتضى

العلامة

وقيل دخلت التاء في علامة ونسابة للتانيث فكانه قيل جماعة علامة اي انه ليس بعلام واحد كانه جماعة من العلماء وغير ذلك

العلامة بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز حذفه الا في

ضرورة الشعر واما في غير الحقيقي فقد جاز طلع الشمس جوازا

مستمعا وان كان الاحسن طلعت فان وقع بين الفعل وبينه

فصل جاز في الحقيقي ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة

لان الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يله ولم يبق له تلك القوة

فيستدعي الحاق العلامة لا محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي

نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولو كان بهم خصاصة لانه

اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل يحسن ثم ان

تانيث البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الادمي

لان البهائم لا يتميز اعيانها بل يجمعها صورة متحدة و

فلا يقصد تانيثها وتذكيرها ذلك القصد فالتحق بالتانيث

غير الحقيقي فاجيز صار الناقة وان كان لم يجز جاء هند

قوله واللفظي على ثلث اضرب التانيث غير الحقيقي قد يكون

فيه علامة التانيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا

تكون ثم انه ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء نحو ارض فانه

بدليل اريضة وفعيلة وانما قدر التاء دون غيرها من علامات

التانيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا اسمي مونثا

سماعياً لانه تجمع تحفظ من العرب ولا قياس عليهما ثم المقدر فيه
التاء ان كان ثلاثياً فامره ظاهر فيه الا بضميرين بالاسناد نحو طلعت
الشمس وبالتصغير اذ التاء تظهر فيه وان كان رباعياً فصاعداً
اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجميع اصولاً او لم يكن
نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو لدغتني عقرب و
والتاء لا تظهر له في التصغير لتنزل حرف الرابع منزلة تاء التانيث
على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قديديمة ووريئة
حيث اظهر التاء في الرباعي وعكس عريس وعريب ثم انهم
جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثاً لوجهين احدهما
ان الجمع فرع التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان
الجمع المكسر فرع على الجمع الصحيح فاجتمع فيها فرعيتان فلما كان تانيثه
لاجل المشابهة كان تانيثاً غير حقيقي جاز في فعلها الحاق
العلامة وتركه نحو فعل الرجال وفعلت الرجال ولا فرق بين
جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات
وقوله تعالى وقال نسوة وقال الزمخشري نسوة اسم مفرد لجمع
المرأة وتانيثه غير حقيقي كتانيث اللمة وهي اسم لجماعة النساء
وقيل انما قال وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل جملت

على معنى

بحقيقتها

على معنى الجماعة وتانيث الجماعة ليس بحقيقي واما لم يجعل الجمع
بالواو والنون مؤنثاً لانه لم يثبت به التانيث الا من وجه واحد
بخلاف التكسير كما عرفت لانه مخصوص بالذكور ولم يتغير صيغة
واحده بل الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير
فانه قد استوفت له صيغة قوله هذا اذا كان الفعل مسنداً ٤
الى الظاهر الا كما نحو طلع الشمس اما اذا كان مسنداً الى ضميره فلا بد من
الالحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم يلحق العلامة لم يعرف
اسناده الى ضميرها ام لا اسم اخر يجيء بعده نحو طلع شعاعها
او قرنها مثلاً وقيل انما امتنع الشمس طلع لامتناع قولك الشمس طالع
ووجه الامتناع هناك ان خبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكيره
وتانيثه وتثنيته وجمعه من حيث كان هو المخبر عنه فلما كان
حكمه هناك هكذا وهذا واقع موقعه تبعه في ذلك وكذا
اسند الى ضمير الجمع لم يجز الالحاق العلامة نحو الرجال جاءت و
والمسلمات فعلت منه اسندت الى ضميره المتكلم
ولك ان تسنده الى الضمير البارز نحو الرجال جاؤوا والمسلمات
فعلن قال ابو عثمان والعرب تقول الجذوع انكسرت والا
والاجزاع انكسرن وهكذا يقال الخلفون وهي عشرة خلت
الجملة

٤ اعلم ان ترك العلامة والمؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد الفعل الى الظاهر الاكثر كطلعت الشمس الاصح

وما ذاك بضربة لازب قوله والناس والانام والرهط يذكر
الناس اسم جمع وليس بجمع الانسان من لفظه لان الانسان والنفر
لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة
ولم يجعلوا الالف واللام عوضا عن الحركة الهمزة والالف واللام لا يجتمعان معا
في قول الشاعر ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا وقال
غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يقدح اجتماعهما فذكر
بدليل قوله معاذ الاله ان يكون ربابنا ثم الناس اسم مذكر
لانه ليس بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الرهط
والنفر فانهما لم يستعملا الا مذكرين مع انهما اسم جمع قال الله
تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط واما القوم
فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل
الآيتين الآتيين اوردهما المصنف الا ان تانيث ليس بمعنى
الجمع بل التاء مقدرة فيه اذ لو كان كذلك لوجب ان يكون الرهط
والنفر مثله قال الجوهري والقوم الرجال دون النساء لا واحد
له من لفظه قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري
اقوم آل حصن ام نساء قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم ولا
نساء من نساء وربما دخل النساء فيه بسبيل التبع قال والقوم

يذكر ويؤنث

يذكر ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان
للآدميين مثل قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم تدخل
فيها الهاء واما يلحق تاء التانيث فعلها ولا يدخل الهاء فيما يكون
لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا
ما ذكره الجوهري وذكره المصنف في الفرحيث فرق بين القوم
وبين الباقي والجوهري لم يفرق قوله ونحو النخل والشجر مما بينه
وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض
الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد منه بالتاء
كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما
التذكير فلحكم اللفظ لان اللفظ وان افاد معنى الجمع الا
انه واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل منقعر واما التانيث
فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع انه له واحد فاشبه سائر
الجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية والنخل باسقات ومما
لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا
قلت شاة مثلا واردت الواحد للذكر فقد التبس بالجمع لان
الجمع شاء ايضا قال يونس اذا اردت ذلك قالوا هذا
شاء ذكر وحمامة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلاثة الى

الى العشرة عكس تانيث جميع الاشيا وانما خولفت قضية
التانيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة
رجال وثلث نسوة لان رجالا قدمت في الاعتبار
على النسوة نظرا الى الافراد وقد انثها التكثير فانث العدد
ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النسوة واحتيج الى القاء الفرق
ومنع عن زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث
لزم حذف التاء هذا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان
فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا للمذكر واحد واثنان وللمؤنث
واحدة وثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسع
عشر تؤنث الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة
مع ما تنوع عليها لما تنزلا منزلة اسم واحد كره اثبات علامة
التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول احد عشر
رجلا واحدى عشرة امرأة تؤنث احدى ولم تسقط التاء
التي سقوطها علامة التانيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا
تانيث اعني اثبات الالف في احدى وسقوط التاء
من العشرة في المذكر تسقط التاء من العشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير
في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا واثنا عشرة امرأة وثنتا

عشر رجلا

عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وهكذا الى تسعة عشرة
تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم
الثاني وفي المؤنث بالعكس والشين العشرة تسكنها اهل
الحجاز وبكسرها بنو تميم واما ما لحق بالجزء واو ونون من
العقود نحو عشرون وثلثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء
نحو عشرون رجلا وعشرون امرأة **قوله** والاسمان
مبنيان على الفتح لما سبق الاشارة الى العلة الموجبة
لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثني عشر
فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا اثنا عشر و
رأيت اثني عشر ومررت باثني عشر وذلك لانهم
جعلوا اخر شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية
وعوضا عنه بدليل انه لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة
مع قيام النون فلا تقول اثنانك كذلك لا يجوز اثنا عشرك
كما تقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم
مركبا فلا يكون مبنيا **قوله الفصل الثالث التوابع** وهي الكلمات
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي
خمسة **قوله** واما التاكيد فمختصة بالمعرفة ويكون بالتكرير

وفائدة التأكيد التقريب والتحقيق وازالة التجوز والسهو لان
في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد ان بالمكان الذي يقرب منه
زيد وقوله تعالى فنادته الملائكة فان ذلك مجاز اذ لم يناد الا
جبرائيل فاذا قلت ضربت بزيد نفسه ازلت التجوز الذي في
مررت برجاع وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لازالة
التجوز الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو
جاءني زيد نفسه ولا يسوغ في النكرة ولا تقول جاءني رجل
نفسه عند اصحابنا البصريين لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة شائعة
غير ثابتة لها عين كالمعرفة فلا تفتقر الى التأكيد لان تأكيد
ما لا يعرف لا فائدة فيه الثاني ان التأكيد يدل على التخصيص
والتعريف والنكرة تدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع
والكوفيون اجازوا ذلك فيما كان محدودا قمت ليلة
كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قيل
ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التأكيد لاجله وهو ازالة
التجوز وانشد وقد صرت البكرة يوما اجمعا وهذا
شاذ عند البصريين ثم ان التأكيد يجيء في الكلام على وجهين
بتكرير صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المص
بالتكرير

فانه جائز في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد
وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه المص بغير التكرير
فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس تكريرا لفظا ثم ان النفس والعين
ومثله العين يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث
ويسند الفعل اليهما اسنادا متسعا نحو جاءني نفسه وعينه
وكلا لا يؤكد به الا المثنى لما سبق في صدر الكتاب انه
مثنى المعنى وكل لا يؤكد به الا جمع او شيء ذو اجزاء م
مقصورة نحو قرأت الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا
وكذلك اجمعون لا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع
له لا يجيء الا على اثره ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذا
وكذلك ابتعون وابصعون بالعين المهملة وغير المعجمة وروي بالغين
المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان ابتداء بايتهن
شئت من هذه الثلاثة بعدها اي بعد اجمعون وعن بعضهم جاء
القوم اكتعون وليس بالاعراف وانما جمع بين كل واجمعون
في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم افاد
ذلك الاحاطة بالجنس فان لم يبق في احد منهم الا وقد سجد
والا انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان ليدرك انهم سجدوا

في وقت واحد او في اوقات مختلفة تقرن به اجمعون
ليفيد الاجماع ويدل على انهم سجدوا عن اخرهم في وهلة
واحدة هكذا ذكره ابو العباس **قوله** والصفة
وهي الاسم الدال على بعض احوال الذات ذكر بعضهم
ان الصفة هي ما ذكر بعد الشيء من الدال على بعض
احوال ذات تخصيصا له في النكرات نحو جاءني
رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل العالم
وقيل هي التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل
طويل ورجل قصير فتفصل بين شخصين مشتركين
في اسم رجل وقد تجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف
الجارية على القديم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك
من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم ذهب امس
الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون على الموصوف او على
ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عالم واما الثاني فنحو
مررت برجل كثير عدوه فالكثرة ليست على الرجل وانما
هي على العدو وهو من سببه والغرض بالسبب ان يتصل برجل
ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذه فاعلم ان الشيء في

توصف

توصف بخمسة اشياء الاول ما كان فعلا للموصوف
او لشيء من سببه نحو مررت برجل قائم وامرأة قاعدة فا ن
ن هذا فعل يزول ويحدث وفي الوصف بما يرجع عا يد
الى الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فيرتفع
الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من
سببه وفعل ما هو من سببه بمنزلة فعله نفسه فلو قلت مررت
برجل قائم غلام لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل فلا يكون
فعله صفة له والثاني ما كان عليه من الموصوف او من
شيء من سببه نحو رجل طويل وطويل ابوه والثالث ما كان
غريزة كالفهم والكرم والعقل والفرق بين هذا وبين
الاولين هو ان الصفات قد تكون علاجا وقد تكون حلية
فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام و
القعود وغير ذلك واما الحلية فعلى ضربين احدهما ما
تعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما
لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر للمعنى
المتعلق بالقلب كالعلم والجهل والظرافة والكرم وهذا هو
المعنى بالغريزة اصطلاحا ولا مشاحة فيه والرابع النسب

نحو هاشمي وبصري والاسم المختفي اذا نسب اليهما ووصفنا
نقول هاشم او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا انسب فقلت هاشمي
انخرط في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامرأة
هاشمية وتقول رجل هندي غلامه فترفع به الفاعل لانه
لما صار وصفا بالنسب جرى مجرى سائر الصفات في لحاق
علامة التأنيث والتثنية والجمع وتنزل منزلتها حتى وشبهه
في مشابهة اسم الفاعل والخامس اوصف باسماء الاجناس
يتوسل ذو نحو مررت برجل ذي مال فهذه الكلمة توصلوا
بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال
وامرأة ذات سوار فصح لهم اللفظ والمعنى وصار بمنزلة صاحب
مال وصاحبة سوار الآن ما لا يلزم هذا المعنى لانك تقول
مررت برجل صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان
يضاف الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المفردات
والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس ولا تتصف
بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة او كذا
امرأة ذات سوار لان القصد الجنس فهي تتصف به
حتى كانه قيل امرأة متحلية او متزينة واما الذوات باعيانها

فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا يرى ان زيدا لا يكون
صفة في شيء كما يكون العلم ولا يوجب المعنى كالوصف بالملابسة كما يوجب
النوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى هذا نحو زيد وعمرو وانما جاز
ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت بزيد ذي المال
لانه كان نكرة في الاصل فكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه
مع كونه معرفة لان التعريف ليس باول احوال الجنسية
موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان اعراب هذا الاسم
حالة الانفراد والتذكير كاعراب ابوه ولحوه على ما قد سلف
في صدر الكتاب واما في المؤنث فانها تلحق التاء وتكون الاعراب
فيه نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا في الجمع نحو هؤلاء
نسوة ذوات مال ومررت بذوات مال ورأيت
ذوات مال بالكسر حال النصب والجر كمسلمات واما
في التثنية والجمع فكلمات ومسلمون قوله وكل صفة
تبع موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف
فهي قوله الموصوف في جميع الاحوال من التعريف والتنكير
والاعراب والتذكير والتأنيث وغيرها لان الصفة
لما كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان

ما يدخل الموصوف من التذكير والتأنيث والافراد
والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا
ومذكرا ومؤنثا في حالة وهكذا حكم التنكير والتعريف
لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا
لا يجوز ان يكون شايعا ومخصوصا فلا يجوز ان تقول
جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص
وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما موافقا للآخر
وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك
حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب
ان يتعين عمل العامل عليهما جميعا فيوافقه لا محالة في
الاعراب هذا اذا كان الصفة فعلا للموصوف اما
اذا كان فعلا للسبب فانها توافقه في الاعراب والتعريف
والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت برجل
حسنة جاريته وبامرأة قائم غلامها وبرجلين ذاهب
غلامها وبرجال قائم اخوهم وذلك لان الصفة التي هي
فعل للسبب لم يكن هي هو حقيقة فيجوز ان لا يطابقه في
تذكير او تأنيث وافراد او جمع اذ لم يمتنع ان تكون المؤنث

مذكرا ابوها

مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا
نفسها الا ان هذه الصفة تعد عوض الضمير من معمولها
الى الموصوف تنخول بمنزلة صفة كانت من فعل الموصوف
اذ الرجل كما يوصف بكرم نفسه يوصف بكرم ابيه فاذا قيل
رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له
كرم الاب بدليل احتمال ضميره وتأنيثها في امرأة كريمة
الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب الشيء
منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء يوجب ان تطابق الموصوف
في التعريف والتنكير والاعراب كما ذكرنا قوله والبدل
على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين والايضاح و
ورفع الالتباس وهو المقصود في الكلام والاول كالبساط
لذكره وهو في حكم التكرير العامل فاذا قلت مررت بقومك
ثلثيهم كان ثلثيهم مجرور المحل بحرف جر آخر كانك
قلت مررت بقومك بثلثيهم بدليل مجيء ذلك صريحا
في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله لجعلنا
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل
في حكم تكرير العامل لان البدل ينتقل اليه المبدل عنه فلو قلت

جعلت متاعك فوق بعض ولهذا قالوا انه في حكم تنحية
الاول فقال جاء الله وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم
باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
تتمتين لما يتبعان لا ان تعنوا اهدار الاول واطراحه الاترى
تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت اهدار الاول
لم يفد كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيد رايت رجلا صالحا
ان لا ضمير عايد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل يجيء على اربعة
اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ الاخ
هو زيد وعلى هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين
والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه اذ الراس
بعض زيد ولا بد فيه من ضمير عايد الى المبتداء والثالث
بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من زيد لانه
لاتصاله به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل
الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار
فسبقك التسبق لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته
المقصود ولا يتاتى الا في بديهة الكلام والاحسن ان تستعمل
فيه بل نحو مررت برجل بل حمار فهذه انواع البدل الاربع ووجه

الحصر

الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان البدل لا يخلو من ان
يكون عين المبدل او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه
او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل منه تلبس اولم
يكن فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث
بدل الاشتمال والرابع بدل الغلط وبهذا اندفع ما
اعترض من يقول ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل
من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ويستبد انبه
بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى
ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما
اشترط في الصفة بل لك ان تبدل نوعين شيئا
من الاخرى نحو قوله تعالى الى صراط مستقيم صراط الله وقوله
بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من
المعرفة الا ان تكون موصوفة لتحقق وتصلح تبيينا وايضاحا
قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة اعلم
ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف
عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فعلم

المخاطب انك تريد بزيد من تكنى اباعبد الله الرجل الذي
يعرف بزيد وتقول جاءني زيد ابو عبد الله كذا ان كان الكنية اشهر
اذ يعلم المخاطب انك تريد ممن سمى بزيد هو الذي تكنى اباعبد الله
والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من
معنى لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف
البيان يدل على المقصود لو افرد عن متبوعه والصفة لا تدل
اذ لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل ولم تقدر
جزيئته عليه بل يدل عليه وانما يدل على شيء اما من صفة الطول
للجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة
خصوص بل هما اسمان كان احدهما عند التابع اعرف من الاخر
واما الصفة والموصوف فهما اسمان اجرى مجرى اسم واحد لا
لافادة خصوص والفرق بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود
بالكلام وورود الاول كالبساط لذكره وليس كذلك عطف
اذ المعتمد بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضحه
وان البدل في حكم تكرير العامل بخلاف عطف البيان ويوضح ذلك
قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه
وقوعا فبشر عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا والا

لكان التارك

لكان التارك داخلا عليه في التعريف نحو التارك بشر وهذا
لا يجوز كالضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة قوله
والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق
اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف يشترك
في جميع المعطوف والمعطوف عليه على حكم واحد الا انها بعد
اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل
في الحروف العاطفة لدلالتها على محض الاشتراك بخلاف
اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى اخر فيكون هي اصلا
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب وتعقيب كثير
لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما عزى الى الشافعي رحمه
الله من ان الواو يفيد الترتيب فهو افتراء عليه فانه ارفع شانا
واعلى كعبا في العلم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء
وثم فانهما يفيد الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ
وثم توجبه مع التراخي ومنه ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا
شهر وجاز ثم عمروا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وامن
وعمل صالحا ثم اهتدى فمتاول بانه لما اهلكها حكم بان الباس

قد جاءتها وثبات الاصدقاء ودوام واما حتى
فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكرت في حروف الجر فلهذا لم
يذكرها ههنا **قوله** واو لاحد الشيئين او الاشياء او
يجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا
اذا اردت ان تخبر بضربك زيدا او عمرا مع شك في ضربت
لم ان يكون ضربت عمرا فانما اتيت باو لانك
ضربت واحدا منهما وقد تقع او في الاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو ويدل قولك على انه تستفهم المخاطب
عن احدهما والثاني التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد
امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم تجز ان يضربهما فليس
في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء موجود
يشك فيه كما في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير انه لو جالسهما
معا لم يكن عاصيا كما انه لو جالس احدهما بخلاف التخيير
فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما المنزلة
لفظا اما
او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو واضرب اما زيدا
واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور
على انها

جملة
على انها ايضا من حروف العطف والشيخ ابو علي بعد
لم يعدها لو وقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف
عليها واقتفى المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروفه تسعة
قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجيء على
ضربين احدهما متصلة ولا يكون ذلك الا في الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك
اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفرد
ين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال
ايهما والاولى تقال ان يكون معادلة لهمزة الاستفها
وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل بينها
وبين او انك ام تعلم وجود احدهما عنده فتطالبه
بالتعيين ومع او لا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا
كان الجواب مع او لا او نعم والثاني ان يكون منه
منقطعة وتقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو قولك
ازيد عندك ام عندك عمرو فكانك لما استفهمت عنده
وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال شك فاضربت
عنه واستانفت سؤالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى

والمعنى اعندك عمرو واما المنقطعة فبمعنى بل مع الهمزة
ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الثاني
فكقولك انها لابل ام شاة كانك رأيت اشباحا من
بعيد وظننت ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك
ثم اعرضك شك جوزت صورتها ان يكون شاء آخر
فاضربت عن الاخبار آخذا في السؤال عن كونه شاء
فقلت ام شاء اي بل اهي شاء قوله ولا للنفي
بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن يشترك في ان
المعطوف بها تغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي
بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فتدل على ان المجيء
صدر منه زيد لا من عمرو ولا تجيء الا بعد الاثبات لا تقول
ما جاءني زيد لا عمرو واما بل فهي للاضراب عن الاول
وهو الاعتراض عن شيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا بل عمروا وكنت قاصد الاخبار بضرب
زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت
عنه الى عمرو وقالوا بل خفيفة لان لا تنفي عن الثاني
ما وجب للاول ولا تثبت للثاني ما وجب للاول

وتنفيه عنه

وتقع بعد النفي كما تقع بعد الموجب

وتنفيه عنه بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فابطلت
نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد
ونقل عن عبد القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون
التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك قصدت ان
تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركته فاثبته لعمرو والثاني
ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد
واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون
الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك وبعد
النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي اخص من
بل لاختصاصها بالاستدراك بعد النفي دون الايجاب
لا تقول ضربت زيدا لكن عمروا هذا في عطف المفرد على المفرد
واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في هذا الا
الاستدراك بمعنى الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجيء والفرق بين الاستدراك والاضراب يذكر
في المتن قوله الفصل الرابع في الاعراب الاصلي وغير
الاصلي الكلام مداره على ثلثة معاني والفاعل
الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر للا

والجر للاضافة لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير
مستغنى عنه والمفعول فضلة من الكلام يتم الكلام بدونه
فاختص بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين ويحتاج
في النطق به الى تحريك عضوين واختص المفعول الذي
هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى
الحلق والمضاف اليه اي وما بينهما لكونه تارة فاعلا
في المعنى وتارة مفعولا بالجر الذي هو المتوسط بين
الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق
التوافق والتشاكل او يقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه
واحدا ليس الا وكون المفعول واحدا فصاعدا الى الخمسة
فاختص الاول بالاثقل والاكثر بالاخف انتهاجا
لمنهج التوازن والتعادل قوله والملحق بالفاعل خمسة
اتفق جمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتداء
فرع عليه خلافا لابن فضال لنا ما روى عن علي رضي الله
عنه قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم
مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل
تقدم على الاسم في باب الاسناد لما تقدم فيكون الجملة
الفعلية

متقدمة على الجملة الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتداء
وايضا ان الدليل الثالث الفاعل ابدا او في الغالب ثاني
الشيئين لانه لا يحتاج الا الى شيء واحد وهو الفعل
والمبتداء ابدا او في الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر
والعايد منه اليه ولا شك في تقديم الاثنين على ثلثة وقد
ذكرنا فيما سبق مشابهة هذه الملحقات بالفاعل فلا
نعيدها قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى انك اذا قلت ضربت
ضربا كانك قلت احدثت ضربا واحدثته فيكون
مفعولا مطلقا على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت
زيدا فانك لست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت
به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل وانما الحق الحال والتمييز و
والمستثنى المنصوب بالمفعول لمجيئهن فضلة في الكلام
مثله والحال شبه خاص بالظرف لكونه مفعولا فيها والا
والمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه بتوسط حرف
قوله والجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحرف او بالاضافة
المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم غير اصلي

لانه مجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى
كفى الله ولا تلقوا ايديكم على احد التاويلين وكذلك المضاف اليه
في المضاف اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق قوله
واعراب الفعل غير حقيقي لانه اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية ولا
اضافة وقد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب للاسم في الاصل
لان وضع الاعراب على انه تميز بين المعاني المختلفة ومحل توارد
هذه المعاني هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
يدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير
واما الفعل فاعرابه غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة
التي سبق ذكرها في صدر الكتاب قوله وقد يقال الاعراب
صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اختلاف
الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني
الا انه كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير المرفوع وكذا اذا قلت
اياك ضربت فلفظ اياك مبني الا انه كناية عن اسم منصوب
ولما كانت هذه الاسماء نائبة مناب الاسماء الظاهرة
ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان
كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت
بناءها

بناءها صيغ لكل واحدة من هذه الاحوال صيغة ليكونوا
لم يبطلوا بناءها ويحصل لهم الغرض المقصود من التمييز بين
في هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل
عليه الاعراب نوع من الاعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف
الآخر باختلاف العوامل لم نحكم باعرابها صريحا فقيل انه الاعراب
غير صريح وهو على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصال
الشيء فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو
لا تعريف الشيء بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه
بالاتصال العرفي اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم ما ذكرتم
ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا
اما المرفوع فقد يكون بارزا او هو ما لفظ به نحو ضربت
ضربنا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب
اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل
الا اليه وذلك في اربعة افعال وهي افعل وتفعل ونفعل وتفعل اذا
كان للمخاطب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال ابدا اسندت
الى ما استكن فيها من انا ونحن وانت او غير لازم وهو
ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كالمنوي في فعل

الواحد الغايب نحو زيد وهند فعل فعلت فانه كما يسند اليه
يسند المظهر والبارز من الظاهر نحو ضرب زيد وما ضرب
الا هو ومنه المستكن في الصفات نحو زيد ضارب
لانك تسند الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب غلامه
والى البارز اذا اجرى على غير من هو له نحو هند زيد ضاربته
هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له وهي لهند فا
نا برزت ضميره ذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل
نحو هند زيد ضربته انحطاطا لرتبة الصفات
عن رتبة الافعال واما الضمير المنصوب والمجرور
فلا يكونان الا بارزين لان الاسناد من خواص المرفوع
لانه نفرا ذا الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب والمجرور فانهما لا يظهران بل يحذفان
لجيئهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جاري
مجرى المظهر في استقلال والتلفظ به وحده ويكون
مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت
ولا مجرور له البتة اذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار
بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل

واحد منهما

واحد منهما ان يفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب
الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو
زيد فعل كذا وزيدا اكرمت بخلاف المجرور قوله والفاظ
المتصلة والمنفصلة سبعة واد يعون لفظا انا موضوع
لتكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة و
بالهاء اخرى نحو انه وتلحق الالف حال الدرج ا
اجراء الوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة
فاعرفوني واما نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد
كما قالوا المرأة والنساء والخلفة والمخاض وكذا اخبر
في التثنية نحو والعالم يثنى ولم يجمع على لفظ لان المتكلم
لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه الغايب
والمخاطب الا ترى انك اذا فعلت في قولك نحن
نحن فعلنا قلت انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا
ولا يمكن ان يقول انا وانا فعلنا فلهذا استوى للتثنية
لفظ يدل على الاثنين فانوته وبني على الضم لانه يبنى
على معنيين فقوى ومثله قط وقيل واما انت فهو ضمير
الخطاب والاسم باتفاق منهم والتا للخطاب ولا محل

ولا محل لهما من الاعراب بخلاف فيهما في ضربت وانما
حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان وقالوا انتَ وانتِ
ولم يقل انتُ بالضم لانهم وضعوا انا للاول من جهة الحاضر
وهو المتكلم وحركوا النون اظهار المخرجها اذ لو سكنت
لكانت غنة في الخيشوم فاذا جئت وانث والفتحة
لخفتها ثم زاد التاء الخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل
هذا في ضربت لزمهم حذف التاء من المتكلم وهو بين
الفساد وانما اختص الفتحة للمذكر والكسرة بالمؤنث تقديما
بجانب المذكر على جانب المؤنث والفتح خير من الكسر لخفته
ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي الغايب
هما وهم وكان القياس انتا وانتو الان علم التثنية
وهو الالف وعلم الجمع هو الواو الا انهم عدلوا عن القياس
لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انا
كما قال الشاعر وحياكم الاله فكيف انا او لانهم
لو قالوا انتا انتو لزمهم ان يقولوا هو هُوَو او كان
يفضي الى اجتماع معتلين في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا بل
كانوا ابدلوا من الواو في هوميا لان الميم من مخرج الواو

اجور على

اجور على الحركة التي نحو الميم في جميع الباب وقالوا في جمع نشتم
والاصل انتمو ابدليل رجعته في الضرورة والاختيار ووجوب
في مثل الزمكموها ونحو عود وانما حذف الواو تخفيفا حين
أُمِنَ الالتباس ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية
بالجمع ولم يعكس لان الجمع اثقل من التثنية والتخفيف به اولى
وانما ضم ما قبل الميم في هما وانتما في المذكر والمؤنث لان
الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها
في المظهر مضطربين فيه نحو زيدان فجعلوا هنا حركة ما قبل الميم
الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمؤنث في التثنية
ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في الجمع انتن
وانتن ولم يجمعوا هنا بالالف والتاء اتباعا للمخاطب
لمخالفة بين الاصل والفرع اعني المظهر والمضمر وخص النون لانها
علم الجمع في ضربنا وتضربن وشددت لان الاصل هن
وانتمن فقلبت الميم نونا وادغمت واما المنفصل المنصوب
فهو اياه عند جمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونحوها
لواحق الدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق
منه الاعراب وهي نظيرة التاء في انت وعند الخليل انما

ما قبلها من جنسها وهو الضم
الشفوي اتباعا او لانهم جعلوا
حركة ما قبل حرف التثنية صح

انها مجرورة المحل باضافة ايا اليها لانه اسم منهم فيختص
امره بالاضافة واستدل بما حكاه من العرب اذا بلغ الرجل
الستين فاياه وايا الشواب حيث اضاف ايا الى الشواب
واما الضماير المتصلة فما كان للمرفوع منها هو التاء في ضربت
وهو مضموما للمتكلم ومفتوحا للمخاطب المذكر ومكسورا للمخاطب
المونث وقد استاثر المتكلم باقوى الحركات لتقدم المتكلم
في الكلام على غيره وانما فتحت في خطاب المونث لما ذكرنا في المنفصل
وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا في المنفصل انا نحن ثم جميع
ما ذكرنا في انتما وانتم وانتن جاد في ضربتما وضربتم وضربتن
ثم ضمير الغايب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب
اي وهو وهند ضربت اي هي ولم يبرز لان الفعل يدل
عليه واما في التثنية والجمع فيقولون ضربا وضربوا وضربن
وضربنا ولم يزيدوا الميم فرقا بين المستكن والبارز
اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتما للبارز
في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمونث اذا امكنهم الفرق
هنا باتمام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد كان
هناك التاء للخطاب فزيادة التاء ثمة نايب يقتضي الى

اجتماع التائين

وهو مستقبح جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحد بخلاف
ضربتن لان احدي النونين هناك بدل من الميم في الواحد
ولا ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم الضماير اللاحقة بالماضي
واما اللاحقة في المضارع فضمير الواحد الغايب المستكن في نحو
زيد يضرب وكذا ضمير الغايبة نحو هند تضرب وكذا ضمير
المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا افعل
ونحن نفعل وتميز هذه الافعال بالزوايد التي هي علامة
في صدره وتقول في الغايبين والغايبتين نحو يضربان ويضربون
كما قالوا ضربا وضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا
عن حركة الاعراب فيه النون وتقول في الغايبتين تضربان ولم
يلحقوا في اخره التاء لان التاء في اوله تغني عن ذلك وفي
الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب
وجمعه تضربان وتضربون ولا تزيد الميم لما ذكرنا من الفرق
بين البارز والمستكن وتقول في مونث المخاطب تضربين
فتلحق الياء باخره علما للضمير المونث لان التاء في اوله علامة
للخطاب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاوا بالياء لانها علم
للمونث ايضا في هذي وتقول في تثنيته تضربان ولم يفرق

بينها وبين المذكر كما لا يفرق في الماضي ضرورة وتقول في الجمع
تضربن كما قالوا يضربن في الغايب سواء وفي المتكلم لا يبرز
الضمير لان حروف المضارعة في اوله يغني عن ابرازه ودون
الالتباس وحكم الضمير الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصاله
نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذه النون يسقط
في الجزم واما متصل للمنصوب فهو الكاف في اكرمك والهاء
اكرمه والياء في اكرمني ولفظ المجرور كلفظ المنصوب
على ما تقدم قوله الا ان ياء المتكلم في المنصوب بنون عماد
اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير منصوب يعمله بنون
قبلها نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل من ان يلحق اخره الكسرة
فلا يكون في بنائه كسر كما لم يكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعل ان
واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجاز وحذفها
للتضعيف مع كثرة الاستعمال عما عدا ليت نحو اني وكاني
ولكني ولعلي ولا يقال ليتي الا في ضرورة الشعر كما قال زيد
والخليل سيبويه جائز اذا قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي
اما اذا كان ضمير مجرور فلا يعمد نحو غلامي وبي ولي لان الاسم
والحرف لم يحصل بهما عن الكسرة الا في من وعن وقد وقط

لانها لما كانت

لانها لما كانت مبنية على السكون عند الياء معها ابقاء على
سكونها وتفاديا من ان يلحقها الكسرة قوله وتاء المتكلم اذا كان
معه غيره ويكون ما قبله ساكنا في المرفوع انما سكن اخر الفعل
مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة من التحرز من توالي
اربع حركات في ما هو في حكم كلمة واحدة نحو ضربنا وعلى هذا
دعونا ورمينا فلم تقلب الواو والياء لسكونهما ولم يفعل هذا
مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا ورمانا لان الضمير
المنصوب ليس كالجزء من الفعل بل هو في حكم الانفصال وان اتصل
بالفعل لفظا قوله خاتمة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر
العامل اعلم ان اضمار الجار تنزل عن المجرور منزلة الجزء من الكلم
فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
ومهمة مغبرة ارجاؤه اي رب مهمة مسود الجو انه خالي
الطرق والكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة
رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة
الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول اي فرب امرأة مثلك وسياق
الكلام يدل عليه ذلك ومرضع بمعنى ذات ارضاع ولهذا لم

لم يؤنثه ومعنى الهتها اشغلتها وقوله من ذي تمائم اي
من صبي ذي تمائم وهي جمع تميمة وهي المعاذة ومعمول الذي
اتى عليه الحول وهو بل نحو قوله بل بلدٍ ذي صُعُدٍ واصباب
اي بل رب بلد وهو ههنا بمعنى المفازة والاصباب جمع صبب
وهو ضد الصعود قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون
باعمالهم ذكر سيبويه في اعمال هذا المثال اربعة اوجه
احدها وهو اجودها ان يقال ان خيرا فخير الجزاؤه باضمار كان
مع اسمها لدلالة حرف عليها وحذف المبتدا من الثاني
لدلالة حرف الجزاء عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية
والثاني برفعهما على ان الاول اسم كان المقدرة والخبر محذوف
والثاني خبر مبتدا محذوف والتقدير ان كان في عمله خير
فجزاؤه خير وهذا الوجه دون الوجه الاول لقلة
خبر الحذف في الاول وهو كان مع اسمه وكثرة الحذف في الثاني
وهو كان والجار والمجرور والثالث ان ينصبهما نحو ان
ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه الاول والثاني على انه
مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا او
والرابع برفع الاول على ما ذكرنا في الوجه الثاني ونصب الثاني على ما

ذكر في الوجه الثالث قوله وهذه السماعية لا تقتضي الا
شيء اخر اما العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ
تدل عليه مثل ما نوى في اضمار ان مع الفاء التي تدل عليه
وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
التي تدل عليه وفي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم
قولهم الله لافعلن بالشذوذ اذ لا شيء في اللفظ يدل عليه
قوله والقياسية لا تقتضي الا الدليل الجار اعلم ان الفعل
يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون عليه دليل
من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رايت من يتهيا للسفر
مكة اي تريد مكة فاضمرت اذ الحال تدل عليه وكذا اذا
سمعت المستهلين تكبير وافتعلت الهلال باضمار ابصروا
قوله والمستهلين سناه لاجل المرتين اوفق الا ان يكون
المنزل المخاطب ولهذا كان المقدر يريد وابصروا على النية دون
تريد وابصرتم واما الثاني فنحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب
باضمار تتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام عليه وقوله
تعالى كونوا هودا او نصارى لانك لما امرت من قولهم كونوا
هودا ونصبت الاسم بعده دل ذلك انك تريد تتبع ومنه

قولك لمن يقول لك من فعل فعل زيد لا لا زيد فعل لمطابقة الجواب
للسؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا
لا زيد بالرفع قوله وقريب من هذه الاضمار شريطة التفسير لا
ضمار على شريطة التفسير من قبيل القسم الثاني وهو ما يكون
الدليل عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله
تعالى لمن ابراهيم متقدم عليه وهو تعالى كونوا هودا
وفيما نحن فيه على شريطة التفسير يتاخر عنه معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول على ما سبق ثم الاسم قد يكون
مرفوعا بفعل مضمر يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا بها
اما الرفع فنحو قولك هل زيد خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر
يفسره الظاهر اي هل خرج زيد انه اضمر استغناء بتفسيره
عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل تقتضي الفعل فلا
يليه الاسم الا نادرا وهكذا حكم اسم الواقع بعد لو وان واذا
وهلا والا ونحو ذلك مما هو من اقتضاء الفعل واما المنصوب
فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد الله منصوب باضمار فعل يفسره
الظاهر المعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصاب الفعل
المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير متمكن فلزم اضمار

الفعل قبله

الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جزته ولا يصح اضمار
مررت لانه لا ينصب المفعول او ما هو لازم في معناه نحو زيدا
ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه لان
اهانة المولى من لازم ضرب الغلام وهذا باب الاطناب
فيه مجال لكنه يفضي الى الاملال الملال فاقتصرت على هذا
القدر فليس الوى على الشنعات وقع الفراغ من تحقيق
هذه النسخة بعون الله تعالى تمت الكتاب على يد اضعف
العباد الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه الغني التائب
عن الاذناب وكان اصله في مدينة العينتاب عثمان
بن ابراهيم غفر الله له ولوالديه ولمن احسن اليه واليهم
حرره هذا الحزين بن محمد دافي في شهر رجب اول يومه سنة
ستة عشر الف — ١٠١٦

كتبت كتابي بخط جميل ... والجهد كثير والعمر قليل
اني اخاف اذا جاء الموت ... يباع كتابي بثمن قليل
الخط باقي والعمر فاني ... العبد عاصي والرب عافي
صاحب هذه النسخة ... ملا احمد المنسوب في بلد الموصل